الخطاب السياسي بين الهوية والاختلاف:
دراسة في فلسفة وليام إي كونولي

إعـــــداد

د. هبـــة البـدوي محمد حماية

أستاذ الفلسفة السياسية المساعد

كلية الآداب - جامعة بني سويف

Email: heba.elpadwy@gmail.com

DOI: 10.21608/aakj.2023.196962.1422

تـاريخ الاستلام :٢٨ /٢/٢٠٢٣م

تـاريخ القبول : ١٠/ ٣/٢٠٢٣م

ملخص:

يعد **وليـام إي كونـولي** من أبـرز المفكرين السياسيين الأمريكيين المعاصـرين، يـدور هذا البحـث حـول إشـكالية رئيسـة هـي: كيـف يكـون الخطـاب السياسـي تعبيـرًا عـن ازدواجيـة الهويـة والاختلاف؟، ومـا الآليـات التـي يـتم التعويـل عليهـا لترسـيخ هـذه العلاقـة الازدواجيـة؟، ولمعالجـة هـذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما الذي يقصده كونولي بازدواجية الهوية والاختلاف؟، ما الذي يعنيه بالشر السياسي؟، ما الدور الذي يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي؟، كيف يتم الجمع بين الروحانية المهيكلة والاقتصاد المسيس في لغة الخطاب السياسي؟، ما الذي يقصده كونولي بالسياسة العصبية وما الدور الذي تلعبه تقنيات السينما في ترسيخ هذه السياسة؟، كيف يتم الانتقال من الثنائية إلى التعددية في لغة الخطاب السياسي؟.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الاختلاف، الشر السياسي، الروحانية المهيكلة، السياسة العصبية.

Abstract:

Political discourse between identity and difference:

A Study in the Philosophy of William E Connolly

William E. Connolly is considered one of the most prominent contemporary American political thinkers. This research revolves around a major problem: How is political discourse an expression of dual identity and difference?, And what are the mechanisms that are relied upon to consolidate this dual relationship?, To address this problem, several questions are raised, the most important of which are: What does Connolly mean by dual identity and difference?, What does he mean by political evil?, What role does the ideological dimension play in guiding the language of political discourse?, How is structured spirituality and politicized economics combined in the language of political discourse?, What does Connolly mean by neuropolitics, and what role do cinema techniques play in consolidating this politics?, How does the transition from dualism to pluralism take place in the language of political discourse?

Keywords: Identity, difference, political evil, structured spirituality, neuropolitics.

المقدمة:

الهوية أم الاختلاف؟، الدفاع عن مبدأ أو عقيدة والاستماتة في الدفاع عنهما، أم الإيمان بالاختلاف والتنوع؟، وهل الإيمان بالاختلاف والاعتراف بالتنوع يكون بمعنى إيجابي متمثلًا في تقبل الآخر والاعتراف به والتسامح معه، أم أنه يحمل معنى سلبي بمعنى أن هذا الآخر المختلف يرمز إلى الشر وإلى ما هو غريب وإلى ما هو شاذ ويجب أن يتم التخلي عنه؟، إذًا هل مفهوم الشر يشكل عنصرًا أساسيًا في العلاقة بين الهوية والاختلاف؟، ما هذا المفهوم وكيف يتم بلورته في الدفاع إما عن الهوية أو عن الاختلاف؟، وهل الدفاع عن أي مفهوم من هذين المفهومين يعني إنكار المفهوم الآخر واستبعاده تمامًا، أم أنه يمكن الدفاع عنهما في سياق واحد؟، هل الإيمان بالهوية يعني رفض الاختلاف، وهل الدفاع عن الاختلاف يعني رفض الهوية؟، أم أن الدفاع عن هوية معينة يمكن أن يؤدي أيضًا إلى الدفاع والإيمان بالاختلاف؟، وبالتالي هل يمكن الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد؟.

وهنا يأتي **وليام إي كونولي (William e Connolly) (- 1938؟)** الذي يعد من أبرز المفكرين السياسيين الأمريكيين المعاصرين ليؤكد أن الخطاب السياسي يدور في فلك ازدواجية الهوية والاختلاف بكل تياراته واتجاهاته؛ فإن كل مفكر ما هو إلا مدافع عن مجموعة من المبادئ والأفكار التي يرى أنها تكون الأفضل، وإنها هي التي تعبر عن الحق دائمًا، وبالتالي يجب أن يتم اعتناقها والدفاع عنها والاستماتة من أجلها، وأن كل الأفكار الأخرى المختلفة عنها وكل المبادئ وكل التيارات والاتجاهات التي تدافع عن هذه الأفكار والعقائد المختلفة ما هي إلا أفكار ومفاهيم واتجاهات وتيارات غريبة وشاذة يجب أن يتم استبعادها تمامًا من الخطاب السياسي، وبالتالي إخراجها من المشهد السياسي؛ لأنها تضر ولا تنفع.

وبهذا يرى كونولي أن الخطاب السياسي ما هو إلا جمع بين هذين المفهومين الذي قد يظهر للوهلة الأولى أنهما يتعارضان مع بعضهما البعض، إلا إنهما في حقيقة الأمر يكمل كل منهما الآخر؛ إنهما متجاوران ومتلازمان يعبر كلًا منهما عن الآخر، ويدافع كلًا منهما عن الآخر ويؤيده ويستميت في الدفاع عنه؛ إن كل فكرة سياسية ما هي إلا إيمان بهوية معينة راسخة، وإيمان أيضًا في نفس الوقت بالاختلاف ولكن هذا الاختلاف لا يكون بالمعنى الإيجابي: الاعتراف بالآخر والتسامح معه؛ وإنما هذا الاختلاف بمعنى أن هذا الآخر هو رمز للشر السياسي الذي يجب أن يتم محوه من الوجود؛ إنه معبر عن التناقض والنفي الذي يجب أن يتم استبعاده، وبذلك اتخذ الاختلاف معنى سلبي بعيدًا كل البعد عن المعنى الإيجابي المتعارف عليه به.

وهذا لا ينطبق فقط على المفكرين وإنما ينطبق أيضًا على الدول؛ فإن كل دولة ترى أنها تدافع عن العالم، وبالتالي فإن هويتها هي الهوية التي يجب أن تنتشر والتي يجب أن تسود؛ إنها صاحبة الأفضل دائمًا، وإن أفكارها ومبادئها التي تدافع عنها هي التي يجب أن تهيمن، وإن الحضارة الغربية والدول الغربية المتمثلة في القوى العظمى هي أكبر مثال على ذلك؛ إنها تدافع عن هويتها، وترى أن حضارتها وثقافتها وأفكارها ومبادئها تعبر عن الهوية الراسخة التي يجب الدفاع عنها والاستماتة من أجلها، وفي نفس الوقت تدعي أنها تعترف بالاختلاف والتنوع، ولكن هذا الاختلاف والتنوع لا يكون اعترافًا أو تسامحًا أو تقبلًا للهويات والحضارات والثقافات الأخرى؛ وإنما اختلافًا سلبيًا يرمز إلى الأفكار والثقافات والحضارات الأخرى على أنها تمثل الشر السياسي، وأن وجودها يكون تهديدًا للعالم لذلك يجب أن يتم استبعاد الهويات الأخرى المختلفة عن هويتها، وأن تكون هويتها هي التي تتصدر المشهد دائمًا.

يتضح من ذلك أنه على مستوى المفكرين السياسيين أو على مستوى الواقع السياسي لم يخرج الخطاب عن دائرة الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد بالمعنى الذي قدمناه؛ الدفاع عن هوية بعينها ورفض الآخر، والرغبة في محوه من الوجود؛ لأنه يكون مختلفًا ليس بشكل إيجابي ولكن مختلفًا بالمعنى السلبي المرفوض الذي يجب أن يتم طرده واستبعاده ومحوه من الوجود.

من هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية المحاولة التي قام بها وليام إي كونولي في الكشف عن الوجه الحقيقي للخطاب السياسي من خلال العلاقة الازدواجية التي أقامها بين الهوية والاختلاف، وتأكيده على أن هذه الهوية ليست هي الهوية الإيجابية التي ترسخ الانتماء بوصفه حقًا إنسانيًا معترفًا به؛ ولكنها الهوية المهيمنة المتعصبة التي ترى أنها رمزًا للحق والصواب، وأن الاختلاف الذي هو العنصر الثاني في العلاقة بين الهوية والاختلاف ليس هو الاختلاف بالمعنى الإيجابي بمعنى الاعتراف بالآخر والتسامح مع التنوع؛ وإنما هو رفض الآخر المختلف بوصفه غريب وشاذ ويجب أن يتم استبعاده تمامًا.

كما ترجع أهمية هذا البحث إلى تحليله الدقيق لمفهوم الشر السياسي، وكيف ربط بين الشر السياسي وبين هذه العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف؛ وذلك من خلال التأكيد على أن كل هوية مهيمنة ترى أنها رمز للخير والحق الذي يجب أن يتم اتباعه، وأن كل هوية مختلفة هي تعبير عن الغريب الشاذ عن الشر الذي يجب أن يتم

تجنبه واستبعاده تمامًا من المشهد السياسي، لذلك ارتبط تحليله للهوية والاختلاف ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الشر السياسي، وبذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى العلاقة الازدواجية التي أقامها بين الهوية والاختلاف بوصفهما وجهين لعملة واحدة يكمل كلًا منهما الآخر؛ فالهوية هي تعبيرًا عن التعصب، والاختلاف بمعنى الرفض والنبذ.

كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى إنه يلفت الانتباه إلى الدور الذى يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي؛ وذلك من خلال التيارات الفكرية والأيديولوجيات السياسية التي يكون لها تأثيرًا بالغًا على ترسيخ العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف؛ فإن كل أيديولوجية سياسية وكل تيار فكرى يدافع عن هوية معينة مهيمنة، ويرى أن هذه الأيديولوجية تتكون من مسلمات يقينية يجب الأخذ بها ولا يجوز الشك فيها، وأن هذه الأيديولوجيات تعبر عن التنظيم المثالي الذي يجب أن يكون عليه المجتمع ونظامه السياسي؛ فكل أيديولوجية تدافع عن هوية معينة باعتبارها رمز للخير ورمز للحق ورمز للواقع الذي يجب أن يسود ويجب اتباعه، وكذلك ترفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها تعبر عن ما هو شاذ وما هو مختلف وما هو غريب ويجب أن يتم استبعاده والتخلي عنه؛ لذلك تم الاستعانة بهذه الأيديولوجيات السياسية وكان لها دورًا بارزًا في توجيه لغة الخطاب السياسي.

كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى إبراز جانب آخر من جوانب العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف من خلال العلاقة الثلاثية التي أقامها بين السياسة والدين والاقتصاد الرأسمالي؛ فالسياسة هي الفضاء الذي تتشكل فيه هذه الهويات المهيمنة وتعبر عن نفسها وتخرج إلى النور من خلال التخطيطات والتكتيكات التي تحدث داخل هذا المجال السياسي، والتي يعبر عنها أصدق تعبير هيمنة الدولة، ولكن ليست هيمنة الدولة هي الجانب الوحيد المعبر عن الهوية المهيمنة؛ وإنما تتداخل مع دوائر أخرى وعلى رأسها الاقتصاد الرأسمالي الذي يعبر أصدق تعبير عن العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ فالاقتصاد الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة الراسخة في أيامنا هذه، والذي تحالف مع الجانب السياسي لكي تكون له الصدارة، ويؤكد على هيمنته ورسوخه وسيطرته من خلال هيمنة الكيانات الاقتصادية الكبرى وتحالفها مع الدولة والجانب السياسي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما يأتي الضلع الثالث في المثلث والمتمثل في الجانب الديني الذي يعبر أيضًا عن هذه الهوية المهيمنة؛ لأن كلًا

من الاقتصاد والسياسة في حاجة إلى الجانب الديني لإثبات براءتها وطهارتها، وإنها تعبر عن الحق والخير ضد كل ما هو مختلف والذي يرمز إلى قوى الظلام أو القوى الشريرة التي يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وكذلك فإن الجانب الديني يحتاج إلى الاقتصاد وإلى السياسة من خلال الجانب الروحاني الذي تم هيكلته وإعادة ترتيبه وتنظيمه من خلال إعادة ترتيب أوراقه وإعادة التخطيط بشكل جديد يتناسب مع الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية؛ لكي تتمكن الأصوليات الدينية من تحقيق مصالحها وأهدافها، ولتحقيق هذه المصالح والأهداف فإنها تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، لذلك لابد من أن تتحالف مع الاقتصاد الرأسمالي؛ لأنه سيكون الممول لها لتحقيق أهدافها، كما أنها تحتاج إلى السياسة باعتبارها الفضاء الذي سيسمح لها بأن تعبر عن مصالحها وأهدافها، ومن هنا أصبح هناك تحالفًا ثلاثيًا بين الدين والسياسة والاقتصاد للتعبير عن الهوية المهيمنة والراسخة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ويعبر عن الشر والظلام الذي يجب أن يتم التخلي عنه واستبعاده.

كما ترجع أهميه هذا البحث إلى أنه حاول أن يقدم لنا الطريقة التي يتم بها ترسيخ هذه الهويات المهيمنة، وفي نفس الوقت رفض كل الهويات المخالفة باعتبارها رمز لما هو شاذ وما هو غريب والذي يجب أن يتم استبعاده عن طريق الاستعانة بالتقنيات الحديثة والتي تعبر عنها تقنيات علم الأعصاب والمتمثلة في السياسة العصبية والتي يقصد بها: تأثير الثقافة السائدة التي تعبر عن هذه الهويات المهيمنة على المخ البشرى؛ حيث يتم التأثير على مراكز المخ المختلفة المتمثلة في الشعور والعاطفة والوعي من خلال زرع قناعات ومعتقدات هذه الهويات، وبمرور الوقت تخرج من الجانب اللاوعي إلى جانب الوعي ويتم الإيمان بها والدفاع عنها؛ فيتم الاستعانة بتقنيات علم الأعصاب لزرع هذه الهويات المهيمنة، كذلك يتم الاستعانة بتقنيات السينما والتي يتم التعبير عنها من خلال الأفلام السينمائية وما بها من كلمات وصور وإيحاءات وإيماءات يتم من خلالها أيضًا ترسيخ هذه الهويات المهيمنة، والتعبير عن كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ومرفوض، وبالتالي يوضح هذا البحث كيف أن تقنيات العولمة سلاح ذو حدين؛ حيث يتم التلاعب بها من قبل المروجين للخطاب السياسي لزرع وترسيخ الهويات المهيمنة التي يرغبون في إثبات أنها تعبر عن الحق والخير والصواب، ويستخدمون هذه التقنيات أيضًا في التعبير عن المختلف باعتباره رمز للشر ورمز للغريب ورمز للشاذ.

ومن هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى إنه يلفت الانتباه إلى إنه للتخلص من ثنائية الهوية والاختلاف والخروج من مأزق إما أو؛ فإن الحل الوحيد هو اللجوء إلى التعددية المتمثلة في الدفاع عن الهويات المتعددة، ورفض كل هوية مهيمنة متعصبة، وكذلك الدفاع عن الاختلاف بمعنى احترام الآخر والاعتراف به والتسامح مع التنوع، لذلك حاول كونولي من خلال إيمانه بالتعددية أن يعيد العلاقة بين الهوية والاختلاف إلى مسارها الصحيح بعيدًا عن التشوه الذي فعله بها الخطاب السياسي؛ فتصبح الهوية مرادفة للتعددية، ويصبح الاختلاف مرادفًا لاحترام الآخر والتسامح معه وتقبله كما هو، بالتالي تصبح هذه العلاقة مرادفة لرفض كل هيمنة وتعصب، وتصبح مرادفة للتعايش والاحترام والتسامح مع كل الهويات وكل الاختلافات.

يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: كيف يكون الخطاب السياسي تعبيرًا عن ازدواجية الهوية والاختلاف؟، وما الآليات التي يتم التعويل عليها لترسيخ هذه العلاقة الازدواجية؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما الذي يقصده كونولي بازدواجية الهوية والاختلاف؟، ما الذي يعنيه بالشر السياسي؟، وما الدور الذي يلعبه في ترسيخ الهويات المهيمنة؟، ما الدور الذي يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي؟، كيف يتم الجمع بين الروحانية المهيكلة والاقتصاد المسيس في لغة الخطاب السياسي؟، ما الذي يقصده كونولي بالسياسة العصبية وما الدور الذي تلعبه تقنيات السينما في ترسيخ هذه السياسة؟، كيف يتم الانتقال من الثنائية إلى التعددية في لغة الخطاب السياسي؟.

١ -ازدواجية الهوية والاختلاف:

يبدأ كونولي حديثه عن سلسلة الحلقات التي تربط بين الهوية والاختلاف في لغة الخطاب السياسي من خلال تأكيده على العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف؛ فإذا كان الاختلاف يتطلب الهوية فإن الهوية تتطلب الاختلاف، ومن ثم فإن السياسة ماهي إلا تعبير عن هذه العلاقة الازدواجية، والنتيجة المترتبة على ذلك هي الاقتناع بأن السياسة تعتمد على تغلغل علاقة الهوية بالاختلاف، وإن هذا التأكيد علي ذلك الطابع المركب والعلائقي للهوية يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف في السمة الأخلاقية للحياة السياسية.[١]

وفي هذا الإطار يوضح كونولي من خلال التأكيد على هذه العلاقة الازدواجية كيف يمكن أن تصبح الهويات راسخة، وكيف أنه بسبب تشكيل الهويات فيما يتعلق بالاختلاف هناك دائمًا احتمال أن يتم تشويه هذه الاختلافات أو تهميشها أو استبعادها.[٢]

إن الهوية تصبح ثابتة من خلال تنظيم مجموعة من الاختلافات؛ إنها تؤمن بنفسها إلى الحد الذي يجعلها تحول الاختلاف إلى سلبية يجب أن يتم استبعادها والتخلي عنها.(٣)

وبالتالي فإن الهوية يجب أن يتم فهمها على أنها تمتلك صلابة حقيقية وثقلًا ومثابرة، في الوقت نفسه هناك اعتماد تأسيسي ضروري للهوية على الاختلاف؛ إنه الاختلاف الذي ينظر إلى الآخر على أنه تهديد لسيادتي، وبالتالي شيء أشعر بالاستياء منه؛ إنه "الإغراء" النفسي والسياسي المستمر لتشويه سمعة وتهميش هذا الآخر، ومن ثم ضرورة الهيمنة عليه.(٤)

وفي هذا الإطار يرى كونولي أن هذا التأمل في سياسة الهوية والاختلاف يشير في نهاية المطاف إلى إعادة التفكير في النظرية الديمقراطية؛ لأنه إذا كانت الديمقراطية هي الوسيلة التي يتم من خلالها للاختلاف أن يفسح المجال لنفسه كبديل عن الهوية، فهي أيضاً وسيلة يمكن من خلالها إضفاء الشرعية السياسية على تعصب الهوية.(٥)

وهنا نتساءل هل هناك إذًا ممارسة ديمقراطية تستجيب للعلاقة الإشكالية بين الهوية والاختلاف؟، إنها ديمقراطية الخلاف، إنها الممارسة التي تؤكد علي ضرورة الهوية بالنسبة للحياة، وتنزعج من تعصب الهوية، وتؤمن بالاهتمام بالتنوع المتقلب للحياة البشرية؛ إنها تنحصر في الصراع والارتباط بين الهوية والاختلاف.(٦)

وإذا نظرنا إلى الواقع الفعلي نجد أن ديمقراطية الخلاف تنفصل عن المثالية الديمقراطية المتعلقة بالمذهب الجماعي من خلال رفضها الاهتمام المتساوي بالكرامة الإنسانية الذي يتم السعي إليه من خلال الإجماع العقلاني؛ إنها تفتح الفضاءات السياسية للعلاقات الخلافية المتعلقة باحترام الخصوم، إن الخلاف الديمقراطي لا يستنفذ الفضاء الاجتماعي؛ إنه يترك المجال للأنماط الأخرى المتعلقة بالارتباط والانفصال، لكنها تعطل المثل التي تتم بالتراضي حول المشاركة السياسية والطموح؛ إنها تصر على أن إحدى الطرق الهامة لدعم الكرامة الإنسانية تكمن في تعزيز الاحترام الخلافي بين الدوائر المتداخلة والمتنافسة.(٧)

تنصرف ديمقراطية الخلاف أيضًا عن الحد الأدنى السياسي للفردية الديمقراطية، علي العكس من الرأي التقليدي الذي يدافع عن قدسية الفرد في النظام الدستوري والذي يتم حمايته بشكل أفضل من خلال تقييد السياسة بضروراتها

الواضحة؛ فإن الخلاف الديمقراطي يزعم أن الفضاءات التي يمكن أن تشكل فيها الاختلافات نفسها كهويات متنازعة هي اليوم أكثر فعالية من خلال الوسائل السياسية في عالم الترابطات المتداخلة بشكل واضح، فإن المسافة يجب أن تكون متولدة من خلال الوسائل السياسية إذا كان لها وجود علي الإطلاق.(٨)

أخيرًا تتحدى ديمقراطية الخلاف احتجاز الديمقراطية في المؤسسات الحكومية للدولة الإقليمية؛ تتدفق سياسات الهوية والاختلاف تحت حدود الدولة وعبرها وفوقها؛ إنها تتجاوز حدود الدولة عندما تشكل الدولة مجموعة من الاختلافات لحماية يقين هويتها الجماعية، وعندما تصبح الهوية الثابتة لدولة ذات سيادة نفسها موضوعًا للتسييس، إن "الديمقراطية غير الإقليمية" توفر وسيلة للنقاش واستكمال السياسات المؤسسية للديمقراطية الإقليمية في ظل الظروف المعاصرة للحياة العالمية، ومن هنا فإن الديمقراطية غير الإقليمية أصبحت شرطًا مسبقًا لصحة الديمقراطية الإقليمية المعاصرة.(٩)

وبذلك يتم تأسيس الهوية من خلال الاعتماد على سلسلة من الاختلافات التي أصبحت معترفًا بها اجتماعيًا، هذه الاختلافات ضرورية لوجودها؛ فبدون هذه الاختلافات لا يمكن للهوية التعبير عن تميزها وصلابتها، إن الشيء الراسخ في هذه العلاقة التي لا غنى عنها هو مجموعة الميول التي يتم من خلالها تجميد الهوية المؤسسة في أشكال ثابتة يتم العيش بها والاعتقاد فيها كما لو أن هيكلها يعبر عن الترتيب الحقيقي للأشياء، تتطلب الهوية الاختلاف لكي تكون راسخة وتحول الاختلاف إلى شيء آخر غريب من أجل ضمان يقينها الذاتي.(١٠)

وبذلك تصبح المهمة الأساسية هي أن يتم التصالح مع إغراء الحقيقة والتي من خلالها يتم النظر إلى الحقيقة على أنها في غاية البساطة، لذا إذا كانت صورة الحقيقة أحادية البعد يمكن بالتأكيد استدعاء اختلافات جديدة كل يوم لتبين للآخرين كيف إنها لا ترقى إلى مستوى الحقيقة المراد التعبير عنه، هذا هو أحد عوامل الجذب للسلبية البحتة، وفي هذا الإطار يجب أن نقاوم أيضًا ضغوط داخلية وخارجية لإجبار السعي وراء الحقيقة في القوالب التي وضعها عظماء المبسّطات.(١١)

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أن الهوية تكون علائقية وجماعية؛ يتم تعريف هويتي الشخصية من خلال الدوائر الجماعية التي أعرّفها أو أعرفها من قبل الآخرين (مثل الأبيض، والذكر، والأمريكي، ومشجع الرياضة، وما إلى ذلك)، يتم تحديدها

كذلك بالمقارنة مع مجموعة متنوعة من الأشياء التي لا تنطبق عليها، ترتبط الهوية دائمًا بسلسلة من الاختلافات التي تساعدها على أن تكون كما هي، الاتجاه الأولي هو وصف الاختلافات التي تعتمد عليها بطريقة تعطي امتيازًا أو أولوية لها.(١٢)

أنت بحاجة إلى الهوية كي تتصرف وتصبح أخلاقيًا، لكن هناك حافز لتقليل الاختلاف ليكمل ذاته داخل السعي وراء الهوية، هناك بالتالي عنصر المفارقة في سياسة الهوية؛ إنها ليست مفارقة محكمّة تتطابق مع مثال كتابي في المنطق؛ ولكنها مفارقة اجتماعية يمكن التفاوض عليها، إنها تعمل كضغط لإفساح المجال لكامل الهوية الذاتية في دائرة واحدة عن طريق تهميش أو إهانة أو استبعاد الاختلافات التي تعتمد عليها لتحديد نفسها.(١٣)

يتضح من ذلك أن الاختلاف ليس فقط هو الذي تم تحديده من وجهة نظر هوية معينة؛ إنه يتضمن بعد ثاني أيضًا: النبضات الهاربة والطاقات التي تتخطى تنظيم علاقات الهوية والاختلاف نفسها، يتم تتبع البعد الهارب للاختلاف من خلال التفاعل مع مفهوم نيتشه عن "الحياة"؛ إن السؤال الأكثر إلحاحًا عن الحياة الأخلاقية والسياسية ليس هو كيفية دفع الناس إلى القيام بما يدعونهم إليه بالفعل من تفاهمات أخلاقية مشتركة؛ إن تعبئة الطاقة للقيام بما نوافق عليه بالفعل وما يجب أن نفعله أمر مهم، ولكن القضايا الأكثر أهمية في الحياة الأخلاقية والسياسية تنشأ عندما يعترف المتحاربون المترابطون بمصادر مختلفة للأخلاق ويتبعون توجيهات مختلفة إلى حد ما، الاهتمام بالطابع المتناقض لعلاقات الهوية والاختلاف يشجعك على التوصل إلي تفاهم مع هذه الحالة النموذجية للسياسة.(١٤)

ومن هنا فإن لغة السياسة ليست وسيطًا محايدًا؛ لكنها بنية مؤسسية من المعاني توجه إلى الفكر والعمل السياسي، ومن ثم فإن فائدتها ليست في الخصائص العالمية للغة؛ ولكن في التكوين اللغوي الثقافي للمعاني؛ إنها الطريقة التي يأتي بها المعنى ليعبر عن مفاهيمنا ويتشكل بواسطة السياسة التي تشكل القواعد الحاكمة للتطبيق المفاهيمي.(١٥)

وبذلك يمكن تفسير "ديمقراطية الخلاف" على أنها نموذج لا يتم فيه الإعلان عن رؤية اجتماعية إيجابية، ويكتسب الخصام الأولوية على كل جانب آخر من جوانب السياسة.(١٦)

عندما يبقى المرء ضمن مجال الهوية والاختلاف الثابت، يصبح المرء بسهولة حاملاً لاستراتيجيات حماية الهوية من خلال التقليل من قيمة الآخر المختلف؛ الهوية والاختلاف مرتبطان ببعضهما البعض، وبذلك يكون من المستحيل إعادة العلاقة بالثانية دون إرباك تجربة الأولى، وقد يساعد ذلك على تفسير تماسك المقاومة لإعادة تشكيل هذه العلاقات.(١٧)

كذلك يمكن أن تختلف الهوية طبقا لطول العمر؛ قد يكون للهوية عمومية لأنها تفسر نفسها على أنها حامل لحقيقة جوهرية معروفة، أو قد يكون لديها إيمان في حقيقتها وتتطلع إلى يوم يتم فيه ترجمة الإيمان إلى معرفة، أو قد يخلص إلى أنها أمر حاسم لحاملها الفردي والجماعي ولكنها مرتبطة تاريخيًا بتكوينها والعلاقة المتأصلة بطبيعتها ليس لأنها وحدة في عالم هويات ليس لها أي أساس، ولكن لأنها تعامل على أنها حقيقة، ولا ينطبق ذلك على أي هوية أخرى ، إنها بمفردها الهوية الحقيقية لأن كل هوية خاصة وراسخة وعلائقية.(١٨)

عندما تسود هذه الضغوط فإن الحفاظ على هوية واحدة (أو مجال الهويات) ينطوي على تحويل بعض الاختلافات إلى أخرى، وتحويلها إلى شر أو أحد بدائله العديدة، تتطلب الهوية اختلافًا من أجل أن تكون راسخة وتحول الاختلاف إلى الآخر من أجل تأمين ثقتها بنفسها، وبالتالي تعد الهوية تجربة زلقة وغير آمنة وتعتمد على قدرتها على تحديد الاختلاف وتكون عرضة لميل الكيانات التي ستحددها لمقاومة التعاريف المطبقة عليها أو نقضها أو تخريبها، وبذلك ترتبط الهوية بعلاقة سياسية معقدة بالاختلافات التي تسعى لإصلاحها، هذا التعقيد هو تلميح من قبل الاختلافات في الدرجة التي تعامل بها الاختلافات من الهوية الذاتية على أنها هوية تكميلية، أو هويات متنافسة، أو هويات سلبية أو هويات تعبر عن الاختلافات كتلك التي ينبغي أن يظل الفرد منشغلًا بها أو كأحد أعراض المرض أو الدونية أو الشر.(١٩)

وبذلك تحدد الهوية نفسها من خلال تقديم مجموعة من الاختلافات، ويشير هذا التبلور للهوية من خلال الاختلاف إلى عدم اكتمال أو قصور أو عنصر التعسف في الهوية، وبالتالي تحتاج الهوية إلى الاختلاف لكن الاختلاف يهدد الأمن الذاتي وكفاية الهوية، هذا هو الوعد بالفداء الكامل لأي هوية والذي لا يمكن التسليم به إلا من خلال العنف (وعادة ما يكون خفيًا) وتحويل الاختلاف إلى الآخر الذي يصبح العدو في الداخل والخارج، إنه يهدد أمنك بينما يظل مهمًا لهويتك.(٢٠)

والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن الهيمنة الفردية لأي مجموعة من الهويات تتطلب تبعية أو استبعاد ما يختلف عنها.(٢١)

وبذلك رأينا كيف يتم الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد كما يتصوره كونولي، كيف تكون الهوية والاختلاف نفس الشيء مترادفين وليسا متعارضين كما نظن ونتوهم؛ الدفاع عن مبدأ أو عقيدة أو فكرة والإيمان بأنها الحقيقة المطلقة، وأن كل ما عاداها هو الوهم والشاذ والغريب الذي يجب أن نتخلى ونبتعد عنه، وهنا لا يكون الاختلاف اعترافًا إيجابيًا بالآخر واحتفاء بالتنوع واحترامًا له، وإجلالًا وتقديرًا للآخر المختلف، وإنما أصبح الاختلاف مرادفًا للشاذ والغريب الذي يجب التخلي والابتعاد عنه.

وبالتالي فإن الديمقراطية لم تعد ديمقراطية احترام الاختلاف والدفاع عن التنوع؛ وإنما الديمقراطية التي تبرر أن الصراعات السياسية والخلافات السياسية هي أمر مرغوب به ويجب الاعتراف به بل والترويج له والدفاع عنه، وإنني اتفق مع كونولي في ذلك؛ فإن الخطاب السياسي في كل زمان ومكان وليس في أيامنا هذه فقط يجمع بين الهوية والاختلاف والإيمان بالمبدأ والفكرة المهيمنة، ورفض الآخر الغريب المختلف الشاذ.

إن العالم السياسي مليء بالصراعات والحروب والاختلافات الأيديولوجية والعقائدية والتي وصلت فقط إلى ذروتها في أيامنا هذه، وأخذت اشكالًا مروعة، وإن كانت موجودة منذ القدم فإن الاختلاف في أيامنا هذه ليس في وجود الصراعات التي لم تكن موجودة فيما مضى؛ ولكن في توحش هذه الصراعات ومدى تشعبها في كل المجالات وعلى كل المستويات، وذلك في رأيي يرجع إلى الخداع والتضليل السياسي الذي أصبح يعج به الواقع السياسي والخطاب السياسي؛ فهذا الخداع والتضليل يجعلنا نظهر عكس ما نخفى؛ نعلن احترام الآخر والتعايش معه والدفاع عن التنوع، في نفس الوقت الذي نرى فيه المروجين للخطاب السياسي يتبنون هويات بعينها يدافعون عنها ويرون إنها رمز للحقيقة ورمز للخلاص ورمز لكل ما هو صواب، ويرون كل الهويات الأخرى على أنها تعبيرًا عن الرفض والانقلاب الذي يجب محوه من الوجود.

فهذه الثنائية بين الهوية والاختلاف في رأيي ليست ثنائية كما يتصورها كونولي، وإنما أصبحت أحادية توحد بين الهوية والاختلاف وليست مجرد ثنائية؛ فالثنائية معناها إمكانية التعايش بين شيء وآخر، أما التوحد فمعناه أن الاثنين أصبحا

شيء واحد، وهذا هو ما حدث سواء على مستوى الخطاب السياسي أو على مستوى الواقع السياسي؛ فإن الهوية والاختلاف أصبحا وجهين لعملة واحدة، أصبح يعبر كلًا منهما عن الآخر؛ فالهوية هي تعبير عن الاختلاف والاختلاف هو تعبير عن الهوية، ولكن ليس هوية تعبر عن احترام الآخر والدفاع عن التنوع؛ وإنما الهوية بمعنى الدفاع عن مبادئ وأفكار وعقائد وأيديولوجيات بعينها، ورفض كل المبادئ والأفكار والعقائد والأيديولوجيات الأخرى باعتبارها مختلفة، وذلك بسبب السياسة التي أصبح يسيطر عليها مراكز القوى والهيمنة التي يرغب كلٍ منها في فرض هيمنته وسيطرته على السياسة، وإثبات أنه المعبر عن الحق والصواب والخير، وأن كل ما عاداه هو رمز للكذب وللخداع وللشر السياسي؛ فالسياسة التي يملأها الصراعات والحروب لا تكون أبدًا اعترافًا بالآخر؛ وإنما رفض ونبذ الآخر وذلك يرجع كما قلنا لأنها تخفي شيئًا وتعلن شيئًا آخر؛ تعلن الاحترام والتقدير والحرية والديمقراطية في الاختلاف والحوار في نفس الوقت الذي تبطن فيه الحروب وتبطن فيه الصراعات؛ تظهر الدول إنها تعقد معاهدات واتفاقيات سلام لتحاول أن تثبت أن العالم يمكن أن يتعايش معًا، وأن العالم يمكن أن يكون فيه مكان للجميع، في نفس الوقت الذي تسيطر فيه الحروب الباردة والصدامات والصراعات، في الوقت نفسه الذي تحاول أن تدمر فيه الكيانات الكبيرة بعضها البعض، يحاول كل طرف أن تكون له هيمنة وسيطرة أكبر عن طريق تدمير الأطراف الأخرى الموجودة في الصراع؛ فإن سبب هذه الازدواجية بين الهوية والاختلاف هو كثرة هذه الصراعات والحروب وكثرة وجود مراكز القوى والهيمنة التي يسعى كلٍ منها إلى تحقيق مصالحها حتى ولو كان من خلال تدمير كل الأطراف الأخرى والقضاء عليها.

٢ـ الشر السياسي وترسيخ الهويات المهيمنة:

إذا كان الخطاب السياسي هو تعبير عن مجموعة من الهويات المهيمنة التي يرى كلٍ منها أنها رمز للخير وللحق والصواب، وإنه يجب أن يتم الاقتداء بها دون سواها؛ فإنها في نفس الوقت تنظر إلى الهويات الأخرى المخالفة لها على أنها تستحق الرفض والنبذ والاستبعاد، ويتم التعبير عن هذا الرفض من خلال ما يسمى بالشر السياسي؛ فالشر السياسي هو تعبير عن كل الهويات الأخرى المخالفة للهوية المهيمنة؛ إنه التعبير عن الرفض والنبذ والاستبعاد لكل ما هو مختلف.

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أن مصدرًا أساسيا للشر السياسي يكمن في العلاقة المتناقضة للهوية بالاختلاف التي تشكلت من خلال مجموعة من الهويات

المبتكرة والراسخة عن طريق تحويل الاختلاف إلى الآخر من قبل الأفراد والجماعات التي تسعى إلى محو أدلة الاعتماد على الاختلافات التي تتنافس عليها.(٢٢)

إن تاريخ الفكر الغربي مليء بمحاولات نقل موضع المسؤولية عن الشر من الإنسانية إلى الآلهة، من الله إلى الإنسانية من مجموعة إلى الفرد، من الماضي إلى الحاضر، ومرة أخرى من الفرد إلى رؤية جديدة للتجمع.(٢٣)

ومن هنا فإن علاقة الهوية بالاختلاف تعد مركز مشكلتي الشر: إن المشكلة الأولى للشر الموجودة في التحديد اللاهوتي للهوية الإلهية تتحول إلى الجهود البشرية لإنقاذ الإله الخير والمطلق القدرة بإعفاء ذلك الإله من المسؤولية عن الشر؛ وهنا فإن التعريفات البشرية للمشكلة اللاهوتية تقوم بنسف القضايا المنسوجة في صلب الهويات البشرية كما كان الحال من قبل، وعلى المستوى السياسي فإن المشكلة الأولى لقضايا الشر تكمن في سلسلة من المحاولات لحماية نقاء وتأكيد الهوية المهيمنة من خلال تعريفها كمواقع شر مستقلة (أو بأحد بدائلها المتعددة)، تلك الاختلافات التي تشكل أكبر تهديد للسلامة وتأكد علي تلك الهوية، المشكلة الثانية للشر تخرج من رحم المشكلة الأولي؛ إنها تتدفق من تكتيكات سياسية متنوعة والتي تشكك في الهوية الذاتية التي يتم طرحها وحلها بواسطة دستور من نوع مختلف والذي ربما يعرف تلك الهوية نفسها، إن استكشاف هذه المنطقة هو كفاح ضد الشر الذي حدث من خلال المحاولات التي تسلم بيقين الهوية الذاتية، إن الرد علي مشكلة الشر الثانية يتضمن تحدي هذه التكتيكات السياسية من خلال تجديد التأكيد الذاتي علي تصورات الهوية والأخلاق، المسؤولية والسياسة، النظام والديمقراطية، والسيادة والمجتمع، إنها أنماط الخطاب التي من خلالها يتم تعزيز حلول المشكلة الأولي وكشف طقوس التضحيات التي تكون مستترة خلف المظاهر الثابتة لهذه الموضوعات، وهذه التكتيكات المتضادة والتي تم كشفها وتعديلها والتي لا تخلو من المفارقات، في الواقع إن الحث علي المفارقات المتجاوزة ربما يكون احد المحركات التي تستتر خلفها مشكلة الشر الثانية.(٢٤)

تقليديًا فإن المشكلة الأولى للشر هي مسألة كيف يمكن لله القادر على كل شيء أن يسمح لمعاناة شديدة في العالم، عادة تتضمن الإجابة إسناد الإرادة الحرة إلى البشر لإحداث فجوة بين القوة الإلهية الخلاقة والسلوك البشري، أما "المشكلة الثانية للشر" فتنبع من المنطق الاجتماعي للعلاقات بين الهوية والاختلاف؛ إنه الميل إلي تهميش أو إضفاء الطابع الشيطاني علي الاختلاف لتقدس الهوية التي تقر بها، ومن هنا فإن تكثيف

مشكلة الشر الثانية هي حقيقة أننا نواجه أيضًا مصدر الأخلاق من خلال خبرتنا الأكثر باطنية بالهوية.(٢٥)

وإذا نظرنا إلى مسالة الشر من منظور أكاديمي نجد أن الممارسة المفضلة في الأكاديمية هي اتهام الآخرين بـ "التناقض"؛ حيث يقال إنهم يؤكدون عمليًا ما ينكرونه نظريًا؛ عندما يسير كل شيء بسلاسة يجذب الناقد الخصم إلى مكان حيث يجب على الأخير قبول النظرية الإيجابية للناقد، هذا التحرك في الخطاب الفلسفي يوازي ما هو مألوف في النزاعات الدينية؛ حيث يتم إدانة أولئك الذين ينحرفون عن عقيدتك من خلال اتهامهم بالمسؤولية عن الخطيئة والشر لإضعاف معنوياتهم ودعم ضرورة وجودك.(٢٦)

الآن قبل أن يتم وصف المعاناة بالشر يجب أن يكون هناك عامل مسؤول عنها؛ قد يكون هذا تحولًا مصيريا وهو يمارس في الوقت نفسه ضغوطًا لاستبعاد بعض الأضرار من فئة الشر وتكثيف البحث عن عملاء يمكن القول إنهم مسؤولون عن تلك الأشكال من المعاناة التي نكرهها، لذلك ربما يؤدي تبديل التجربة البدائية للمعاناة بمشكلة الشر المتوحشة إلى تعقيد قضية الشر في بعض الطرق؛ ربما تكون المفاهيم المتجانسة للهوية والاختلاف التي يؤذن بها التوحيد تاريخياً هي تحديد المسؤولية عن المعاناة بطرق تخلق أولًا مشكلة شر جديدة، ثم تخفي شروط ذلك الانتقال، ولعل بعض العقائد العلمانية التي قطعت رأس إله التوحيد تحتفظ بالكثير من جسدها في المثل العليا للهوية ، والمسؤولية والاختلاف الذي يتبعونه حتى إذا كانت بعض اللاهوتيات المعاصرة قد سبّبت هذه المثل العليا؛ فقد بنت العديد من العقائد العلمانية المعاصرة نفسها من بقايا اللاهوتيات المعطلة.(٢٧)

لقد استجاب المذهب المانوي وهو طائفة مبتدئة في كوكبة أكبر تسمى الغنوصية التي تحركت بشكل غامض داخل هيمنة مشكلة الشر على المسيحية من خلال طرح ازدواجية في الألوهية نفسها؛ كان يفترض قوة كونية من الضوء مسكونة بقوة ثانوية قوية من الظلام، افتقرت قوة الضوء إلى القدرة على محو الظلام في المقام الأول، لكنها تشع مع إمكانية قمع الأخيرة، عقدت هذه القوى المعارضة للتنافس سواء في العالم ككل وداخل المناطق الداخلية من الذات افتراض أن المظاهر الدنيوية المتسلسلة بما في ذلك يسوع الناصري وماني نفسه ساعد أولئك الذين يلتزمون بكلماته للوصول إلى الغنوص الأعمق أو البصيرة في حقيقة التعالي والخلاص.(٢٨)

وفـي عـام ١٤٩٢ أبحـر كولومبـوس المحـيط الأزرق ثـم اكتشـف أمريكـا؛ لـم يكتشف العالم كما هو موجود في حد ذاته ولا يمكن أن يكون؛ لقد اكتشف عالمًا من الأخلاق، وعالمًا من الوعد والخطر، والنعمة الطوباوية والوحشية البربرية، والبراءة والفساد، والبساطة والغموض، وكلها تمت تصفيتها من خلال ثقافة لا متناهية من التصورات والمفاهيم، والطموحات، والأديان، والقلق، والمطالب، كان اكتشافه لقاءًا أخذ شكل اشتباكات بين ميوله الثقافية ومخلوقات غير مألوفة؛ كلمات غريبة، أعمال غريبة، مظاهر مفاجئة، استجابات خارقة. (٢٩)

وهنا فإن "العلاقات الدولية" كما نعرفها قد تضاعفت في ذلك الوقت من هذا الرابط بين العالم القديم والجديد؛ هذه لحظة عالمية تاريخية في تاريخ التناظر الغربي، كما أنها توفر "نموذجًا" أفضل لكيفية بناء "نظرية العلاقات الدولية" واختبارها وتنقيحها عن أي حساب رسمي للعلاقة بين "النظرية والأدلة" التي يمكن أن تقدم اليوم.(٣٠)

لدينا هنا رابط آخر وهو تصفية الثنائيات المسيحية القديمة من الإيمان والبدعة، والنقاء والخطيئة، والتوحيد، والوثنية، والفتح والتحويل إلى بنية الحياة الأكاديمية العلمانية من خلال أداة "يجب" الغامضة؛ "يجب أن تفترض مسبقًا الحقيقة في التشكيك بها، يجب أن تفترض مسبقًا الأخلاق في اتهامها بالفسق، يجب أن تفترض مسبقًا الموضوع العميق في القيام بانتقاده، يجب أن تفترض مسبقًا طهارة الحرية في معارضتها، يجب عليك .... وإلا يجب علينا أن نحدد لك وفقا لذلك.(٣١)

وفي هذا الإطار تلعب القوة دورًا بارزًا في هذه اللعبة التي لا نهاية لها من التعريف؛ إذا كانت الحياة بدون الدافع إلى الهوية أمر مستحيل في حين أن المطالبة بهوية طبيعية أو حقيقية هي دومًا مبالغة، فما هو الحل إذا كانت هناك دوافع قوية يقررها القصور الذاتي للغة وعدم الاستقرار النفسي في الوضع الإنساني للوجود والضغوط الاجتماعية لتعبئة الطاقة من أجل العمل الجماعي؟، إن الحل هو إصلاح حقيقة الهوية عن طريق ترسيخها في أوامر الله أو إملاءات الطبيعة أو متطلبات العقل أو الإجماع الحر، إذا حدث هذا المزيج فإن الهوية القوية سوف تسعى جاهدة لتشكيل مجموعة من الاختلافات على أنها جوهرية شريرة أو غير عقلانية أو غير طبيعية أو مريضة أو بدائية أو وحشية أو خطرة أو فوضوية مثل غيرها، وهي تفعل ذلك من أجل تأمين نفسها بوصفها جيدة في جوهرها أو متماسكة أو كاملة أو عقلانية، ومن أجل

حماية نفسها من الهويات الأخرى التي من شأنها كشف ثقتها بنفسها وقدرتها على التعبئة الجماعية إذا أثبتت شرعيتها. وإذا لم تكن هناك هوية طبيعية أو جوهرية فإن القوة تدرج دائمًا في العلاقة التي تحملها الهوية الحصرية مع الاختلافات التي تشكلها، إذا كان هناك دائمًا تعارض بين الهويات التي يوفرها المجتمع وتلك الموجودة في الإنسان والتي تتجاوز أو تقاوم أو تنكر هذه الاحتمالات؛ فإن المطالبة بهوية حقيقية تبتلى دائمًا بظل الآخر الذي تشكله.(٣٢)

وعندما تفقد فكرة الإله أو الطبيعة مصداقيتها؛ فإن الإصرار على أننا وكلاء عقلانيون مسؤولون يأتي إلى حيز الصدارة، إذا كانت هذه المصادر السابقة من المسؤولية قد عفى عليها الزمن يجب إنشاء وكالة جديدة؛ نحن نعطي معنى للمعاناة الوجودية من خلال تحميل أنفسنا المسؤولية عنها.(٣٣)

وبذلك يمكن للفرد العادي والمسؤول أن يعيد توجيه الاستياء من الحالة الإنسانية إلى الذات أولًا: من خلال معاملة الفرد العقلاني، والمهتم بالذات، والحر، والمبدئي على أنه مسؤول أخلاقيًا عن الانحرافات المتعمدة عن الهوية الطبيعية، وثانيًا: عن طريق التعامل مع مخالفة ذلك في نفسه والأنفس الأخرى التي تقع تحت عتبة المسؤولية باعتبارها عيب طبيعي في حاجة إلى الإصلاح أو التحول والعقاب أو الحب، ويظهر ذلك بوضوح شديد في شدة الاستياء الذي يعبر عنه ضد أي شخص آخر ينحرف بشكل كبير عن تلك الهوية، وبذلك تصبح الذات الإنسانية مؤهلة لقبول التخصصات والقيود اللازمة للحفاظ على نفسها بهذه الطريقة.(٣٤)

إننا نلوح بتهديد البشاعة من أجل تعزيز أيديولوجية الخير والشر من خلال التركيز على الأشياء المسموح بها والممنوعة على وجه التحديد.(٣٥)

إن هذا التركيز على الفرد العادي يجعله أقل تعاطفًا مع ادعاءات التنوع، مما يشجعه على إحاطة حيز التنوع ضمن نطاق محدد من معايير الشذوذ مثل اللعقلانية، عدم المسؤولية، الفجور، الانحراف.(٣٦)

وفي ضوء ذلك يري كونولي أن ما ترتب على تحميل الذات الإنسانية المسؤولية عن الشر على المستوى السياسي يكمن في وجود مؤسسات التطبيع التابعة للدولة والشركات والجمعيات التي ترتكب فظائع صارخة؛ إن الأعمال الوحشية التي تتوهج بشكل أكثر سطوعًا اليوم تكمن في السياسة اليومية؛ يجب إعادة تعريف الحدود

الدستورية وتوسيعها من خلال ضغوط سياسية تتحدث إلى ظروف جديدة مثل: انتشار اختبارات المخدرات، تمديد رموز الشركات إلى أركان جديدة من الحياة اليومية، اختبارات الأمان: الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يخضعون لاختبارات الأمان بالإضافة إلى زيادة عدد المعايير التي تم التذرع بها، تنظيم الحياة الجنسية الآمنة والصحية والعادية، إدخال الاحتجاز المنزلي على المجرمين المدانين مما يسمح بتمديد تعريفات الإجرام إلى أجل غير مسمى، حوسبة الملفات الفردية: تمكين مجموعة متنوعة من السلطات لتسجيل تاريخ حياة كل فرد لاستخدامات متعددة، عسكرة الرفاهية والمنح الدراسية، إعادة تشكيل الانحرافات التي تم تفسيرها في القرن التاسع عشر على أنها أخطاء أخلاقية أو عيوب نفسية في حاجة إلى تصحيح أو علاج، والأهم من ذلك الإحساس الغامض بأن أفعال كل فرد اليوم قد تشكل جزءًا من سجل يمكن استخدامه معه أو ضده في المستقبل، كل هذا يدل على وجود سياسة منتظمة للتطبيع من خلال الحكم الرقابي والشرطة الاستباقية الذاتية.(٣٧)

اليوم يتم فرض المزيد من الضغوط المضادة المستمرة والمنظمة والمتعددة؛ إنها الضغوط التي ترتبط بالتعاريف والتطورات الثابتة للضرورة والحقيقة والحياة الطبيعية والمنفعة والخير أثناء تحديدها، والسعي لإعادة بناء الضرورات المؤسسية الأكبر التي تدفع سياسة التطبيع، بالنسبة إلى تكاثر الانحرافات لا تعبر العيوب والتناقضات والتشوهات والانحرافات والأمراض عن ازدهار التنوع؛ فهذه وسائل منتظمة يتم من خلالها سحق الفردية وتشويهها، يتم متابعة موضوع الاختلاف دائمًا فيما يتعلق بهوية قوية أو منتشرة أو مجموعة من الهويات؛ إنه يستدعي الانتباه إلى أنواع وفئات كاملة من الكائنات التي يتم تحييدها أو تهميشها أو هزيمتها بسبب الهوية المهيمنة.(٣٨)

وعندما تترجم الفردية إلى المفردات السياسية للاختلاف تصبح الحاجة إلى تسييس شبكة التعاريف القائمة أكثر وضوحًا، بمجرد تصحيح هذه الفئة فإن الاعتماد الفردي المعاصر على تسييس الاختلاف يتألق؛ هناك دائمًا صراع وكذلك ترابط بين مزاعم الفردية وإملاء الهوية في ترتيب معين.(٣٩)

إن الخطاب اللطيف المتمثل في التعبير، الإدراك، المجتمع، الهدف، التوفيق، الوفاء، الاندماج، والمواءمة، يعيد بشكل كبير ذكر الحياة المشتركة، مما يلزم الناس والمؤسسات بإصلاح وتوطيد أنفسهم بطرق قد تكون تعسفية، قاسية، مدمرة، وخطيرة.(٤٠)

وإذا قارنا بين الزوج القديم "الإرادة الحرة والخطيئة الأصلية" مع الزوج الجديد "المسؤولية والانحراف والشذوذ": نجد أن الزوج الثاني يشبه الزوج الأول؛ حيث يتم إنقاذ نقاء المسؤولية المتعمدة عن طريق استيعاب أبعاد الحياة والعمل التي من شأنها أن تعرض مصداقية هذه المسؤولية للخطر.(٤١)

إن المجتمع الحديث وجد أنه من الضروري إدخال فئة جديدة لخدمة الوظائف التي سبق أن خدمتها الفئة المنهكة من الخطيئة الأصلية، وهذا يعبر عن عدم الاستقرار المستمر للمسؤولية في الغرب، وعلى المدى الطويل رفض الاعتراف بعمق واستمرار عدم الاستقرار، تصور الممارسات الغربية للمسؤولية قطبين يتقاطعان مع بعضهما البعض؛ يتكون القطب الأفقي في أحد نهايات الهوية العميقة التي يتم اكتشافها وعلى الطرف الآخر الذات التي تشكلت من خلال اختيار جذري، يتكون العمود الرأسي من الخطيئة الأصلية وفي أحد نهايات الطرف الآخر المرض العقلي؛ تم تسمير مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات على هذا الصليب كلما أصبحت مشكلة الشر شديدة التحمل، وقد أشار فوكو إلى المسؤولية السياسية عندما يتعامل مع الاقتران الحديث للجاني المسؤول والجاني الجانح كأداة استراتيجية تعمل تحت عتبة المداولات الواعية؛ إنها تعزز بعضها البعض، عندما يتعذر تأطير الحكم من حيث الخير والشر يتم ذكرها من الناحية الطبيعية وغير الطبيعية، وعندما يكون من الضروري تبرير هذا التمييز الأخير، يتم ذلك من حيث ما هو جيد أو سيء بالنسبة للفرد، وهذه تعبيرات تشير إلى أساسيات ازدواجية الوعي الغربي.(٤٢)

تضع النظريات العميقة للهوية والمسؤولية والمرض شرطًا مسبقًا لإنتاج كبش فداء في عالم تتدفق فيه الحياة عبر هياكل الوكالة المسؤولة؛ إذا أخترت أن تشاركني هويتي فمن المحتمل جدًا أن آخذك لمشاركة هذه السمات إلى حد كبير أيضًا، يوجد هنا ضغط قوي لتفسير الاختلافات في سلوكك من خلال فئات سوء النية والوعي الزائف، والبراءة والانحراف، والمرض والشر.(٤٣)

مثل هذه العقيدة المضادة لا يمكن أن تقدم نفسها كحقيقة واحدة، يجب ألا تسعى على سبيل المثال إلى تطهير العقائد التي تعتمد على الإيمان بهوية حقيقية أو إله معين، وتسعى بدلاً من ذلك إلى إعطاء صوت لمنظور مع تقديس من تلقاء نفسها وتقييد النبرة التي يمكن لأصوات الهوية القوية أن تحدد المصطلحات التي يتم من خلالها الاعتراف بالهويات البديلة وتوزيع المسؤولية؛ إنها تسعى إلى تسييس الهوية والمسؤولية، تعامل

مثل هذه العقيدة مواقف منافسيها على أنها مواقف يبرر استمرارها في مجال الخطاب، وتفسر على أنها إمكانية أخرى للتقدم في التنافس معهم؛ إنها تقدم نفسها كاحتمال خاضع ينشأ من التقليد غير المستقر للخطاب الغربي حول الهوية والمسؤولية، ستفتقر إلى الأهمية إذا اختفى منافسوها، لكن يجب عليها أن تتصدى لجهودها الرامية إلى التعامل معها ببساطة باعتبارها غير متماسكة أو لا تطاق أو لتعريفها بأنها مسؤولة عن الشرور الظاهرة الناشئة في أفق التقليد الغربي الذي مارسوا فيه الهيمنة.(٤٤)

من حيث المبدأ، قد يكون البحث عن مسؤولية لا لبس فيها وهوية حقيقية يرتكز على الاستياء الوجودي من الحالة الإنسانية، وأن السياسة التي تكافح ضد الاستياء الوجودي ضرورية لتعديل المثل العليا الراسخة للهوية والمسؤولية، يميل الناس إلى المطالبة بعالم ترتكز فيه المعاناة في النهاية على مسؤولية متناسبة، نشعر بالاستياء من عالم يبدو أنه ليس على ما يرام، ولكن يجب أن يحدد موقع الاستياء كائنًا مناسبًا إذا كان يجب تفريغه على أنه استياء؛ إنه يبحث بالتالي عن وكيل مسؤول يمكنه أن يقنع نفسه بأنه يستحق تلقي عبء الاستياء الأول الذي يحمله، وإلا يجب أن يتم تخزين الحقد الوجودي أو ترجمته إلى شيء آخر، لذلك جزء من الدافع إلى الإصرار المستمر للمسؤولية ينبع من الاستياء الوجودي، نظرًا لأن أجهزة الحداثة لدينا تفتقر إلى آلهة متعددة لتكون بمثابة عوامل تعويضية في هذا الصدد، وبما أن إله التوحيد قد صُمم قبل كل شيء لحمايته من أي تشويه من مسؤولية الشر فإننا نستثمر الاستياء الوجودي في البشر الذين نعرّفهم كوكلاء؛ نحن نقوم بتضخيم المسؤولية الإنسانية من أجل إطلاق استياء من الحالة الإنسانية.(٤٥)

إن عالم اليوم المشبع بالاستياء من الكون هو العالم الذي تتكثف فيه "الغطرسة والاستياء والتوترات والظلم المتراكمة من مصادر متعددة في آلة عالمية للثأر والانتقام المضاد".(٤٦)

ويؤكد كونولي ذلك في رسالته إلى أوغسطين قائلا " لقد غلبت يدك مرة أخرى لكن بما أنك تحمل السلاح التجاوزي فإن أي شخص يقوم بخداعك يخاطر بمعاناة لا تُحصى في وقت لاحق وعقوبات محددة للغاية الآن، من المحتمل أن يسميها قليلون علنًا- لأن معظمهم يشاركون في الاقتصاد اللاهوتي من الآمال والمخاوف التي تساعدون في الحفاظ عليها -: الوثنية، البدعة، الانقسام، الخطيئة، الجسد، الروح، الخطأ، الكبرياء، التقوى، التقديس المقدس، النعمة، الجنة، اللعنة الأبدية، إنها تشكل

الشروط التشغيلية للانضباط المؤسسي في علم اللاهوت السياسي؛ إنها تحرض وتضخم الخوف من الموت عبر آلاف الوعود والتهديدات؛ تعامل الموت كعقاب على الخطيئة الأصلية وليس كحقيقة طبيعية؛ نشر تهديد الموت لخلق هوية الذات والكنيسة تهدد النفس بالحرمان من النعمة الأبدية إذا لم تتطهر من الذنوب، أنت تعدها بالنعيم السماوي إذا اعترفت بخطاياها واستعدت لتلقي النعمة؛ أي لتلقي الإغاثة من الموت بعد الحياة؛ أنت تنشر الموت لتعريف المجالات الداخلية والخارجية الأخرى التي تطارد الذات، وتشن سلسلة من الهجمات على حياة الهويات البديلة لتدعيم الهوية المبنية حول هذا الخوف من الموت والأمل في الهروب منه، يمكنك نشر اللعنة لتنظيم الحياة؛ أنت تنظم الحياة لتجاوز الموت؛ وتنظم الموت لتنظيم الهوية والاختلاف في الحياة، ومع ذلك لقد تحدثت واستمع الكثيرون لقرون، يجب التفكير في هذه الحقيقة: ما الذي يشجع الآخرين على الاستماع إلى الرسالة التي تتحدثها؟"[٤٧]

وهنا يؤكد كونولي أن تألق أوغسطين هو أنه أنقذ الله باعتباره القدير الخالق من خلال نقل المسؤولية عن الشرفي العالم الذي خلقه، وقد مُنِحت مسؤولية الشر إلى البشر الذين من خلال الهبة من الإرادة الحرة يستحقون أن يتحملوا مسؤوليتهم الخاصة عن الإثم؛ تم نصح كل خاطئ بالتحقيق في روحه الداخلية للتطهير، إنها من الإغراءات التي لا مفر منها، و بنقل المسؤولية عن الشر اتخذ أوغسطين الخطوة الأكثر أهمية نحو مفهوم الذات بوصفها الموضوع الداخلي إنها تكون حرة ومسؤولة عن أفعالها.[٤٨]

يتضح من ذلك أن الالتزام الأوغسطيني هو نسخة غربية من المطلب الذي يؤكد أنه يجب أن يكون هناك نظام أخلاقي جوهري يمكننا متابعته والسعي لتحقيقه يعبر عن سلوكنا وسياستنا.[٤٩]

أعادت تفعيل تكتيكات أوغسطين توطيد الهوية؛ إنهم يشكلون هويتهم الأخلاقية من خلال نزع الأخلاق عن الآخر؛ إذ أنها تخلق مجموعة جديدة من كبش الفداء للحفاظ على إيمانها القديم[٥٠].

ويحدث ذلك من خلال الإيمان ومن خلال الاعتراف والقلق لإنتاج الحقيقة من خلال حتمية الاعتراف، من خلال مجموعة متنوعة من التكتيكات يضغط على الآخرين لتأكيد إيمانه من خلال التحدث بالكلمات التي يحتاج إلى سماعها؛ الكلمات كأسلحة ضد قوى الشذوذ، كلمات مثل مركبات التحويل، الكلمات كمفاصل للنظام الأخلاقي، الكلمات مثل عروض العرافة، الكلمات كتشريعات الإدانة ، وفوق كل شيء يعرف كيف يستخدم

الكلمـات كـأدوات اهتـداء، كمـا نختبـر مـن خلالـه قـوة الكلمـات فـي التحـرك والتـأجيج، الراحة، التعزية، التوضيح، اللوم، التحويل، الانحراف، إثارة الذنب والإدانـة؛ وبالتـالي نصبح أكثر قدرة على تقدير العلاقات الحميمة بين الشفرة الخطابية وتشكيل الهوية.(٥١)

وبذلك تصبح التقوى بسهولة أداة للتمثيل التجاوزي؛ إنها استراتيجية قوة - قوة تهدف إلى تأمين مجموعة من الهويات والمعتقدات بحيث لا يمكن الطعن فيها من خـلال نماذج مضادة على الأرض، قوة تحول نماذج عكسية عن عقيدتها إلـى حـالات أخرى، قوة تصر على أن النقاش والمنافسة يجب أن يتوقف عند النقاط التـي تحـددها: التقوى تقيس الأبعاد المرحة والمجازية للخطاب؛ إنها تصر بمحبة على تقليل تعدديـة القراءات المستمدة من نصوصها المقدسة إلى تمثيل فردي، ثم تطالـب مـن خـلال سلوكها المحب بمعاملة هذا التمثيل باعتباره الإيمان الحقيقي، عندما تكون التقوى أكثر شدة هناك إغراء لتحديد الاختلاف كبدعة.(٥٢)

ومن هنا فإن الاستياء الوجودي هو الذي يقودنـا إلـى التعامل مـع أولئك الذين نختلف عنهم كتهديد لنا ولأسلوب حياتنا، وبالتالي تستحق القمع، الغزو أو القضاء عليها باعتبارها لا تستحق صداقتنا أو مساعدتنا أو تعاطفنا أو حزننا.(٥٣)

هنـا يـتم اسـتبدال العـدو الـوثني بالتهديـد العـدمي، والبدعـة الغنوصـية بعبـارة اللعقلانية.(٥٤)

وبـذلك يـتم نـزع الصـبغة السياسـية عـن قضـية الهويـة وعلاقتهـا بالسـلطة الاجتماعيـة عـن طريـق التوفيـق بـين أحكـام الإرادة وأحكـام المـرض؛ أي عـن طريـق المواءمة بين الإرادة الحرة والخطيئة الأصلية في تكوينات الحداثة الخاصـة بهم، تخفي المناقشات التي تفرزها هذه المراوغات مجموعة من الافتراضات التشغيلية المشتركة؛ إن هذه المعايير صحيحة أو ضرورية، وإن موضـع الانحـراف الأساسي يقع فـي مكـان ما في النفس؛ إنه إذا كانت مجموعة من الأنفس بريئة فيجب أن تكون مجموعـة أخرى مذنبـة، إن الاسـتجابة العقلانيـة يجـب أن تهـدف إلـى جعـل الـنفس تتماشـى مـع القواعـد والضرورات الثابتة، وإن الذات تدرك نفسها من خـلال استيعاب تلـك المعـايير، تحتـوي هذه الحزمـة مـن المراوغـات والضـروريات علـى تـراث أوغسـطين بـداخلها، وقـوة تلـك الإرث تسمح لحاملها بتأسيس هذه العناصر غير المستقرة في تربة الحدس المؤسس.(٥٥)

وبذلك يتم تسليط الضوء على قضية الشر السياسي؛ إنها قضية مبنية على نظريات معتمدة على فكرة المصلحة الذاتية التي تسعى إلى تجنبها بالتظاهر بأن المصلحة الذاتية يمكن أن توفر الأساس المناسب لنظام صحي لجميع المجتمعات التي تتطور ببراءة، وفي هذا الإطار تدخل تغييرات وإصلاحات تتناسب مع هذا الغرض للدفاع عن هويتها المهيمنة.(٥٦)

ومن هنا أصبحت الدولة اليوم وسيلة للخلاص الجماعي من خلال سياسة الاستياء المعمم الذي يمكنها من الحفاظ على هويتها في نفس الوقت الذي تتمكن فيه من رفض ونبذ واستبعاد كل الهويات المخالفة باعتبارها رمز للشر السياسي، يقدم التقطير المعاصر لـ "الإرهاب" والعنف والمراقبة والقمع والتعذيب مثالاً نموذجيًا لهذه العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف؛ إنه يصرف الانتباه عن أوجه القصور في فعالية الدولة فيما يتعلق بالبيئة وعدم المساواة والتعايش مع شعوب العالم الثالث، إن الإرهاب مثله مثل نظام الدولة الذي تشكله يسمح للدولة بحماية منطق السيادة في المجال الدولي مع تخفيها عن عجزها عن تعديل الظروف النظامية التي تولد العنف من قبل عملاء غير دوليين؛ يشكل "الإرهاب" هوية دول معينة للحفاظ على هيمنتها أكثر مما يعكس ضرورة أخلاقية لتطبيق المبادئ العامة على حالات العنف المميزة؛ حيث يتم تضخيم الطابع المسرحي لسلطة الدولة وتظل عدم فعاليتها قابلة للإنكار، إن توحيد هذه الكوكبة في كتلة قابلة للاستعمال والتخلص منها يوفر للدولة مجالا يمكنها من فرض سلطتها وإخفاء عدم فعاليتها. (٥٧)

وبذلك يتم ترجمة الاختلاف إلى تهديد، والتهديد إلى طاقة لتغذية عقيدة الهوية.(٥٨)

وهنا يتفق كونولى مع الكثير من المفكرين ومنهم فريدريك نيتشه (**FriedricNietzsche**) (١٨٤٤–١٩٠٠) الذي أكد أنه ليس هناك خطر على الإنسانية أكبر من هؤلاء الذين يدعون أنهم أهل الصلاح والعدل، في حين أنهم أبعد ما يكون عن التحلي بالأخلاق الفاضلة.(٥٩)

لقد أصبح كلُّ شيءٍ مشوّهًا بسبب هؤلاء الذين يدعون أنهم أهل الصلاح والخير والعدل، وهم أبعد ما يكون عن كل ذلك.(٦٠)

ويتفق أيضًا مع ميشيل فوكو (**Michel Foucault**) (١٩٢٦-١٩٨٤) الذي رأى أنـه فيمـا يتعلـق بالوسـائل التـي تلجـأ إليهـا مراكـز القـوة لفـرض هيمنتهـا فـإن هـذه الوسـائل تكمـن فـي المراقبـة والانتقـاء والتنظـيم، والتـي يـتم بمقتضـاها وضـع ضـوابط صارمة للغة الخطاب؛ تتمثل هذه الضوابط في إجراءات النبذ والتحريم التي يتم فرضها على لغة الخطاب في كل مجتمع(٦١).

ويتفق كذلك مع الآن تورين (**Alain Touraine**) (**1925-؟**) الذي رأى أن من بين المسؤولين الرئيسيين عن وجود الإرهاب في العالم الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ فهي تدعي أنها تحارب الإرهاب، وأن لديها مهمة مقدسة متمثلة في الدفاع عن الخير ضد الشر، في الوقت الذي تكون هي نفسها علَّة كل إرهاب(٦٢).

كما أنـه يتفق مع صـامويل هنتجنتون (**Samuel Huntington**) (**1927-٢٠٠٨**) الـذي رأى أن الإرهـاب ظـاهرة عالميـة، ورأى أن السـبب فـي هـذا العنـف والتطرف المصاحب له هو التعصب لهوية بعينها، والاستماتة في الدفاع عنها سواء كانت هوية دينية أو ثقافية، ورفض كل الهويات الأخر، واتخاذ موقف العداء الشديد منها(٦٣).

ويتفق كذلك مع نعوم تشومسكي (**Noam Chomsky**) (**١٩٢٨-؟**) الذي رأى أن الـدول العظمـى هـي المسـؤول الأول عـن الإرهـاب فـي العـالم وعلـى رأسـها الولايات المتحدة التي تدعي أنها تحارب الإرهاب في الوقت الذي تكون فيه هي نفسها أكبر دولة إرهابية في العالم؛ إذ إنها لا تسعى إلا إلى فرض هيمنتها على العالم كله، والإرهاب هو وسيلتها لتحقيق هذه الغاية المنشودة.(٦٤)

كما أنه يتفق مع جان بودريار (**Jean baudrillard** ١٩٢٩- ٢٠٠٧) الذي رأى أن الإرهاب أصبح فيروسًا منتشرًا في كل مكان، وبات انتشاره عالميًّا شأنه شأن الظل يلازم كلَّ نظامِ هيمنة، ومستعدًا في كل مكان لأن ينشط بوصفه عميلاً مزدوجًا، لم يعد هناك أية حدود فاصلة تسمح بمحاصرته فهو في قلب هذه الثقافة التي تسعى إلى الهيمنة.(٦٥)

ويتفق أيضًا مع أمارتيا سن (**Amartya Sen**) (**١٩٣٣ -؟**) الذي رأى أن السبب الذي يقف وراء كل الممارسات الإرهابية العنيفة هو التعصب لهوية بعينها، والانغلاق عليها دون سواها مما يؤدي إلى الاستماتة في الدفاع عنها، واتخاذ موقف العداء من كل الهويات الأخرى.(٦٦)

وبذلك أصبح مفهوم الشر السياسي من أهم الآليات التي يتم التعويل عليها لترسيخ الهويات المهيمنة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره رمز للشر السياسي، وفي هذا الإطار وضح لنا كونولي كيف دخل الشر السياسي إلى العالم، كيف أن الشر السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة بين الهوية والاختلاف؛ لأن كل من يدافع عن هوية بعينها يرى أن هذه الهوية تكون رمز للخير، ويرى أن الهويات الأخرى تعبر عن المختلف عن الشاذ عن الغريب، وبالتالي فإنها تكون رمز للشر، ورأينا كيف حلل كونولى هذا تحليلًا دقيقًا رأى من خلاله أن البداية كانت دينية وأن الإله خير ولكن الشر دخل إلى العالم بسبب إرادة الإنسان ومسؤوليته عن الشر ولكن هذا الشر أصبح في أيامنا هذه يأخذ مسميات كثيرة جدًا مختلفة عن البداية الدينية لتتناسب مع هذه الأوضاع المتغيرة؛ فأصبح كل ما هو غريب وكل ما هو شاذ هو رمز للشر، ولكن هذا الشر يتم تكييفه حسب المذاهب والاتجاهات السياسية، وحسب الأيديولوجيات والأجندات السياسية؛ أي أن مفهوم الشر أصبح أحد الحيل التي يتم التلاعب بها من خلال الخطاب السياسي، وحتى في يومنا هذا يتم استخدام الدين لتبرير هذا الخطاب السياسي ولكن في رأيي إن هذا التبرير الديني لم يختف من الخطاب السياسي حتى في أيامنا هذه؛ فلا يزال يتم القول أن كل هوية مهيمنة وعلى رأسها الحضارة الغربية أو الولايات المتحدة تتدعي أنها رائدة الخير، وأنها تسير ببركة الله وأن كل القوى الأخرى وكل المختلف عنها يسير في طريق الشر؛ فإن التبرير الديني حتى لمفهوم الشر أصبح يتم التلاعب به من قبل السياسة، أصبحت لغة الخطاب السياسي هي لغة الدفاع عن الخير من خلال ترسيخ هويات معينة باعتبارها الهويات المهيمنة، ورفض كل المختلف باعتباره تعبيرًا عن الشر الذي يجب أن يتم الانتصار عليه والقضاء عليه تمامًا، وإن كان الآن يتم التحدث عن الشر بأسماء مختلفة ورموز متشعبة يظل الأساس هو التعبير عن كل ما هو مختلف وشاذ وغريب لترسيخ هويات بعينها واستبعاد كل الهويات المختلفة الأخرى.

وبذلك انتقلت المسؤولية عن الشر من كونه عقابًا عادلًا من الله على ما يرتكبه الأفراد من خطايا أو من الطبيعة إلى المسؤولية الفردية مسؤولية كل فرد عن الشر، وبالتالي أصبحت هذه المسؤولية الفردية وسيلة لفرض هوية مهيمنة؛ هوية تحدد الضوابط التي يجب أن يسير عليها الفرد، والصفات التي يجب أن يتصف بها؛ وإنه مسؤول مسؤولية كاملة عن وجود الشر؛ فتحميل الفرد هذه المسؤولية عن الشر كان له دورًا كبيرًا في ترسيخ هذه العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف، وذلك من خلال

ترسيخ هوية فردية أو هوية مهيمنـه تحدد الصفات والخصـائص التـي يجب أن يتصف بها الفرد، وفى نفس الوقت تنظر إلى كل ما هو مختلف عن هذه الهوية الفردية على أنـه رمز للجنون والشذوذ واللعقلانية؛ لذلك فإن هذا الفرد يحتـاج دائمًـا إلـى تقويم وتهذيب ومساعدة حتى لا ينحرف عن المسار الصحيح.

وقد استغل الخطاب السياسي هذه المسؤولية الفردية استغلالًا كبيرًا في فرض مجموعة من الإجراءات التعسفية وفرض زيـادة الهيمنـة والتدخل فـي حيـاة الاشـخاص بكل الصور الممكنة، وذلك بحجه أنه حماية للفرد من نفسه حتى لا ينحرف عن المسار الصحيح ويتسبب في إيذاء نفسه وإيذاء الآخرين، وكأن الفرد أصبح طفلًا قاصرًا يحتاج إلى توجيه حتى يسير على الطريق المرسوم ولا ينحرف عن الهوية المهيمنة التي ترى أنها تحافظ عليه وتمنعه من أن ينحرف عن الطريق الصحيح، وهذه الهويـات المهيمنـة ترى أن كل ما يخالفها رمز للشذوذ ورمز للعقلانية ورمز للجنون، ومعناه أن هذا الفرد قد انحـرف عـن المسـار الصـحيح ويحتـاج إلـى إصـلاحه وتقويمـه لكـي يعـود مـرة ثانيـة ويتحمل مسؤوليته كما ينبغي، ولا يكون سببًا في وجود شر في العالم، وقد نتج عن ذلك أن الهويات المهيمنة تدخلت في حياة الشخص بشكل مبالغ فيه عن طريق التركيز على سلوكه والطريقة التي يجب أن يتم التعامل بها معه؛ تم زيادة الهيمنة والبيروقراطية والتدخل في السلوكيات وزيادة الرقابة في كل جوانب حياة الفرد بحجة أن ذلك حماية للفرد من أن يـأذي نفسه ويـأذي الآخـرين، وقد أدى ذلك إلـى فـرض هويـات مهيمنـة، والنظـر إلـى التنـوع نظـرة جعلـت التنـوع والاخـتلاف مرادفًـا فقـط للشـذوذ وللعقلانيـة والجنـون ولـيس التسـامح مـع هـذا الاخـتلاف؛ وإنمـا ضـرورة أن يـتم قمعـه ورفضـه واستبعاده، وأن يتم اتخاذ كل السبل والأمور الوقائية حتى لا يكون الفرد مسؤول عن وجود الشر في العالم.

٣ـ البعد الأيدلوجي للخطاب السياسي.

يلفت كونولي الانتباه إلـى الدور الذي يلعبـه البعد الأيديولوجي فـي توجيـه لغة الخطـاب السياسـي، وذلـك مـن خـلال التيـارات الفكريـة والأيـديولوجيات السياسـية التـي يكون لها تاثيرًا بالغًا على ترسيخ العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف؛ فإن كل أيديولوجيـة سياسـية وكـل تيـار فكـري يـدافع عـن هويـة معينـة مهيمنـة، ويـرى أن هـذه الأيديولوجية تتكون من مسلمات يقينية يجب الأخذ بها ولا يجوز الشك فيها، وأن هذه الأيـديولوجيات تعبـر عـن التنظـيم المثـالي الـذي يجـب أن يكـون عليـه المجتمـع ونظامـه

السياسي؛ فكل أيديولوجية تدافع عن هوية معينة باعتبارها رمز للخير ورمز للحق ورمز للواقع الذي يجب أن يسود، وكذلك ترفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها تعبر عن ما هو شاذ وما هو مختلف وما هو غريب ويجب أن يتم استبعاده والتخلي عنه، لذلك تم الاستعانة بهذه الأيديولوجيات السياسية، وكان لها دورًا بارزًا في توجيه لغة الخطاب السياسي.

وفي ضوء ذلك يري كونولي أن البعد الأيديولوجي يحتفظ بأهمية مركزية في الخطاب السياسي الحديث والمعاصر بغض النظر عن تفاءلنا أو تشاؤمنا حول النتائج المترتبة على ذلك، ومن هنا فإن دور الأيديولوجيا في السياسة يجب أن يحظى باهتمام فكري جاد اليوم.(٦٧)

إن الأيديولوجية ليست مجموعة من الالتزامات الأخلاقية أو المثل السياسية التي يتم توظيفها للحكم على الأحداث الجيدة أو السيئة على ضوء عواقبها؛ إنها مجموعة متكاملة من المعتقدات حول البيئة الاجتماعية والسياسية تخبرنا كيف يتم تنظيم النظام الذي ترغب فيه والذي يعزز أهدافها، ولتحقيق ذلك تركز على الوكالات والقنوات التي يمكن توظيفها بشكل أكثر فاعلية لتوجيه الأهداف في الإطار المحدد لها، إن الأيديولوجيات تحتوي دائمًا على افتراضات ومعتقدات لم يتم اختبارها بشكل موثوق؛ ولكنها موجودة بسبب تقبلها والإيمان بها، الأيديولوجيات تملأ الفراغ من عدم اليقين من خلال معتقدات مصممة لتوجيه وإرشاد النشاط السياسي.(٦٨)

إن الأيديولوجية تستوعب المعلومات بطرق تحافظ على سلامتها الأساسية؛ إنها تتكون من نظام من المعتقدات يعزز بعضها البعض والتي تبدو معقولة عند عرضها من الداخل، وهنا تكمن مشكلة الأيديولوجيا في إنها نظام من المعتقدات السياسية المقبولة والتي غالبًا ما تكون ضرورية للتوجيه.(٦٩)

ومن هنا تحدد مصطلحات الخطاب السياسي الإطار الذي ضمنه الفكر والعمل السياسي يمضي قدمًا؛ أي أنها جزء من العملية السياسية نفسها؛ إنها توفر التماسك والهيكل للأنشطة السياسية بنفس الطريقة التي توفر بها قواعد الشطرنج السياق الملائم للعبة.(٧٠)

لا توفر مفاهيم السياسة مجرد عدسة يمكن من خلالها مراقبة عملية مستقلة عنها؛ إنها نفسها جزء من الحياة السياسية حيث تساعد في تكوينها وجعلها على ما هي

عليه، إنها تتأثر حتى بالتغييرات في تلك المفاهيم بمجرد قبولها من قبل عدد كبير من المشاركين، وتساهم في إحداث تغييرات في الحياة السياسية نفسها، ويترتب على ذلك أن مقترحات المراجعة في بعض أبعاد مفاهيمنا تحمل نفس الأهمية للممارسة السياسية؛ هذه العلاقة بين مراجعة المفاهيم والتغيير السياسي بمجرد إدراكها يمكن أن تعمق فهم العلاقة الحميمة بين الفكر والعمل السياسي.(٧١)

ولا تزال نظريات "الإجماع" تفرض المطالبة بأن تكون الحقيقة واحدة، وأن لا يتم التعامل مع العقيدة أو النظرية على أنها صحيحة إلا إذا كانت هي الوحيدة التي تفي بمعايير الحقيقة المعمول بها؛ إنها تصر على أن العالم لا يجب أن يتم تنظيمه بحيث تكون قراءتان أو أكثر في نفس المجال قادرة على جعلها مفهومة للبشرية.(٧٢)

وبذلك يكون من الضروري تطوير جهاز مفاهيمي يمكن من خلاله تصنيف الظواهر وإقامة العلاقات بين التصنيفات المستخرجة، وهكذا تتطور الأيديولوجيات عندما يكون هناك شعور بالحاجة الاجتماعية للأفكار والمعتقدات لتوجيه العمل السياسي.(٧٣)

وهنا يقدم كونولي نماذج لبعض المفكرين الذين عبروا أصدق تعبير عن الدور الذي يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي ومنهم توماس هوبز الذي وضع نظريته السياسية خصيصًا من أجل هذا الغرض، حيث كان هدفها في الأساس إعطاء السيادة مكانة وجودية صلبة؛ فقد أعطى للسيادة العنان لتحديد القواعد المشتركة وتقويض محاولات الرعايا الساخطين الذين لا يلتزمون بأوامر الحاكم السيادي، وذلك من خلال إقناع الرعايا بأنهم مستفيدون من السيادة ويدركون الآن الآثار الكارثية المترتبة على الحياة بدونها، لذلك يجب أن يطيعوا السلطة السيادية حتى عندما يزعجهم ذلك.(٧٤)

أما النموذج الآخر فقد عبر عنه جان جاك رسو الذي أكد أن الإرادة العامة تحتوي على بعدين يجب تنسيقهما بشكل مثالي من أجل الحياة الجيدة: الأول: يتكون من اتحاد المواطنين معًا لتقديم مقترحات يمكن أن تنطبق على الجميع بشكل عام، والثاني: هو اكتشاف المواطنين من خلال المداولات في ظروف النقاء الفردي والسعي لتحقيق الوحدة الجماعية خاتمة واحدة موضوعية تضفي الشرعية على النتيجة لأنها تكون صحيحة، يتم وضع هذين البعدين في تنسيق مثالي من خلال إصرار روسو على أن

المواطنين ذوي الدوافع المناسبة يجب أن يفعلوا ذلك للكشف عن إرادة واحدة حقيقية عندما يجتمعون معًا للنظر في أمر عام، ومن هنا فإن الإصرار على التنسيق بين العمومية والتفرد يكون متأصلًا في ديانة روسو الطبيعية؛ فيتم تركيز انتباهنا على مناقشة كيفية ممارسة المواطنين لإرادتهم من خلال التأكيد على أن الفضيلة تنبع من تصور مسبق للمواطنين الفاضلين الصالحين يعتمد على وجود هذه الإرادة المشتركة؛ الفضيلة هي ثبات وطهارة أولئك الذين يمارسون المواطنة الفاضلة لتحقيق هدف واحد هو الحفاظ على الإرادة المشتركة، واستبعاد كل ما يقف حائلا أمام وجودها ورسوخها، بمجرد أن يتم تحديد تعريف للفضيلة فإن المواطنين الفاضلين يجب أن تتلاقى رغباتهم معًا في نتيجة واحدة حقيقية تحكم الجميع.(٧٥)

وهناك نموذج ثالث عبر عنه هيجل؛ فقد صُممت نظرية هيجل عن الدولة الحديثة لإظهار مدى الحرية التي تؤتي ثمارها في الحداثة؛ إن الدولة الحديثة هي الكيان الواحد الذي يضم بداخله مبادئ الذاتية والحرية والوحدة في كل واحد متنوع ومتناغم، إن جوهر الدولة ضمنيًا على وشك الإدراك في الحياة الحديثة حسب هيجل لكن هناك عنصر آخر مطلوب لتحقيقها: 'إنها تتطلب أن يتم استيعابها في التفكير؛ يجب أن يفوز المحتوى العقلاني من حيث المبدأ بامتداد شكل من العقلانية، وبالتالي يبدو أنه له ما يبرره دون قيود فكرية، وعندما يتم توضيح العقلانية الضمنية للدولة لا يتغير مظهرها فقط لكن هيكلها الحقيقي سيتغير أيضًا؛ الآن سيتعرف الأعضاء بشكل كامل على الحرية التي يتمتعون بها، والقيود التي يجب عليهم قبولها لحماية هذه الحرية، والحياة الأخلاقية التي يجب أن يؤيدوها لتمكين الدولة من تحقيق أعلى مستوى لها من الوجود، وهكذا فإن الذات الواعية بذاتها سوف تدرك الارتباط بين هويتها وهوية الكل، ومصالحها ومصالح الكل، وحريتها و حرية الكل.(٧٦)

وبذلك توفر منظورات الإتقان والتناغم الكثير من الشرعية لتوسيع نطاق المجتمع التأديبي؛ إنها تفعل ذلك من خلال تنظيم الفرد والمجتمع لتحقيق السيادة على العالم، ومن هنا فإن أسس كل منظور يتم تضمينها في تكوينات سردية وبلاغية والتي تعبر عنها النصوص المعنية، وفي هذا الإطار فإن كل منظور يميل إلى تفسير معاييره النهائية على أنها طبيعية، عقلانية أنشأتها الفطرة السليمة، إنها تعبر عن "الإجماع" ؛ لأنها مجموعة من "التفاهمات المشتركة" أو أسلوب مصقول من التناغم مع الوجود، ولا يخضع أي من هذه الافتراضات لاستكشاف نقدي.(٧٧)

وإذا نظرنا إلى البعد الأيديولوجي في الخطاب السياسي المعاصر نجد أن الكثير من النظريات السياسية اليوم تخفي افتراضاتها الخاصة بينما تسترعي الانتباه أحيانًا إلى نظريات المعارضة، يتحدى هذا الإسقاط النظريات الغائية التي ترسي الهوية في تناسق أعلى في الوجود، وتخفف الفلسفات المتعالية التي تعامل العقل أو قواعد الخطاب الفردية أو التبادلية العادية باعتبارها وسائل إعلام كافية لإثبات هوية حقيقية، وهذا لا يمنع من أنها تستدعي أيضًا افتراضات من النوع الأخير، بدلاً من ذلك تسعى إلى التركيز على العواقب المترتبة على مخالفة الهويات المهيمنة، الآن العنصر المتناقض في علاقة الهوية بالاختلاف هو: إنه لا يمكننا الاستغناء عن الهويات الشخصية والجماعية، ولكن الدوافع المتعددة لختم الحقيقة على تلك الهويات تعمل على تحويل الاختلافات إلى الآخر، والآخر إلى كبش فداء تم إنشاؤه والمحافظة عليه لتأمين المظهر من أجل هوية حقيقية.

إن امتلاك هوية حقيقية يؤدى إلى النظر إلى الاختلاف على أنه أمر خاطئ، وبالتالي فإن التمسك بالاختلاف هو التضحية بوعد الهوية الحقيقية، وهكذا على سبيل المثال يتم النظر إلى الجنون على أنه غير منطقي أو (في سياق أكثر حداثة) تعبيرًا عن الشذوذ بشكل مضاعف والاختلاف عن العامل العقلاني والفرد العادي؛ إنه يساعد على تشكيل سبب عملي وحياة طبيعية عن طريق توفير مجموعة من السلوكيات غير الطبيعية و" المشاعر المبالغ فيها " التي يتم تعريف كل منها، لكنه يهددها أيضًا بتجسيد الخصائص التي من شأنها أن تزعزع الاستقرار الطبيعي، والنتيجة الطبيعية هي أن الجنون يقف في علاقة مزدوجة مع الحياة الطبيعية؛ فهي تشكله وتهدده ويكون التهديد أكثر خطورة إذا تم تفسير الحالة الطبيعية المكوّنة على أنها صحيحة في جوهرها، وليست على سبيل المثال هوية راسخة تحتوي على مجموعة معينة من المؤسسات: حدود وإمكانيات وضرورات.

ومن هنا فإن العلاقة المزدوجة بين الهوية والاختلاف تعزز الخطاب من خلال إخفاء أصعب القضايا السياسية الموجودة في هذه العلاقة، ويمكن تلخيص دوامة الإخفاء على النحو التالي: أولاً : مع تزايد الشكوك حول مصداقية الفلسفات الغائية وتجاوزها يزداد الشك فإنه لا توجد حياة اجتماعية بدون منح امتياز لكوكبة معينة من الهويات، معظم أنظمة الهوية المنشأة تاريخيًا تحجب عنصر الفتح التعسفي في الاختلافات التي تخلقها وتنفيها، ولكن بعد ذلك بمجرد أن يكون هذا الشك قد أثر على الفكر تظهر دفعة

تفاعلية لحل المفارقات الأخلاقية الجديدة التي أنشأها هذا القبول، هذا القلق الجديد يعيد السعي لإعطاء بعض الهويات امتياز متعالي، الدافع الأول والمتمثل في الكشف عن العنف والرد عليه فيما يتعلق بعلاقة الهوية بالاختلاف غالباً ما يفسح المجال الآن لمحاولة متجددة للدفاع عن أخلاقيات تُعتبر فيها الهوية المؤكدة غير غامضة وشاملة وخالية من الشوائب، الفكر يتحرك ذهابًا وإيابًا هنا، وهنا لا يكمن الخطر السياسي في إغلاق الهوية والاختلاف ولكن في جحيم الانفتاح اللانهائي. (٧٨)

وفي هذا الإطار نجد أن المذهب الفردي الليبرالي يتقدم في إعطاء الأولوية الأخلاقية الفردية على مصالح الجماعة، لكن الفردية تفترض مسبقًا نموذجًا للفرد العادي أو العقلاني الذي يتم من خلاله تقييم سلوك كل شخصية فعلية، يوفر هذا المعيار الأساس لنظرية الحقوق والعدالة والمسؤولية والحرية والالتزام والمصالح المشروعة، إن عقيدة الفرد الصامد (الوكيل المستقل، الوكيل المهتم، الفرد العادي) تصبح بسهولة من وجهة النظر المتبعة هنا مبدأ التطبيع من خلال التفرد؛ إنها تميل إلى تقليص القضايا السياسية إلى القضائية لتكثيف معظم قضايا السياسة إلى الفئات القانونية للحقوق والعدالة والالتزام والمسؤولية، وبذلك نجد أن تقديم نموذج واحد للفرد العام، وتقليل الطابع المشروط للوحدة المتميزة للأفراد الفاضلين والمهتمين بالذات، وتقليص السياسة إلى النظريات القانونية للفردية الليبرالية يفرغ سياسات الهوية والاختلاف.(٧٩)

وبذلك تحدد نظرية الفرد العادي معالم الحياة الطبيعية ليس بحجج معينة بقدر ما هو تركيز على التوصيف العام للفرد، بالتأكيد بمجرد تقديم توصيف عام للفرد العقلاني كحامل للحقوق والفضائل والمصالح يصبح مقدم العرض حرًا في خوض سلسلة كاملة من المطالب الفعلية للحالة الطبيعية المفروضة على ذواتنا.(٨٠)

لا يدعم النمط المعتاد للخطاب الذي يحكم النظرية الفردية إشكالية المعايير الثابتة للفردية العادية، لا تطرح التصاميم السردية والخطابية لنصوصها أسئلة مقلقة حول البناء الكثيف للفرد العادي وتشوهاته، يصعب تسييس الشذوذ في أي حال بسبب الصمت والقيود المؤسسية التي عادة ما تغلف تشكيل الهويات الطبيعية، لكن نظرية الفردية تؤدي إلى تفاقم هذه الصعوبات من خلال وضعها النظري، يتم سحبها من خلال فهمها البسيط لكيفية دخول السياسة في تكوين الهوية والاختلاف للموافقة الضمنية على سياسة التفرد الطبيعي، تعطي نظرية الفردية الليبرالية أولوية للفرد أثناء تأهيل أو هيمنة الفرد العادي، تشتمل الفردية في الواقع على مجموعة من السلوكيات المتميزة وتمتد

حدود الهوية الممنوحة رسميًا للذات العادية، وتكشف عن حرفية في معايير الحياة الطبيعية الراسخة عن طريق إبطالها أو انتهاكها، وتؤدي إلى ظهور قضايا جديدة في الحياة العامة من خلال المقاومة: غريب الأطوار، الرفض، أو التجاوزات التي تكشف سلسلة من القيود المتنافسة المضمنة في الاتفاقيات الثابتة.(٨١)

وفي هذا الإطار يجب أن تصبح الليبرالية الجديدة آلة أيديولوجية مطمورة بشكل عميق في الحياة من أجل إنتاج الخضوع والقيود الذاتية؛ إنها مطالب النجاح المفترض؛ إنها ليست مجرد كاميرا تأخذ لقطة من العمليات التي تستمر بدونها؛ إنها تتأرجح أحيانًا على نفسها ومع ذلك يجب أن تستمر في السير، يجب أن تحشد ما يكفي من دعم الدولة لجعل الأسواق غير الشخصية تزدهر وسط المعاناة وعدم المساواة والخسارة والتجارب المتباينة للحظ الذي ينتج عنه.(٨٢)

تخفي الفردية الليبرالية مفارقة الاختلاف أولاً من خلال التلميح إلى الكثير من الإملاءات الخاصة بترتيب معين في هوية الفرد العادي، ومن ثم عن طريق تجنس الهوية التي تعززها الفردية الليبرالية تتهرب من الاختلاف من خلال التعامل مع أخلاقيات الفردانية كما لو كانت نظرية سياسية لا تتعلق بالهوية، النسخة العلمية الثالثة من الليبرالية تكمل دائرة التهرب المعاصرة؛ الليبرالية المدنية تصحح العيوب في أول موقعين من خلال تذكيرنا كيف يتم تعريف مجموعة من الهويات وتمكينها في سياق القواسم المشتركة المؤسسية، ثم تجسّد هذه الرؤية عن طريق الإصرار على أنه يجب أن يكون هناك طريقة للحياة إما الآن أو في المستقبل المحتمل؛ حيث يتم تنسيق الهويات المحددة من خلال سياسة ذات قيمة مدنية استراتيجيتها فيما يتعلق بالاختلاف هي: يجب حل مفارقة الاختلاف إلى منفعة مشتركة تمكن الآخر من إصلاح نفسه حتى يتلاءم مع إطار مجتمع عقلاني ويمكّن المجتمع من تحسين شروط إدراجه حتى تتمكن الدوائر المستبعدة من العثور على مكان بداخلها.

وبذلك تعزز الليبرالية المدنية التطبيع من خلال سياسة الاستيعاب اللطيف، هذا هو التنظيم المثالي والمعيار الذي تقاس به الواقعية والذي يسمح من خلاله بتوصيف الحالة الحالية على أنها حالة من التشرذم وفقدان الهوية والعزلة، "الليبرالية المدنية" ستبدو خطأً لدى البعض لكن معظم النظريات المجتمعية المعاصرة (أو الجمهورية المدنية) هي أشكال مختلفة من الليبرالية؛ لأنها أولاً: توفر مساحة للحقوق والفردية في سياق التوافقيات التي تعجب بها، وثانياً: إنها تؤكد على الجوانب القانونية والمجتمعية

للسياسة بسبب سياستها ودورها في الأعمال الروتينية المزعجة والمقلقة، ثالثًا:ترغب في الوصول إلى الهويات والقواسم المشتركة التي تم إقرارها في ذروة الوعي الذاتي والشرعية العقلانية التي لا يمكن تخيلها في النظريات التقليدية للمجتمع، رابعًا: إنها تحافظ على التزام طبيعي بالتغيير الإضافي من خلال الديمقراطية في مقابل التحول بالوسائل الثورية أو الاستبدادية.

عادة ما تبدأ الاستراتيجية المجتمعية بمحاولة إظهار كيف تشير المفاهيم المسبقة الضمنية في الحياة المعاصرة إلى مجموعة متماسكة من المعايير التي تبرر هويات أكثر شمولاً يجب أن يتم الالتزام بها؛ نحن متورطون بالفعل في دائرة الالتزامات التي تحددها الشيوعية والكمال، وسيتم تنسيق حقوقنا وواجباتنا وتطلعاتنا المتبادلة بشكل أكثر فعالية حيث نصل إلى وعي أكبر بشروطها وآثارها المسبقة.(٨٣)

وبذلك يتم تصور السياسة على أنها وسيلة يمكن من خلالها التعبير عن التناقضات المتبادلة للهوية والاختلاف والطعن فيها، يتم تقديم هذا التوجه (مرة أخرى) ليس كحل نهائي لمفارقة الاختلاف ولكن كوسيلة للطعن في الصلات والإغلاقات التي تتقاسمها الاستجابات السائدة لتلك المفارقة.(٨٤)

بناءً على نموذج الليبرالية المتوقعة هنا فإن تسييس الهويات والقواسم المشتركة هو أمر جوهري بالنسبة للمثل الأعلى نفسه: المثل التنظيمي وهو الذي يتولد فيه التوتر الإبداعي بين ادعاءات الفردية والجماعية ومطالبات الهوية والذات التي تقاوم تلك الادعاءات؛ إنه الدافع إلى التجاوز والذي يتم قمعه من قبل أي ادعاء محدد بالتعالي: ضرورات الحاضر ومطالبات المستقبل، مجال الخطاب الحالي والإمكانيات الكامنة في تاريخه المكبوت جزئيًا، من هذا المنظور تبرز السياسة القانونية والسياسة المجتمعية كمثل غير سياسية تكميلية، كل بعد يفرغ بعد أو أكثر من الأبعاد اللازمة للحفاظ على تسييس الاختلاف على قيد الحياة.(٨٥)

إن سياسة الصالح العام ضرورية للحفاظ على مجموعة معينة من الهويات التي تستحق الإعجاب وتمكين الجمهور من التصرف بشكل واعٍ لدعم العدالة والمصلحة العامة عند ظهورها في الحياة المشتركة، لكن سياسة العقلانية العامة هذه تمثل وجهًا غامضًا؛ إن النجاح في تحديد وسن القواسم المشتركة يميل إلى تجنيسها وجعلها تظهر كأسس لا لبس فيها يتم تقديمها في الطبيعة أو الموافقة أو العقل أو الطابع العالمي للحوار الفردي أو المثالي أو الاتجاه الأعلى في الوجود، إذا لم يتم تحديد البشر مسبقًا،

وإذا كانوا غير مناسبين تمامًا للتوافق مع أي شكل اجتماعي معين، فمن المرجح أن تحتوي أي مجموعة من العوامل المشتركة التمكينية على الإصابات الطبيعية والقسوة والإخضاع والإخفاء والقيود التي تستحق الاضطراب والمنافسة؛ كل مجموعة من الهويات ستولد خلافات تحتاج لإيجاد صوت سياسي فيها.(٨٦)

إن ما ترتب على المعايير التي أوجدتها الحداثة المتأخرة هو التشابك المكثف للجميع مع الجميع - لم يعد هناك أحد بمفرده- أصبح النسيج الاجتماعي للترابط والصراعات منسوجًا بإحكام شديد، شددت الفجوات بين خطوط التنظيم والمراقبة، لا يمكن قياس تشديد النسيج الاجتماعي هذا بالتأكد من أن عددًا أكبر أو أقل من الناس يعيشون الآن على الجانب الخطأ من المعايير المحددة رسميًا، وهو خطأ ينتقده منتقدو "المجتمع التأديبي" مرارًا وتكرارًا عندما يدعمون الأطروحة التي يسعون إلى دحضها من خلال الإشارة إلى أولئك الذين يقاومون الممارسات الاجتماعية للانضباط والتطبيع ويهربون منها ويعطلونها؛ وإنما يمكن قياسه بالإشارة إلى شبكة موسعة من الاقتحامات واللوائح التي يواجهها جيش الأسوياء مع توسيع معايير الحياة الطبيعية وتكثيفها؛ يمكن تمييزه في المقاومة التي يحتاجون إليها من أجل الحفاظ على أنفسهم وسط هذه المطالب وفي تمديد التقنيات التأديبية للتغلب على تلك المقاومة، يمكن لأولئك الذين يريدون تدابير مجمعة حساب عدد الأشخاص اليوم الذين تتمثل مهمتهم الأساسية في مراقبة أو تقييد أو إصلاح أو تأديب أو علاج أو تصحيح أشخاص آخرين (فكر في الشرطة أو الأفراد العسكريين أو موظفي الرعاية الاجتماعية أو المعالجين أو عملاء أمن الدولة ووكلاء الأمن الخاص وشركات الإعلان ومسؤولي السجون ولوحات الإفراج المشروط ووكلاء الترخيص ومسؤولي الضرائب وما إلى ذلك).(٨٧)

يتم القيام بذلك أولًا: من خلال تعديل الخيال الديمقراطي المتلقي ليتوافق بشكل أوثق مع سياسة الرعاية في الوقت المناسب للصراع والترابط بين الهوية المشروطة وعلاقات الاختلاف، ثانيًا: من خلال النظر في العلاقات التي قد تسعى هذه الحساسية إلى تأسيسها مع الأصولية المنتشرة في الحياة المعاصرة، ثالثاً: من خلال إثارة التوترات المستمرة بين أخلاقيات الرعاية والظروف المستمرة للمشاركة السياسية، الفكرة هي أن الإحساس الأخلاقي سوف يعزز القدرة على تضخيم الموضوعات الهامة المنطبقة بالفعل في ثقافة الديمقراطية والمفاهيم الراسخة للديمقراطية والتي يمكن تحسينها من خلال اختبارها اعتمادًا على شروط مثل هذه الحساسية.(٨٨)

تصبح الثقافة الديمقراطية الآن ثقافة يكون فيها التوتر الإنتاجي بين الحكم السياسي من خلال المساءلة الانتخابية والاضطراب السياسي من عمليات الإغلاق في الاتفاقيات والهويات التي أصبحت ثابتة أو متجانسة؛ تخلق سياسة الاضطراب مساحات يمكن من خلالها معالجة الانتهاكات المستترة وتمكين التشريعات الجديدة؛ إنها السياسة التي تتمحور حول الدولة التي يتم منحها هيمنة دون منازع وممارسة ضغوط جديدة على النظام الدولي نفسه لإعادة تعريف أولويات أعضائه المهيمنين فيما يتعلق بالبيئة والترتيبات الأمنية وممارسات الاعتقال وحقوق اللاجئين والعلاقات بين الجنسين وغيرها .[٨٩]

وهنا يتفق كونولي مع بعض المفكرين ومنهم إيدموند بيرك (Edmund Burke) (١٧٢٩ – ١٧٩٧) الذي رأى أن واضعي الأيديولوجيات السياسية يفترضوا أنه يمكن التنبؤ بالسياسة؛ تحدد الأيديولوجيات الغايات السياسية وتحدد كذلك الوسائل التي يجب أن يتم الاستعانة بها دون سواها لتحقيق هذه الغايات.[٩٠]

ويتفق أيضًا مع وليم جيمس (William James) (١٨٤٢ – ١٩١٠) الذي رأى أن واضعي الأيديولوجيات يرغبون في أن يخططوا إنابة عن البشر أسلوب حياتهم التي يجب أن يحيوها.[٩١]

كما إنه يتفق مع جون ديوي (John Dewey) (١٨٥٩ – ١٩٥٢) الذي رأى أن هذه الأيديولوجيات يتم تشييدها على حلمٍ عالمي غريب يتم تحقيقه من خلال مثل أعلى ثابت لخير بعيد ملهم ترى أنه السبيل الوحيد للقضاء على كل المظالم والشرور الموجودة في العالم.[٩٢]

ويتفق كذلك مع كارل مانهايم (Karl Mannheim) (١٨٩٣ – ١٩٤٧) الذي رأى أن هذه الأيديولوجيات ما هي إلا أفكار خاصة تعتمد على افتراضات مسبقة في أذهان واضعيها.[٩٣]

ويتفق أيضًا مع مايكل أواكشوط (Michael Oakeshott) (١٩٠١-١٩٩٠) الذي رأى أن هذه الأيديولوجيات تتألف من مجموعة من الكلمات المجردة مثل الحرية، والديمقراطية، والليبرالية، والعدالة، والاشتراكية، والشيوعية، وتحدد لهذه الأسماء المجردة معاني ثابتة محددة وترغب في أن يكون الواقع الفعلي مطابقًا لها.[٩٤]

وبذلك تحدث كونولي عن الدور الذي يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي وترسيخ ازدواجية الهوية والاختلاف؛ حيث أن كل أيديولوجية تدافع عن هوية بعينها وترى أن أفكارها ومسلماتها تعبر عن الواقع السياسي الذي يجب أن يسود في المجتمع؛ إنها رمز للحق والخير الذي يجب أن يتم اتباعه، وفي المقابل ترفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها غريبة وشاذه ولا تعبر عن المجتمع ولا عن نظامه السياسي، وإنني اتفق معه في هذا الرأي؛ فإن البعد الأيديولوجي له دور كبير جدًا في ترسيخ كل الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب.

إن الأيديولوجيات تتصف بالتعصب في أغلب الأحيان من خلال الدفاع عن أفكار ومسلمات بعينها باعتبارها رمز أو نموذج للمجتمع ونظامه السياسي، بالتالي رفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها غريبة وشاذة ومختلفة فهذه الأيديولوجيات تعمل لتحقيق مصالح وأهداف معينة، وبالتالي تكون نتيجتها ترسيخ الهويات المهيمنة، وقد أثر ذلك بشكل كبير على توجيه لغة الخطاب السياسي؛ فكل هوية مهيمنة تستعين بهذه الأيديولوجيات وتستمد منها الأدلة والبراهين لإثبات صحتها وإثبات صلاحيتها ومدى فاعليتها وجدواها، وتستند أيضًا إلى أدلتها وبراهينها في رفض كل الهويات المهيمنة الأخرى باعتبارها شاذة وغريبة، لذلك كان للتيارات أو الاتجاهات الفكرية دور كبير في ترسيخ العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ وذلك لأن هذه الأيديولوجيات ليست تعبير عن الواقع الفعلي كما يحدث على أرض الواقع؛ إنها لا تعبر عن المشكلات والأزمات التي تحدث في واقعنا، لا يكون هدفها الإنسان في كل زمان ومكان، كيف لهذا الإنسان أن يحيا حياة كريمة، كيف له أن ينعم بالحرية والمساواة، كيف له أن يتخلص من كل أشكال الظلم والمعاناة والاضطهاد، ولكن هذه الأيديولوجيات كان هدفها خدمة مصالحها وخدمة أهدافها وخدمة الهويات المهيمنة التي تدافع عنها، ورفض كل ما هو مختلف لذلك للأسف وقعنا في عالمنا فريسة لهذا التعصب الأيديولوجي الذي لا يكون فيه مجال للتعايش بين الأيديولوجيات المختلفة؛ لأنه إذا كانت كل أيديولوجية تعمل لصالح ولخير وسعادة الإنسان ولمحاوله التخفيف عن كاهله كل المظالم وكل أشكال المعاناة التي يرزخ تحتها في هذه الحالة لم ولن يكن هناك تعصب أيدولوجي وإنما سيكون هناك تكامل بين كل الأيديولوجيات تكامل وليس اختلاف وصراع؛ وإنما سيكون هناك تعايش وتعاون وتحالف بين كل هذه الأيديولوجيات لتحقيق صالح الإنسان، وسيكون هناك احترام للآخر المختلف، سيكون هناك تسامح مع هذا الآخر المختلف ورغبة في التعايش معه، ولكن للأسف هذه الأيديولوجيات السياسية والتيارات

الفكرية كانت أوباقًا يتم الاستعانة بها لترسيخ هذه الهويات المهيمنة؛ لأن كل أيديولوجية تدافع عن مسلمات وأفكار بعينها ترى أنها رمز للخير والحق والصواب وترفض كل الأيديولوجيات الأخرى وترى أنها يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وقد أدى ذلك إلى هذا الصراع وهذا التنافر بين الأيديولوجيات المختلفة.

إن البعد الأيديولوجي يمكن أن يكون له دور إيجابي عندما يتم الابتعاد تمامًا عن التعصب الأيديولوجي، عندما يكون هناك احترام للآخر المختلف ورغبة في التعايش والتعاون معه، هنا فقط ستتكامل الأيديولوجيات وبالتالي تتكامل أيضًا معها الهويات وتتعايش مع بعضها، ويكون هناك تعدد أيدولوجي حقيقي يؤدي إلى وجود تعددية في الهويات وتعايش بين هذه الهويات المختلفة وليس صراع ونزاع كما يحدث في أيامنا هذه.

٤ـ الروحانية المهيكلة والاقتصاد المسيس.

يهتم كونولي أيضًا بإبراز جانب آخر من جوانب العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف من خلال العلاقة الثلاثية التي أقامها بين السياسة والدين والاقتصاد الرأسمالي؛ فالسياسة هي الفضاء الذي تتشكل فيه هذه الهويات المهيمنة وتعبر عن نفسها وتخرج إلى النور من خلال التخطيطات والتكتيكات التي تحدث داخل هذا المجال السياسي، والتي يعبر عنها أصدق تعبير هيمنة الدولة، ولكن ليست هيمنة الدولة هي الجانب الوحيد المعبر عن الهوية المهيمنة؛ وإنما تتداخل مع دوائر أخرى وعلى رأسها الاقتصاد الرأسمالي الذى يعبر أصدق تعبير عن العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ فالاقتصاد الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة الراسخة في أيامنا هذه، والذي تحالف مع الجانب السياسي لكي تكون له الصدارة، ويؤكد على هيمنته ورسوخه وسيطرته من خلال هيمنة الكيانات الاقتصادية الكبرى وتحالفها مع الدولة والجانب السياسي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما يأتي الضلع الثالث في المثلث والمتمثل في الجانب الديني الذي يعبر أيضًا عن هذه الهوية المهيمنة؛ لأن كلًا من الاقتصاد والسياسة في حاجة إلى الجانب الديني لإثبات براءتها وطهارتها، وإنها تعبر عن الحق والخير ضد كل ما هو مختلف والذي يرمز إلى قوى الظلام أو القوى الشريرة التي يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وكذلك فإن الجانب الديني يحتاج إلى الاقتصاد وإلى السياسة من خلال الجانب الروحاني الذي تم هيكلته وإعادة ترتيبه وتنظيمه من خلال إعادة ترتيب أوراقه وإعادة التخطيط بشكل جديد يتناسب مع الأوضاع السياسية

والأوضاع الاقتصادية؛ لكي تتمكن الأصوليات الدينية من تحقيق مصالحها وأهدافها، ولتحقيق هذه المصالح والأهداف فإنها تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، لذلك لابد من أن تتحالف مع الاقتصاد الرأسمالي؛ لأنه سيكون الممول لها لتحقيق أهدافها، كما أنها تحتاج إلى السياسة باعتبارها الفضاء الذي سيسمح لها بأن تعبر عن مصالحها وأهدافها، ومن هنا أصبح هناك تحالفًا ثلاثيًا بين الدين والسياسة والاقتصاد للتعبير عن الهوية المهيمنة والراسخة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ويعبر عن الشر والظلام الذي يجب أن يتم التخلي عنه واستبعاده .

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أنه في السياسة تتسلل العناصر المتنوعة إلى العناصر الأخرى، وتتحول إلى عملية تحريك معقدة السبب هو الارتباط بين العناصر التي يتم دمجها معًا إلى حد كبير، هنا تتحول العلاقة السببية إلى علاقات الاعتماد بين العوامل المنفصلة، وإلى تعقيدات نشطة تتمثل في الإشباع المتبادل والتداخل المشترك، حيث تتداخل العناصر غير المرتبطة أو المرتبطة ارتباطًا فضفاضًا وتمزج وتذوب في بعضها البعض، وتشكل مجموعة نوعية تقاوم نماذج من التفسير.(٩٥)

تتألف الهويات من مزيج من الإيمان والعقيدة والحساسية؛ يتم تثبيت الأفكار المشبعة بالتأثير في الأنسجة الرخوة للتأثير والعاطفة والعادة والموقف وكذلك في الروافد العليا للعقل، تؤدي هذه المشاعر إلى استجابات الأشخاص المشبعين بها حتى قبل البدء في التفكير في هذا الحدث أو ذاك، هذا هو الحال بشكل خاص عندما تتراكم التصرفات التكميلية في آلة سياسية كبيرة؛ حيث تساعد كل دائرة على بلورة وتضخيم وإضفاء الشرعية على التصرفات الجماعية، إن عنصر الهوية الأكثر أهمية في هذه الحركة هو إصرار أعضائها على أنهم يتعرضون للاضطهاد ما لم يكونوا في السلطة بشكل كامل والشعور التعويضي بالاستحقاق الخاص الذي يرافق صعود السلطة إلى الدائرة التي تفسر نفسها، تم ربط الساق اليمنى من الحركة الإنجيلية بالساق اليسرى من الطاغية الرأسمالي ولا يمكن أن تقفز أي من الساقين إلا إذا تم ضمها إلى الأخرى، قد يفسر البعض العلاقة بينهما بعبارات بسيطة: تتفق المصلحة الذاتية للشركات مع المصلحة الاقتصادية للحق الإنجيلي؛ حيث يتلاعب هذا الأخير بالفقراء وكبار السن من المواطنين لصب الأموال في خزائنه لإنقاذ أرواحهم.(٩٦)

وهنا يتحول المجمع إلى آلة قوية؛ حيث يتردد صدى المشاعر الإنجيلية والشخصية معًا مما يجعل كل منها في حركة أكبر تخفف من أهمية الاختلافات

العقائدية بينهما، في البداية تشعر الأطراف بالارتباطات الأولية للحساسية، وفي النهاية يستفزون بعضهم البعض لتحويل تلك الانتماءات إلى آلة سياسية ضخمة، ثم تثير الآلة شدة تضامن جديدة بين هذه الدوائر.(٩٧)

لكن أليس لدينا فصل بين الكنيسة والدولة على الأقل في أمريكا؟، ألم تصبح الدول الحديثة علمانية إلى حد كبير؟، يؤكد كونولي أن الإجابة عن هذا التساؤل تكون بالنفي؛ سيتم تمييز العلاقة بين الكنيسة والدولة بشكل أفضل ليس كعلاقة منفصلة بل كسلسلة من التقاطعات والترابط بوساطة الفروق والروابط المؤسسية، العلمانية مُصممة بشكل أفضل ليس فقط كنقطة مضادة للإيمان؛ ولكن كظاهرة غامضة تواجه الإيمان على نفس المنحنيات وتمتص إرثها في المفردات والممارسات العلمانية؛ العلمانية في أحد أوضاعها المهيمنة تشكل الحياة الأخرى للأغسطينية.(٩٨)

إن هذا التجمع الرأسمالي الإنجيلي يعبر عن نزعة أساسية تجاه العالم، وتعمل التدخلات بين أجزائه على تضخيم الروحانية إلى الحد الذي ينجح فيه بتثبيت هياكل وسبل قانونية جديدة، يصبح الضغط لدعم هذه الممارسات الآن أكثر إلحاحًا مؤسسيًا حتى لأولئك الذين لا يشاركون الروحانيات.(٩٩)

وبذلك تم فهم الأصولية على أنها ضرورة عامة لتأكيد المطلق؛ أرضية فردية للسلطة لتأسيس هويتك وولاءاتك في هذا المصدر الذي لا يرقى إليه الشك، لتحديد القضايا السياسية في مفردات الله أو الأخلاق أو الطبيعة التي تستدعي مثل هذا المصدر موثوق.(١٠٠)

إنها أيضًا الميزة التي تقود معظمنا إلى الاعتراف بالأصولية فقط في "الآخر"، لذلك قد يكون من المفيد تمديد نطاق الكلمة إلى حد ما لفتح إمكانية التعامل معها من قبل هؤلاء (الليبراليون والعلمانيون والحديثون والعقلانيون والعلماء والمعتدلون) الذين اعتادوا على إدراك الأصولية فقط في الآخر، ترتكز كل عقيدة وثقافة وإيمان وهوية ونظرية ومنظور على الأساسيات المحمية بشكل أو بآخر من الداخل، وهذه الأساسيات هي مجموعة من الاستراتيجيات السياسية يتم حمايتها من خلال تحديد كل حامل للنقد أو زعزعة الاستقرار كعدو تميزه بالضبط تلك العيوب والضعف والفساد والسذاجة، الأصولية إذًا هي صيغة سياسية للتعظيم الذاتي من خلال ترجمة الضغوط والاضطرابات في عقيدتك أو هويتك إلى موارد من أجل استقرارها وتعظيمها؛ إنها تحول الضغوط والتوترات في حد ذاتها إلى أدلة من الانحراف والفجور في الآخر،

وتخفي الديناميكية السياسية لاستراتيجية الحماية الذاتية هذه من خلال تضمينها ورفع مفردات الله أو الطبيعة أو العقل أو الأمة أو الحياة الطبيعية فوق إمكانية التفكير النقدي؛ إنها تتميز بالصرامة في شكلها الإقصائي وإصرارها على علاج المصادر المفترضة للإقصاء في عقائد معينة لا جدال فيها.(١٠١)

تتقاطع هذه التداخلات عند تمرير الرابط الخلاق والمدهش الذي تم تشكيله بين الليبرالية الجديدة والإنجيلية من خلال الاحتفال بسوق منظم ذاتيًا العقلانية من قبل أحد الطرفين والإيمان الجديد للطرف الآخر في العناية الإلهية التي تشجع الاستثمار في الأسواق، في الاقتصاد السياسي حيث عمليات التنظيم الذاتي يتم تحفيز بعض السلالات متعددة القدرات وإضفاء الطابع الدرامي عليها في الوقت الحاضر وتثبيط أخرى.(١٠٢)

وإذا تسألنا كيف نجح هذا التجمع بين الإنجيليين والليبراليين الجدد؟، نجد أن الإنجيليين يفسرون السوق على أنه وسيلة من عناية الله الداعمة للدولة الديمقراطية التي تكون عملاقة بيروقراطية، كذلك تؤيد الليبرالية الجديدة روح الغطرسة على العمال والطبيعة، وتصر على أن التنظيم الذاتي هو مسألة من شأن السوق الذي ينظم نفسه بشكل عقلاني فقط إذا تُرك حرًا، ثم يتم التعبير عن تشابك هاتين الدائرتين في الفضاء السياسي، بعبارة أخرى، فإن الآلة الإنجيلية الليبرالية الجديدة تنزلق أو تهرول وتكون أقرب إلى احتضان الرأسمالية الفاشية، يتضح من ذلك كيف أن القوى الروحية غالبًا ما تلعب أدوارًا ذات أهمية في الآلات الأكبر حجمًا، كما فعلت سابقًا على حد سواء في روما وفي توحيد أوروبا الشمالية الرأسمالية الصناعية قبل عدة قرون، وبذلك يمكن للعديد من المضخمات والمحفزات الدخول في عمليات متتالية حيث يعمل كل منها على تسريع وتيرة و حجم الآخرين. (١٠٣)

هذا مطلوب لأن العالم بأسره سلسلة من التشابكات روحية، وعسكرية، واقتصادية، وحضارية والتي يتم إدارتها من خلال التبلور في هذا التجمع، ولأن التجمع يكون منفتح على بقية العالم من خلال فئات "التفوق، والإتقان، والإرهاب، وقاعدة الموارد، ومنفعة السوق، والقوة العسكرية".(١٠٤)

وبذلك يصبح التجمع مشبعًا بروح الانتقام والعداء كاستياء وجودي مطالب باستحقاق اقتصادي خاص، ازدراء من أجل مستقبل الأرض، والتصرفات العدوانية للأقليات يتردد صداه ذهابًا وإيابًا من خلال إنشاء مجموعة أقوى من الأجزاء المكونة التي ينبثق منها.(١٠٥)

لذا فإن هالة من الشكوك والاستياء والانتقام تندرج في التصورات اليومية للمؤمنين، وتشجيعهم على تقديم التفسيرات الأسوأ للغرباء، وقبول أي قصة فاضحة ضدهم مفتعلة ببرامج حوارية يمينية، وآلة الدعاية الجمهورية، وشائعات الإنترنت، إن الجمع بين المصير الرهيب المخصص لمعظم الناس والوعاء اللامع لبضعة أشخاص يثير مشاعر القلق لدى المؤمنين الذين يشعرون بالقلق ما إذا كانوا مخلصين بما فيه الكفاية، إحدى الطرق لدرء هذا القلق هي إزاحته عن طريق تعريف خصومهم بالخطاة الوحشيين، هذه الشحنات الكهربائية يتردد صداها ذهابًا وإيابًا، وتولد آلة سياسية أكثر قوة من خلال تجميع أجزائها.(١٠٦)

ينتج هذا الاستياء مجموعة من العناصر المرتبطة ارتباطًا فضفاضًا: الاستقراء الثقافي في فكرة الله المنتقم، تكثيف الخوف البشري من الموت والاستياء السري من العالم، يتطلب ذلك محركات تعويضية لاستحقاق وراحة اقتصادية خاصة في هذا العالم، حملات قبيحة لتشويه سمعة أولئك الذين يختلفون عنك في الإيمان، هذه بعض التصرفات التي يمكن أن تجمعها مجموعة سياسية قوية وتضخمها وتثبتها في أنماط اعتيادية من الإدراك والهوية والفائدة وأحكام الاستحقاق، كان الجانب الانتقامي للحركة الإنجيلية أقل ارتباطًا إلى حد ما بحركة سياسية علنية، الشيء المهم في ظل هذه الظروف هو التصالح مع العنصر الروحي الذي يجذب دائرتين من الدوائر الرئيسية إلى آلة سياسية واقتصادية واحدة؛ هذه الروحانية تقوم بعملها السياسي واللاهوتي الأكثر فاعلية عندما تجد تعبيرًا غير مباشر في قوة وكثافة قادتها واختيارهم للأعداء.(١٠٧)

يشكل هذا التحالف بين الحب والحقيقة والقوة واحدة من أكثر المجموعات المقدسة التي اخترعها الغرب على الإطلاق؛ يوفر قمع الآخر باسم الحب استراتيجية خبيثة تقوم من خلالها بالقضاء على التحديات المعيشية لحقيقة عقيدتك، نظرًا لأن حقيقتك لا يمكن إثباتها عن طريق الحجة أو الأدلة فمن الأفضل إدامتها بحماس من قبل جميع الذين يؤمنون بها، نظرًا لأنه لا يمكن التعرف عليها يجب التحقق من صحتها من خلال الموافقة العامة، لكن هذا التحالف بين الحب والحقيقة والقوة - المعاد تعريفه وإعادة نشره - يعمل أحيانًا تحت عقيدة المعتقدات والمؤسسات الليبرالية؛ تعكس هذه التكوينات المعاصرة فكرة أن الفرد هو موقع المسؤولية الرئيسي الذي لا لبس فيه، وأن أهم غايات الحضارة - مثل اقتصاد النمو والتخصصات المؤدية إلى تحقيقها - هي

أهداف خارج نطاق التنافس السياسي، وأنه من الجيد بالنسبة للفرد وكذلك من الحكمة أن تكون ضمن المعايير الحالية للاقتصاد السياسي لجعل الفرد يتماشى مع هذه الغايات، يعمل هذا التحالف المعاصر للحب والحقيقة والقوة على توطيد الهويات الراسخة وعدم تسييس أنماط السلوك التي تهرب منها أو تفسدها أو تقاومها أو تعارضها، نادراً ما يتم تعريفها على أنها مشكلة؛ لأنها تعمل ضمن مجموعة من الافتراضات المترسبة في اللاوعي الثقافي.(١٠٨)

وفي هذا الإطار فإن الجانب المؤسسي من الآلة الضخمة يكون مشبع بتوجه وجودي يشجعه على تحويل الاهتمام إلى جشع، والجشع إلى أيديولوجية السوق، وأيديولوجية السوق المضادة إلى التلاعب بالسوق، والتلاعب بالسوق إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العمليات، والمجمع بأكمله إلى سياسات لسحب شبكة الأمان بعيدًا عن العمال والمستهلكين والمتقاعدين العاديين - مما يؤدي إلى تعيين بعض هؤلاء الأشخاص أيضًا لترجمة درجة أكبر من الاستياء والسخرية إلى مشاركة في هذا الجهاز، قبل كل شيء تشجع الروحانية المشاركين فيها على إقامة تحالفات مع أولئك الموجودين في مناحي الحياة الأخرى.(١٠٩)

إن ضغط رأسمالية السوق كقوة مستقلة وإبداعية سوف يتردد صداه في تعزيز المعتقدات الوجودية السابقة لكيفية عمل الحياة والعالم، وهذا التأكيد الروحي يزرع أيضًا روح الاستياء أو الغضب تجاه الآخرين (خاصة ذوي المعتقدات الدينية المختلفة) وعندما يفشل السوق في توفير التنقل التصاعدي أو التحسن الاقتصادي يتم تشجيع الدوائر التي تؤكد إيمانها من خلال رأسمالية السوق على تبني روح الاستياء و"الاستحقاق الشديد" من قبل الوكلاء المعتادين: مصادر الأخبار المحافظة، ووسائل الإعلام الدينية المحافظة مثل الكتب الأفلام، يتضح من ذلك أن أجندة الاقتصاديين الليبراليين الجدد يتردد صداها مع المسيحيين المحافظين بطرق يمكن التنبؤ بها ولكنها مع ذلك عرضة للطوارئ والتقلبات، لهذا السبب فإنه من الممكن إنشاء "دوائر صدى" جديدة وتضخيم الجوانب المشتركة للمسيحية والرأسمالية.(١١٠)

يصر العديد من الإنجيليين في الولايات المتحدة الآن على أن الله يحتضن الرأسمالية الليبرالية الجديدة.(١١١)

وسط الروابط واختلافات العقيدة تتشارك الأطراف أيضًا في الميل الروحي إلى الوجود؛ إن تعصبهم الوحشي وتطرفهم الأيديولوجي، واستعدادهم للدفاع عن

أيديولوجية السوق في مواجهة أدلة مهمة، والإكراه على خلق أو التغاضي عن الفضائح ضد أي طرف يعارض رؤيتهم للعالم يعبر عن ميل أساسي نحو الوجود في العالم، ثم تؤدي الاختلالات بين تلك الروحانية وتلك البرامج إلى تضخيم الروحانية إلى الحد الذي تنجح فيه في تثبيت الهياكل التي يدعمونها، وبذلك تصبح الممارسات أكثر حتمية من الناحية المؤسسية حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يشاركون الروحانية؛ إنها تعمل عن طريق التسلل إلى مجموعة متنوعة من المفاهيم والعقائد والمصالح والمؤسسات والأولويات السياسية والتغلب عليها؛ كل منها بدوره يتراجع مرة أخرى ويتم تعديله وتكثيفه في هذا الطريق.(١١٢)

إن تدويل اقتصاد الشركات ينبع من السعي لتحقيق الإنتاجية والثراء، ويعد تكثيف الغموض بين الدولة واقتصاد الشركات أحد آثارها؛ من المتوقع أن تخدم الدولة في وقت واحد نظام الشركات وأن تنظمه وأن تحافظ على أداء الاقتصاد، وأن تفعل كل هذا بينما تظل مسؤولة أمام ناخبين يشاركون أيضًا في هذا الاقتصاد؛ إن تدويل اقتصاد الشركات يؤدي إلى تفاقم المطالب على الدولة ذات السيادة في خدمة الاقتصاد المحلي وتنظيمه، تعتمد سيادة الدولة المحفورة بعمق على هوية جماعية تفسر الدولة على أنها أعلى أداة للحرية الجماعية لقدرة الدولة على التوفيق بين هذه الضغوط.(١١٣)

وفي هذا الإطار تعتبر الدولة والاقتصاد من الأدوات المزدوجة لهذا المثل الأعلى من الحرية: خيوط الثراء والإنتاجية ومساءلة الدولة والبراعة العسكرية مرتبطة ببعضها من خلال سلسلة معقدة من التشابكات.(١١٤)

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أن العناصر التي تشكل غايات الحضارة الإنتاجية وأولوياتها وهوياتها لم تتوافق أبدًا مع بعضها البعض، لم تشكل أبدًا نمطًا سلسًا ومتناسقًا لأجزاء الدعم المتبادل، بدلاً من ذلك يتم تمثيلها بشكل أفضل ككوكبة من الاقترانات والوصلات المرتبطة بصلات الترابط ويتم تعطيلها بسبب العوائق والاحتكاكات والطوارئ المضمنة في هذه الاعتمادات المتبادلة؛ الهوية الجماعية هي مجموعة من العناصر المتشابكة في الفتنة والتوتر، وهي مجموعة مخلوطة بشكل دوري معاد تنظيمها ومتشابكة بسبب حالات طوارئ من الداخل والخارج، لكنها تميل إلى تمثيل نفسها على أنها مجموعة متجانسة نسبيًا من الأجزاء التي تعمل معًا بسلاسة ما لم تعرقل هذا الانسجام قوى غير مسؤولة أو شريرة أو مريضة أو ساذجة داخل أو خارج حدودها.(١١٥)

وبذلك تصبح فئة الرفاهية مشروعًا تجريبيًا دائمًا في مسرحية السلطة؛ تصبح موضوعًا لا يمكن الاستغناء عنه للتمثيل السياسي، وموضوع لا غنى عنه للتصرف السياسي.(١١٦)

وبذلك ظهر جانب آخر من جوانب العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف من خلال العلاقة الثلاثية التي أقامها كونولي بين السياسة والدين والاقتصاد الرأسمالي؛ فالسياسة هي الفضاء الذي تتشكل فيه هذه الهويات المهيمنة وتعبر عن نفسها وتخرج إلى النور من خلال التخطيطات والتكتيكات التي تحدث داخل هذا المجال السياسي، والتي يعبر عنها أصدق تعبير هيمنة الدولة، ولكن ليست هيمنة الدولة هي الجانب الوحيد المعبر عن الهوية المهيمنة؛ وإنما تتداخل مع دوائر أخرى وعلى رأسها الاقتصاد الرأسمالي الذى يعبر أصدق تعبير عن العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ فالاقتصاد الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة الراسخة في أيامنا هذه، والذي تحالف مع الجانب السياسي لكي تكون له الصدارة، ويؤكد على هيمنته ورسوخه وسيطرته من خلال هيمنة الكيانات الاقتصادية الكبرى وتحالفها مع الدولة والجانب السياسي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما يأتي الضلع الثالث في المثلث والمتمثل في الجانب الديني الذي يعبر أيضًا عن هذه الهوية المهيمنة؛ لأن كلًا من الاقتصاد والسياسة في حاجة إلى الجانب الديني لإثبات براءتها وطهارتها، وإنها تعبر عن الحق والخير ضد كل ما هو مختلف والذي يرمز إلى قوى الظلام أو القوى الشريرة التي يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وكذلك فإن الجانب الديني يحتاج إلى الاقتصاد وإلى السياسة من خلال الجانب الروحاني الذي تم هيكلته وإعادة ترتيبه وتنظيمه من خلال إعادة ترتيب أوراقه وإعادة التخطيط بشكل جديد يتناسب مع الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية؛ لكي تتمكن الأصوليات الدينية من تحقيق مصالحها وأهدافها، ولتحقيق هذه المصالح والأهداف فإنها تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، لذلك لابد من أن تتحالف مع الاقتصاد الرأسمالي؛ لأنه سيكون الممول لها لتحقيق أهدافها، كما أنها تحتاج إلى السياسة باعتبارها الفضاء الذي سيسمح لها بأن تعبر عن مصالحها وأهدافها، ومن هنا أصبح هناك تحالفًا ثلاثيًا بين الدين والسياسة والاقتصاد للتعبير عن الهوية المهيمنة والراسخة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ويعبر عن الشر والظلام الذي يجب أن يتم التخلي عنه واستبعاده.

وإنني أتفق معه في ذلك؛ فإذا كان الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد المهيمن الذي يتم تسييسه؛ لأنه يحتاج إلى السياسة لتكون غطاء شرعيًا له، على الرغم من أن هذا الاقتصاد الرأسمالي يعلن أنه ضد تدخل الدولة، وأنه اقتصاد حر بعيد كل البعد عن هيمنة الدولة إلا أن هذا غير صحيح؛ فإنه يشكل مع الدولة تحالفًا كبيرًا فهذا الاقتصاد الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة بشكل راسخ في أيامنا هذه، وإنه أصبح يفرض سلطته وسيطرته من خلال هيمنة الشركات الكبرى على العالم كله والتي أصبحت تقيم تحالفًا أيضًا مع الدول العظمى التي تقف جنبًا إلى جنب معها، وتفتح لها المجال لكي تفرض هيمنتها وسيطرتها فإنها ازدواجية بين هيمنة الدولة وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما دخل إلى المشهد أيضًا الجانب الديني الإنجيلي الذي يثبت بما لا يدع مجال للشك كذب الادعاء الغربي القائل بفصل الدين عن السياسة؛ فالعالم الغربي لم ولن يكن ابدًا منفصلًا فيه الدين عن السياسة وذلك منذ القدم وخاصة منذ العصور الوسطى ومحاولة هيمنة الكنيسة على الجانب السياسي، واستمر ذلك حتى يومنا هذا، وإن كان المجتمع الغربي الحديث جاء ليقول أن هذا الاندماج بين الدين والسياسة قد انتهى فإن ذلك لم ولن يحدث أبدًا؛ وإنما أخذ شكلًا جديدًا يعلن الانفصال ولكنه يخفي التحالف والاندماج، ويمكن أن يكون ذلك حتى بصورة أكبر مما حدث في العصور الوسطى، ولكن هذه المرة بأطر وأشكال جديدة أشكال أحيانًا تكون مستترة وأحيانًا تكون ظاهرة؛ فالهوية المهيمنة الآن سواء ممثلة في الدولة أو في الاقتصاد الرأسمالي تحتاج إلى الدين لتثبت براءتها، ولتثبت أنها جاءت من أجل الإنسانية، وإنها تهدف إلى الخير ضد الشر؛ فلكي ترسخ هذه الهويات المهيمنة نفسها وتثبت فاعليتها تحتاج إلى الدين لكي يدعمها ولتؤكد إنها تسير ببركه الله، وأن هدفها هو الخير ورفض كل ما هو مختلف؛ لأن هذا المختلف يعبر عن قوى الشر والظلام التي يجب أن يتم محوها من الوجود.

وكما أن هذه الهويات المهيمنة سواء في مجال الدولة المهيمنة أو في الاقتصاد الرأسمالي المهيمن تحتاج إلى الدين فإن الدين أيضًا في أيامنا هذه يحتاج إلى الاقتصاد ويحتاج إلى السياسة، يحتاج إلى الاقتصاد لتحقيق مصالحه ولتوسيع مجاله ولكي يمتلك الأموال اللازمة لتدعيم مشاريعه الدينية أو الأصولية، كما إنه يحتاج إلى السياسة؛ لأنها هي المجال الذي يحقق له أغراضه ويحقق له مصالحه ومآربه.

وبالتالي هناك تقاطع بين الدوائر الدينية والسياسية والاقتصادية؛ كل دائرة تتداخل مع الدائرة الأخرى وإن كانت تعلن أنها تنفصل عنها، ولكن الواقع يثبت لنا كل يوم أنهما ما دامت هناك هوية مهيمنة تتدعى أنها رمز للحق ورمز للخير ورمز للصالح وترفض كل مختلف باعتباره شاذ وغريب وضار؛ فبالتالي لابد من هذا التحالف الثلاثي بين الاقتصاد والسياسة والدين؛ لأنه سيكون الوسيلة التي ستتمكن بها الهوية المهيمنة من ترسيخ نفسها والدفاع عن أحقيتها وإثبات مدى فاعليتها وقوتها ضد كل ما هو مختلف عنها ويعبر عن الشر والنبذ والرفض والذي يجب استبعاده تمامًا ومحوه من الوجود.

٥ـ السياسة العصبية وتقنيات السينما.

حاول كونولي أن يقدم لنا أيضًا الطريقة التي يتم من خلالها ترسيخ الهويات المهيمنة، وفي نفس الوقت رفض كل الهويات المخالفة باعتبارها رمز لما هو شاذ وما هو غريب والذي يجب أن يتم استبعاده عن طريق الاستعانة بالتقنيات الحديثة والتي تعبر عنها تقنيات علم الأعصاب والمتمثلة في السياسة العصبية والتي يقصد بها: تأثير الثقافة السائدة التي تعبر عن هذه الهويات المهيمنة على المخ البشرى؛ حيث يتم التأثير على مراكز المخ المختلفة المتمثلة في الشعور والعاطفة والوعي من خلال زرع قناعات ومعتقدات هذه الهويات، وبمرور الوقت تخرج من جانب اللاوعي إلى جانب الوعي ويتم الإيمان بها والدفاع عنها؛ فيتم الاستعانة بتقنيات علم الأعصاب لزرع هذه الهويات المهيمنة، كذلك يتم الاستعانة بتقنيات السينما والتي يتم التعبير عنها من خلال الأفلام السينمائية وما بها من كلمات وصور وإيحاءات وإيماءات يتم من خلالها أيضًا ترسيخ هذه الهويات المهيمنة، والتعبير عن كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ومرفوض، وبالتالي تصبح تقنيات العولمة سلاح ذو حدين؛ حيث يتم التلاعب بها من قبل المروجين للخطاب السياسي لزرع وترسيخ الهويات المهيمنة التي يرغبون في إثبات أنها تعبر عن الحق والخير والصواب، ويستخدمون هذه التقنيات أيضًا في التعبير عن المختلف باعتباره رمز للشر ورمز للغريب ورمز للشاذ.

يستكشف كونولي دور علم الأعصاب، والتقنية السينمائية، والفلسفة في فهم العلاقات بين الدماغ، والجسد، والثقافة ودورهم في زراعة روح الكرم من خلال مزج الرؤى المستمدة من العوالم الثلاثة؛ يتم النظر إلى التفكير كعملية عقلانية للعمل على حساسية راسخة بالوسائل التكتيكية، وبالتالي العمل تكتيكيًا على حساسية كثيفة يكون

تكوينها متعدد الطبقات مقاومًا جزئيًا للحجج والمداولات المباشرة، ومقاومًا جزئيًا للتكتيكات التي تتجاوز نطاق الجدل؛ ومقاوم جزئيًا لكليهما.(١١٧)

وفي هذا الإطار يقدم كونولي رؤية للجسم والدماغ مرتبطة بالثقافة والتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية التاريخية التي تولد التصرفات والتصورات والمعتقدات؛ يلفت انتباهنا إلى تنظيم قوى متنوعة تعالج المرفقات: إمكانيات الاستهلاك، إجراءات العمل، ممارسات الإيمان، تربية الأطفال، والتعليم والاستثمار والأمن والعقاب والانضمام بشكل يندمج مع "ممارسات الذاكرة، والإدراك، التفكير، الحكم، التصميم المؤسسي والروح السياسية.(١١٨)

إنها مجموعة من الأساليب والتكتيكات يمكن أن يؤدي تطبيقها على المناطق الواقعة تحت السيطرة الفكرية المباشرة في بعض الأحيان إلى إعادة تنظيم ميول الإدراك والشعور والحكم، هذه التجارب في الدماغ بالوسائل التكتيكية تدعو إلى العودة إلى الأسئلة المنسية حول كيفية تسلل الطقوس الثقافية: الانضباط وفنون زراعة الذات إلى أنماط التفكير والهوية و الحساسية الأخلاقية،

كما أنها تجذب الانتباه إلى تفاعل الصوت والإيقاع والحركة والصورة في الأفلام التي نشاهدها في المسارح المظلمة، للأفلام أيضًا تأثير على طاقاتنا العاطفية، بعضها يمر دون الاهتمام الفكري لكنها تؤثر على العواطف والأحكام والأفعال، وبذلك يظهر التشابك الكثيف بين التأثير العصبي والصورة والحركة والصوت والإيقاع والرائحة واللمس والتقنية والصدمة والتمرين والتفكير والحساسية، وبذلك يصبح التفكير متورط في شبكات الجسم والدماغ والثقافة.(١١٩)

وبذلك يمكننا التفكير في السياسة العصبية بالمعنى الدولوزي على أنها تجميع ثقافي وتسييس فنون الذات؛ تطبق السياسة العصبية تكتيكات على طبقات متعددة من الذات؛ لأنها غالبًا ما تمارس في بيئات تنافسية، التجمع الذي تنتمي إليه مثل هذه التكتيكات السياسية العصبية قد يكون فيه التطبيق عبارة عن مجموعة صغيرة أو دائرة مركزية كبيرة أو كوكبة مترابطة من الأشخاص الذين يتخذون مواقف متباينة بشأن القضايا التي تحتاج إلى حل عام، فنون الذات والسياسة العصبية منتشرة في كل مكان في الحياة الثقافية على الرغم من ذلك تقف أيضًا في علاقة الالتواء لبعضها البعض.(١٢٠)

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أن التفكير له طابع متعدد الطبقات؛ حيث تختلط الثقافة بالتأثير والطبيعة بالحكم، وحيث تتبع الذاكرة ما قبل الإدراكية والجسدية عادات مطوية في الإدراك، باختصار العقل والجسد متصلان جوهريًا، تسمح دراسة الفيلم بتأكيد ذلك الترابط؛ تقنيات سينمائية مثل ذكريات الماضي والتسلسل الزمني غير الخطي وتسلسل الأحلام بألوان زاهية أو استخدام أصوات متنافرة حيث تؤثر على طاقاتنا العاطفية التي تغير أجسادنا وهيكل تصوراتنا، وتؤثر علينا بعدة طرق قبل بدء المعالجة العقلانية أو الواعية.(١٢١)

وهنا يعلن كونولي اتفاقه مع "طلال أسد" و"ميشيل فوكو" و"جيل دولوز" في التأكيد على أن الطقوس والسياسة العصبية لا تمثل ببساطة المعتقدات أو الرغبات الموجودة بالفعل؛ إنها تؤثر على الحواس بطرق محددة تبرز بعض أنماط السلوك، كما أنها تثبط أنماطًا أخرى، وتساعد على تجسيد الفضائل العامة.(١٢٢)

تتكون السياسة العصبية من ممارسات متعددة الوسائط، وتنشر مزيجًا من الصورة والإيقاع والكلمات والإيماءات والسجلات الحشوية للذات، تجد السياسة العصبية تعبيرًا وافرًا في الكنائس والعائلات والجامعات والشركات والسينما ووسائل الإعلام الجديدة وخاصة في أصدائها ذهابًا وإيابًا بين هذه الأماكن؛ إنها تساعد على ترميز السجل الحشوي للحياة بين الذات الموجودة في كل مكان في عصر الوسائط، وإن تجاهلها يعني تجاهل الطرق العميقة التي يتم من خلالها إعداد وترميز الميول للاعتقاد والرغبة والعمل.(١٢٣)

ومن هنا فإن السياسة العصبية هي السياسة التي من خلالها تختلط الحياة الثقافية في تكوين عمليات الجسم والدماغ والعكس صحيح، يحتاج علم الأعصاب الجديد إلى تعزيز من النظرية الثقافية، يشجع طلاب الثقافة على الاهتمام بطابع التفكير الطبقي، إنه أيضًا ينبهنا إلى الأهمية الحاسمة للتقنية في التفكير والأخلاق والسياسة، يمكن للسينما أيضًا التعبير عن هذه الاستكشافات؛ فمن خلال الكلمات والأصوات والصور والإيقاعات تحفز الأفلام على توليف تجربة المشاهدين، تعمل تقنيات الوسائط المتعددة والسياسة العصبية في أماكن أخرى؛ حيث يساعدنا الفيلم على تمييز تقنيات الوسائط المتعددة في العمل، في تنظيم الإدراك الحسي والخبرة، وترسيخ العادات، وتأليف التصرفات الأخلاقية، وتحفيز الأفكار الجديدة في الوجود، وبذلك توفر التقنية وسيلة يتم من خلالها التأكيد على أن الثقافات والأدمغة يؤثر كلًا منهما على الآخر؛

إيماءات اليد على سبيل المثال لا تصاحب الكلام فقط؛ تساعد هذه الإيماءات أيضًا على تنشيط القدرة على الكلام.(١٢٤)

يقدم الفيلم الشخصيات من خلال سلسلة من التجارب المذهلة التي تعبر عن انتشار الخيال والوهم والاضطراب بينهم؛ شخصيات من الذكور والإناث تدور حولهم أحداث الفيلم، وبذلك تظهر التقنيات التي يؤثر بها الفيلم على الإدراك اللاواعي للمشاهدين.(١٢٥)

يسعى القادة السياسيون ومضيفو البرامج الحوارية ومعلنو المنتجات إلى تعبئة مثل هذه الأنماط غير الواعية عبر دوائر كبيرة وتشجيع النتائج على التدفق إلى الوعي، بعض هذه الأنماط تحط من قدر مجموعات معينة وتغرس مطالب استهلاك غير مناسبة لصحة المستهلكين أو المستقبل الجماعي، ولكن من الأهمية بمكان أيضًا ابتكار تقنيات مضادة للتأثير الثقافي الجسدي وهي التكتيكات التي تعمل على الأفراد والجماعات في المستوى الحشوي؛ لأنها تشرك أيضًا سجلات الحسابات الاستخبارية العليا.(١٢٦)

ولتحقيق هذا الغرض سيتم استثمار الذكريات الخاصة مع المشاعر والمخاوف الحالية التي تعكس كيفية استدعاء الماضي للحاضر؛ كل ذكرى إذًا تتشكل أيضًا إلى حد ما من قبل المتأثرين بالسياق الذي تنشأ فيه؛ يعكس الفيلم وجهة نظر برجسون القائلة بأن الماضي لم يتشكل فقط من الحاضر الذي هو عليه ولكن خلال الوقت الذي تم استدعاؤه إلى حيز الوجود.(١٢٧)

وبذلك يتم الدخول إلى مجال تتسلل فيه التقنية، والإيمان، والزراعة، وتتحول إلى ممارسات الحجة والنقد والتداول، تلعب المفاهيم والمعتقدات دور مهم ولكن يتم وضعها في سياقات جسدية روحية تجعل من المستحيل اختزالها بالكامل إلى رموز غير مجسدة للجدل؛ إنها حضارة لها طبقات متعددة؛ حيث تتميز كل طبقة بسرعات وقدرات مميزة و مستويات من التعقيد اللغوي، والعلاقات بين الطبقات تتم بواسطة ضوضاء، كما يمكن أن يساعد القليل من السكون في إبراز نغمة واحدة بشكل أكثر حدة.(١٢٨)

كذلك فإن للسينما علاقة خاصة بالإيمان؛ هناك صفة كاثوليكية للسينما تكمن في إعادة الإيمان بهذا العالم، هذه هي قوة السينما الحديثة؛ سواء كنا متدينين أو ملحدين فإننا بحاجة إلى الإيمان بهذا العالم، فمن المؤكد أن الإيمان لم يعد هو الإيمان بعالم آخر أو عالم متحول؛ إنه فقط الإيمان بالجسد، إنه يخاطب الجسد، ولهذا الغرض فإن الوصول

إلى الجسد يكون قبل الخطابات، قبل الكلمات، قبل تسمية الأشياء؛ إنه رد الكلمات إلى الجسد. (١٢٩)

والنتيجة المترتبة على ذلك هي: أن عادات المودة والالتزام والمسؤولية معبأة ومكثفة ومقيدة في الحياة المؤسسية؛ ومعنى ذلك أن الحقوق والالتزامات تكون مفيدة إذا قامت كنيسة أو دولة بتأييد الفكرة يتم الاحتفال بها وتدعيمها، وبالتالي يتم تدعيمها في الدراما التلفزيونية والأفلام، هذه الشروط المؤسسية للحقوق والالتزامات تحمل معها القيود التي تقف ضد بعض الأفكار الأخرى. (١٣٠)

يتضح من ذلك انه إذا كان التفكير يساعد في تكوين الثقافة، فإن البعد الموضوعي للثقافة يساعد على تكوين التفكير وإنشاء المرحلات وحلقات التغذية الراجعة التي تربط الأجساد والأدمغة والثقافة بشكل كثيف للغاية، وفي هذا الإطار يتم استثمار الغطرسة في نماذج ضيقة من التفسير، وتصبح سرديات التفسير البارع حية. (١٣١)

وبذلك تعتبر تقنيات الذات والسياسة العصبية ضرورية لتوسع روح التعددية، وكذلك للأنظمة الأكثر انغلاقًا التي تتعارض مع هذه الروح؛ إنها تتداخل في نقاط لا حصر لها بين الارتباط اللاشعوري والاعتقاد الصريح، بين الذاكرة الضمنية والتطلعات الصريحة، بين المعتقدات المشتركة في مجال واحد وتلك التي في مجالات أخرى، بين النزعات الجديدة إلى الوجود والممارسات اللغوية التي لا تتوافق معها بشكل كامل، بين دوائر التطلعات إلى حقوق وقوانين جديدة والتقاليد التي تمنعها، بين قانونية الأعراف والافتراضات المضادة المترسخة في الأسرة والمدرسة والحي والعمل والممارسة العسكرية، بين تنظيم العمل والطموحات التي تكون على خلاف معها، بين رموز الشركات وأنماط القيل والقال والشائعات والفضائح التي تفرضها أو تخفيها، بين مصادر الطاقة المختلطة في الحياة الاقتصادية والرغبات الجماعية لاقتصاد أنظف وأكثر استدامة.

وهنا تصبح التقنيات العلائقية عن الذات عبارة عن خلطات مصمَّمة من الكلمات والإيماءات والصورة والصوت والإيقاع والرائحة واللمس التي تساعد على تحديد الإحساس الذي تشعر به، والتي من خلالها يتم تعيين التفكير والهوية والمعتقدات والحكم، مثل هذه التقنيات يتم تنظيمها ونشرها بشكل جماعي من قبل النقابات المهنية، وسائل الإعلام، البرامج الحوارية، الدراما التلفزيونية والأفلام، التدريب العسكري،

إجراءات العمل، أحاديث الحي، اجتماعات الكنيسة، الجمعيات المدرسية، الأحداث الرياضية، المنظمات الخيرية، الإعلانات التجارية، تربية الأطفال، الممارسة القضائية وإجراءات الشرطة، وهذه الأبعاد السياسية الصغيرة يكون كل منها فعال بسبب الوظائف الحاسمة التي تؤديها المؤسسة في تنظيم المرفقات، إمكانيات الاستهلاك، روتين العمل، والممارسات الدينية، تربية الأطفال، التعليم، الاستثمار، الأمن والعقاب، تعمل السياسة العصبية دون عتبة تشريعية كبيرة حتى وإن كانت تتسع على نطاق واسع وتحدد شروط الإمكانية لهذه الإجراءات الأكثر وضوحًا، وبذلك تشكل التقنية والسياسة العصبية روابط تنضم إلى ممارسات الذاكرة والإدراك والتفكير والحكم والتصميم المؤسسي والروح السياسية.(١٣٢)

يتيح التلفزيون والفلسفة وعلم وظائف الأعضاء العصبية والحياة اليومية للناس استكشاف العلاقة بين التفكير والتأثير بسهولة أكبر، وبالتالي يصعب تجاهل رؤى نيتشه حول الروابط بينهما.(١٣٣)

وهنا فإن السينما بتقاطعاتها المركزة من الصورة والصوت والإيقاع والنقاط الموسيقية غالبًا "تؤكد قوى الجسد، وترى الغموض ذاته وعصيان الجسد كمحفز للفكر وشرط ضروري له؛ الفيلم عن قرب بدوره يمنحك تلميحات للقراءة في الإعدادات غير السينمائية الأخرى التي تتحرك بوتيرة أسرع ، مما يسمح لك برسم مجموعة من التصورات الجانبية في تركيز أكثر حدة، وبطبيعة الحال يمكن أيضًا ترجمة الإشارات إلى دروس حول كيفية محاكاة الحالة المزاجية والعواطف، وإضافة طبقة أخرى من التعقيد إلى لعبة التعبير والتظاهر والترجمة.(١٣٤)

وبذلك يرتبط التفكير والتقنية ببعضهما البعض بشكل وثيق، تؤثر التقنيات على تغيير التفكير في اتجاهه وسرعته، و شدته أو حساسيته، وبذلك يصبح الفرد هدف للتقنية والذي يطبق فيه الفرد التقنية بنفسه أو يوافق على تطبيقها من قبل الآخرين.(١٣٥)

وهنا يتفق كونولي مع الكثير من المفكرين ومنهم ميشيل فوكو الذي رأى أن الحياة أدخلت بشكل شامل في تقنيات تسيطر عليها وتديرها وهي تفلت منها باستمرار.(١٣٦)

وهنا يؤكد فوكو أنه قد نشأ فن للجسد البشرى لا يهدف إلى تنمية مهاراته فقط، ولا إلى زيادة تبعيته؛ بل إلى تكوين علاقة من شأنها أن تجعله أكثر إطاعة بمقدار ما هو

مفيد وبالعكس، وهنا تتشكل سياسة إلزامات هي شغل على الجسد واستخدام محسوب لعناصره، ولإيماءاته، ولسلوكياته؛ لقد دخل الجسد البشري ضمن آلية للسلطة تنقب فيه، وتفكك مفاصله، وتعيد تركيبه، وهكذا فإن "تشريحًا سياسيًا" هو أيضًا "آلية سلطة" صار قيد الولادة؛ فهو يحدد كيفية التوصل إلى التسلط على جسد الآخرين ليس فقط من أجل أن يحققوا المطلوب بل لكي يتصرفوا كما يراد مع التقنيات ووفقًا للسرعة وللفعالية المحددة لهم.(١٣٧)

ويتفق أيضًا مع هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) (١٨٩٨-١٩٧٩) الذي رأى أن التحكم والهيمنة التي تم فرضها على وسائل الإعلام أدت إلى أن أصبح الإعلام نفسه الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها ترسيخ كل هيمنة وتدعيمها، والوسيلة التي تمكن وسائل الإعلام من إنجاز مهمتها هي التلاعب باللغة والألفاظ وذلك بتفريغها من مضامينها ومعانيها الحقيقية، واستبدالها بمعاني ومضامين زائفة، يتضح من ذلك أن الأنظمة المختلفة ما عادت تفترق اليوم من حيث أنماط الحياة المختلفة، ولكنها تفترق وتتمايز من حيث استخدامها لتقنيات مختلفة في الرقابة والتحكم والتلاعب.(١٣٨)

ويتفق كذلك مع فريدريك هايك (Friedrich August von Hayek) (1899-1992) الذي رأى أنه لجعل نظام شمولي يعمل بصورة فعالة لا يكفي أن يجبر الجميع على العمل من أجل نفس الغايات؛ فمن الضروري أن يصل الناس إلى اعتبارها غاياتهم الخاصة، والمعتقدات يجب أن تختار للناس ثم تفرض عليهم حتى تصير معتقداتهم وتصبح عقيدة عامة مقبولة تجعل الأفراد يعملون بشكل تلقائي قدر الإمكان بالطريقة التي يريدها المخطط، ويحدث ذلك من خلال الأشكال المختلفة للدعاية التي أصبحت مألوفة الآن؛ فكل الدعايات تخدم نفس الهدف، وكل أدوات الدعاية منسقة للتأثير على الأفراد في نفس الاتجاه.(١٣٩)

كما أنه يتفق مع إريك فروم (Erich Fromm) (١٩٠٠-١٩٨٠) الذي رأى أن الأساليب الإيحائية شبه التنويمية المستخدمة في الإعلانات التجارية، والدعاية السياسية تعد خطرًا كبيرًا على الصحة العقلية، وخاصة على الصفاء الذهني، والتفكير النقدي، واستقلالية الوجدان.(١٤٠)

ويتفق أيضًا مع جاك أيلول (Jacques Ellul) (١٩١٢- ١٩٩٤) الذي رأي أننا اليوم غارقون في طوفان من البيانات وسيل لا يتوقف من المواد المختلطة عن كل شيء وعن لا شيء؛ إنها أصبحت تضرب بقوة على أسماعنا، وأبصارنا، وتشن

هجماتها علينا لأن المقصود منها هو أن تثير اهتمامنا، وأن تتحكم في مشاعرنا، وأفكارنا، وفيما يروقنا، ولا يروقنا، وفي النهاية تلزمنا بأفعال ما، وتعدل من آرائنا، ومواقفنا، وسلوكنا، وتغزو خَيالنَا وَلاَ وَعْينا[١٤١].

ويتفق كذلك مع آلان تورين الذي رأى أن عالم وسائل الإعلام هو ما يشوه الذات الفاعلة في كل فرد، ويتلاعب بها في مجتمعاتنا المعاصرة باستمرار؛ إذ إنه يشوهها بفصله الصورة عن التجربة المعاشة والوجه عن الجسم، تتلاعب وسائل الإعلام بالفرد الحي الواقعي ذاك الذي يشعر أنه محروم من معنى تجربته ومشاريعه، وبذلك يشعر الفرد أنه محروم من معنى ذاته.[١٤٢]

كما أنه يتفق مع تووين فان دايك الذي رأى أن الوسيلة التي تمكن أصحاب السلطة من التحكم في لغة الخطاب تكمن في السيطرة على العقل العام من خلال التحكم في عقول من يوجه إليهم هذا الخطاب، وسوف يحدث ذلك عندما يتم التحكم في معرفتهم، وآرائهم، واتجاهاتهم، وأيديولوجياتهم، وكذلك تمثيلاتهم الشخصية أو الاجتماعية؛ فعندما يتم السيطرة على عقول الناس يتم السيطرة أيضًا على أفعالهم؛ ذلك أن أفعالهم تكون مرتبطة بتفكيرهم، ولكي يتم التحكم في الخطاب يجب أن يتم السيطرة على سياقاته[١٤٣].

وبذلك قدم لنا كونولي الطريقة التي يتم من خلالها ترسيخ الهويات المهيمنة، وفي نفس الوقت رفض كل الهويات المخالفة باعتبارها رمز لما هو شاذ وما هو غريب والذي يجب أن يتم استبعاده عن طريق الاستعانة بالتقنيات الحديثة والتي تعبر عنها تقنيات علم الأعصاب والمتمثلة في السياسة العصبية والتي يقصد بها: تأثير الثقافة السائدة التي تعبر عن هذه الهويات المهيمنة على المخ البشرى؛ حيث يتم التأثير على مراكز المخ المختلفة المتمثلة في الشعور والعاطفة والوعي من خلال زرع قناعات ومعتقدات هذه الهويات، وبمرور الوقت تخرج من الجانب اللاوعي إلى جانب الوعى ويتم الإيمان بها والدفاع عنها؛ فيتم الاستعانة بتقنيات علم الأعصاب لزرع هذه الهويات المهيمنة، كذلك يتم الاستعانة بتقنيات السينما والتي يتم التعبير عنها من خلال الأفلام السينمائية وما بها من كلمات وصور وإيحاءات وإيماءات يتم من خلالها أيضًا ترسيخ هذه الهويات المهيمنة، والتعبير عن كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ومرفوض، وبالتالي تصبح تقنيات العولمة سلاح ذو حدين؛ حيث يتم التلاعب بها من قبل المروجين للخطاب السياسي لزرع وترسيخ الهويات المهيمنة التي يرغبون في

إثبات أنها تعبر عن الحق والخير والصواب، ويستخدمون هذه التقنيات أيضًا في التعبير عن المختلف باعتباره رمز للشر ورمز للغريب ورمز للشاذ.

وإنني اتفق معه في ذلك؛ فإن التقنيات الحديثة تم الاستفادة بها بشكل كبير من قبل المروجين للخطاب السياسي والمدافعين عن مجموعة الهويات المهيمنة لمحاولة تزييف الوعي البشري ومحاولة التلاعب بالذهن عن طريق الدخول إلى مراكز المخ وزرع هذه الهويات في الذاكرة وفي اللاوعي، ومع مرور الوقت تنتقل من الجانب اللاوعي إلى الوعي عن طريق التركيز على الشعور والعاطفة والاستعانة بتقنيات الجسد وغيرها من التقنيات التي لها دور كبير جدًا في ذرع هذه الهويات المهيمنة؛ فإن هذه التقنيات الحديثة قد مكنت المدافعين عن هذه الهويات الحديثة من إتقان طرق التلاعب والاستغلال، كذلك فإن السينما كان لها دور كبير جدًا في ترسيخ هذه الهويات المهيمنة أيضًا عن طريق إثارة الانتباه والتركيز على الجانب اللاوعي واللاشعوري لدى الإنسان عن طريق شد الانتباه إلى الصور والحركات والإيماءات التي يتم استخدامها في السينما، وذلك لترسيخ هذه الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف وشاذ وغريب .

ومع مرور الوقت تتسرب هذه الهويات المهيمنة ويتم زرعها في المخ البشري، ويتم الإيمان بها من كثرة الدفاع والترويج لها من خلال هذه التقنيات ومن خلال استخدام تقنيات علم الأعصاب الذي تعبر عنه هذه السياسة العصبية، ومن خلال الاستعانة بتقنيات السينما يتم إحداث مزج غريب يتم من خلاله السيطرة على المخ البشرى بعملياته المختلفة ويتم زرع هذه الهويات المهيمنة والترويج لها حتى يصبح الإنسان مقتنعًا بها وبصحتها وبأنها رمز للحقيقة و للخير والصواب الذي يجب أن يتم اتباعه، وفي نفس الوقت يتم التعبير عن الشاذ والغريب بشكل يتم التنفير منه بسبب إتقان هذه التقنيات التي تجعلنا نرفض كل ما هو مختلف عن هذه الهويات المهيمنة باعتباره غريب وشاذ ويجب أن يتم استبعاده؛ فإن أصحاب هذه الهويات المهيمنة تعاملوا مع البشر كأنهم تجارب يتم التلاعب بها، فيتم زرع قناعات في العقل البشري لإقناع الجماهير بهذه الهويات المهيمنة من خلال إتقان هذه التقنيات، ومحاولة توجيهها نحو ترسيخ هذه الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف.

ومع مرور الوقت تنجح هذه الهويات في أغلب الوقت في تنفيذ مهمتها، يتم تزييف الوعي، ويتم إلغاء الإرادة وكأن الإنسان يتحول إلى دمية في يد هذه التقنيات

تحركه كما تشاء، وتقنعه بما تشاء، وتجعله ينفر مما لا ترغب فيه، لذلك فإن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو استعادة الوعي البشري؛ أن يعلم الأفراد في كل مكان أنهم يقعون أسرى لهذه التقنيات التي تحاول أن تتلاعب بهم وتدخل حتى إلى مراكز المخ الحساسة لتؤثر عليها ولتزرع فيها ما تشاء وتبعد عنها ما تشاء؛ فيجب أن يكون الإنسان على وعي بخطورة هذه التقنيات، وأن يعمل عقله في كل ما يرى، وكل ما يسمع، وفى كل ما يقال له حتى يستطيع أن يميز بين الحق والباطل، والخير والشر، والصواب والخطأ ليس من وجهة نظر هذه الهويات المهيمنة وما تريد أن تفرضه ولكن من وجهة نظر ما هو حقيقي وما هو خير حقًا كما يراه ويثبته العقل الواعي الذي لا يستطيع أن يسيطر عليه أحد، والذي بمقدوره أن يكشف الحقائق ويثبت زيف هذه التقنيات ويكشف هذه الأكاذيب والخدع والحيل التي يتم الترويج لها من خلال هذه التقنيات للسيطرة عليه، يجب أن يكون العقل الإنساني يقظ، يجب أن يتم استعادة الوعي البشري، يجب أن يعود إلى مساره الصحيح ولا يكون فريسة أو ضحيه لهذه التقنيات التي تحاول أن تتلاعب به وتحركه كما تشاء من أجل ترسيخ هذه الهويات المهيمنة.

يجب أن نكون على وعي بأن العولمة وتقنياتها أصبحت سلاح ذو حدين؛ فبدلًا من أن تكون وسيلة للتفاعل وللتواصل وللتفاهم والتقارب بين البشر ونشر قيم الحب والسلام والأمان أصبحت الآن وسيلة للصراع وللخداع وللتضليل يتم الاستعانة بتقنياتها لنشر الأكاذيب والترويج للأباطيل ونشر الشرور وتفشي الصراعات والخلافات بكل أشكالها وصورها، يجب أن نعلم أننا في عالم يتكون من مجموعة من القوى الغير متوازنة وغير المتجانسة كلٍ منها يعبر عن هذه الهويات المهيمنة، وترى أنها رمز للحق والخير والصواب في نفس الوقت الذي تحاول أن تتداخل مع القوى الأخرى إذا رأت أن هذه القوى تتفق مع مصالحها، وفي نفس الوقت ترفض بعض هذه القوى باعتبارها تعبيرًا عن هويات أخرى مخالفة لها؛ فإنها في الأساس لعبة قوى ولعبة هويات مهيمنة تتحالف أحيانًا وتتصارع أحيانًا، وفي النهاية يكون الإنسان هو ضحية هذا التلاعب والصراع بين هذه الهويات والقوى المهيمنة، وتحاول كل منها أن تفرض نفسها على المشهد السياسي وتنفي كل الهويات الأخرى إذا كانت متعارضة مع مصالحها، وفي كل ذلك يتم الاستعانة بالتقنيات للتلاعب بالإنسان وتضليله وتزييف وعيه؛ فيجب أن يحاول الإنسان أن يستعيد وعيه وأن يعيده إلى مساره الصحيح، وأن يكون على دراية بكل ما يحدث معه، وأن يحاول أن يعمل عقله بموضوعية دون أن يسمح لأي طرف من هذه الأطراف المتسارعة أو أي تقنية من هذه التقنيات أن تصل

إلـى مراكـز اللاوعـي والشـعور والعاطفـة؛ فتحـاول وكأنهـا تنومـه تنويمًـا مغناطيسيًا أن تسحب منه الإدراك والإرادة والوعي وتحوله إلى كائن بلا معالم يستجيب فقط لما يقال وما يفعل به، وكأنه يتحول إلى مريض غير قادر على التحكم بذاتـه؛ وإنمـا يصـبح فقط وسيلة يتم التلاعب بها والتحكم حتى بمراكز عقله الحساسة ومحاولة تغييبها وتشويشها حتى تستقبل ما يتم إجبارها على استقباله وترفض ما يتم إجبارها على رفضه، وأن ذلك يحدث دون أن يتم إشعارنا بأنه يتم التحكم فينا والتلاعب بنا واستغلالنا؛ وإنما هذه العملية تتم بطريقة محكمة وكأننا نحن من نقتنع بما يتم إيهامنا به، وتتحول هذه الألاعيب والخدع بمرور الوقت إلى قناعات ندافع عنها ونتمسك بها ولكنها في حقيقة الأمر نتيجة خداع ونتيجة تضليل ونتيجة عمليات محكمة لتزييف الوعي وتغييب الإدراك والإرادة؛ فالحل للخروج من هذا المأزق هو استعادة الوعي وأن نكون على دراية بهذه التقنيات الحديثة، وبالدور الذي تحاول أن تقوم به هذه الهويات المهيمنة لتغيير قناعتنا وإثبات ما ترغب فيه؛ فيجب أن نفهم هذا الدرس جيدًا حتى نتمكن من الخروج من شباك الهويات المهيمنة.

٦ـ الخطاب السياسي من الثنائية إلى التعددية.

يرى كونولي أنه للتخلص من ثنائية الهوية والاختلاف والخروج من مأزق إما أو؛ فإن الحل الوحيد هو اللجوء إلى التعددية المتمثلة في الدفاع عن الهويات المتعددة، ورفض كل هوية مهيمنة متعصبة، وكذلك الدفاع عن الاختلاف بمعنى احترام الآخر والاعتراف به والتسامح مع التنوع، لذلك حاول كونولي من خلال إيمانه بالتعددية أن يعيد العلاقة بين الهوية والاختلاف إلى مسارها الصحيح بعيدًا عن التشوه الذي فعله بها الخطاب السياسي؛ فتصبح الهوية مرادفة للتعددية، ويصبح الاختلاف مرادفًا لاحترام الآخر والتسامح معه وتقبله كما هو، بالتالي تصبح هذه العلاقة مرادفة لرفض كل هيمنة وتعصب، وتصبح مرادفة للتعايش والاحترام والتسامح مع كل الهويات وكل الاختلافات.

وفي ضوء ذلك يرى كونولي أن الدافع الأكبر للتشرذم والعنف والفوضى اليوم لا ينشأ من الانخراط السياسي في العلاقة بين الهوية و الاختلاف؛ إنه ينبثق من المذاهب والحركات التي تسعى إلى فرض الهيمنة والقمع، إنه ينشأ على وجه التحديد من الهويات الشمولية المنخرطة في الصراعات ضد تلك الهويات المخالفة التي تهدد هيمنتها و تفردها، مثل هذه الحروب الثقافية لا تعكس الكثير من التنوع والاختلاف؛ إنها تعبر عن مطالب متنافسة للسيطرة بشكل حصري من قبل الدولة أو المجتمع.(١٤٤)

وهنا يؤكد كونولي أن البديل الأفضل هو التأكيد في نفس الوقت على عدم إمكانية الاستغناء عن التفسير، والطابع المحدود، والنقص، والطابع الإشكالي لأي جهد معين.(١٤٥)

إن التعددية هي ثقافة يشارك فيها الناس بدرجات متفاوتة وهويات متعددة، وفيها بالتالي عدة هويات متغيرة يتردد صداها في نفوسهم؛ حيث يتم تنظيم الاختلافات لتعبر عن قناعاتهم؛ هذه الوصلات الجوفية عبر خطوط الاختلاف توفر مقابض يدوية لمحركات الأقراص الجديدة للتعددية، في هذا المجال أيضًا لا توجد صيغة أو رمز أو مجموعة معايير ثابتة أو نظرية محددة للعدالة، أو إجراء تسوية كافية لتحديد ما يجب أن يكون مقدمًا؛ إنها تعبر فقط عن التوازن بين التعدديات المختلفة.(١٤٦)

وفي هذا الإطار يكون احترام الخلاف هو "الفضيلة المدنية" التي تسمح للناس باحترام مصادر لا نهائية مختلفة، وتغذية الاحترام المتبادل عبر الاختلاف، والتفاوض على تجمعات أكبر لوضع السياسات العامة؛ إن احترام الخلاف هو فضيلة متبادلة ملائمة لعالم يجد فيه الشركاء أنفسهم في علاقات مكثفة من الترابط السياسي؛ إن الخلاف هو البعد الذي يحافظ من خلاله كل طرف على مسافة مع الآخرين الذين ينخرطون معه، والاحترام هو البعد الذي يتم من خلاله الاعتراف بالحدود ويتم تأسيس الاتصالات عبر خطوط الاختلاف.(١٤٧)

يمكننا أن نظهر احترام بعضنا البعض بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، ووفقًا للإيمان الوجودي المعين الذي نعتنقه، فإن الاحترام ينبع من رعاية الحياة والأرض التي تسبقها وتغذيها؛ إنها علاقات احترام الخلاف بين الأوغسطينيين، والكانطيين، والرولزيين، والهيبرماسيين والإسلاميين، والبوذيين، والنيتشيين الجدد، إن الاحترام ذاته يتدفق من مصادر مختلفة: الإله، العقل العام، والإجماع التوافقي؛ إن احترام الاختلاف يحمل في طياته توقعًا بأن نتنافس فيما بيننا على أساس الاحترام ، خاصة عندما يصر أحد الأطراف على أن الأهلية للاحترام نفسه تتطلب منك قبول العالمية التي تؤكدها، كما يتضمن أيضًا إمكانية أن يؤدي شيء ما قاله أو فعله الآخرون إلى دفعك لإعادة تفسير عقيدتك الوجودية أو جذبك نحو التحول إلى عقيدة أخرى.(١٤٨)

يقر معظم المواطنين بأنهم يحملون عناصر من الإيمان معهم في المجال العام، لتقدير هذه النقطة دون استياء يجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة نحو إظهار الاحترام في الخلاف والاتصال في الاختلاف.(١٤٩)

تتشابك الديمقراطية المعاصرة غالبًا مع الجميع؛ لا توجد حياة انفرادية متاحة هنا، وهذا هو السبب في أن فكرة الحرية الملموسة يجب أن تجد وجودها في هذا الإطار الذي يربط الحرية بمسارات المسافات المختلفة، وبالتوتر الخلاق لوجهات النظر المتعارضة التي تنتمي إلى بعضها البعض في الاعتماد المتبادل والمنافسة، وهذا يعني أن يرفض المرء إصلاح فكرة الحرية الملموسة مرة واحدة وإلى الأبد من خلال ربطها بنموذج فريد للهوية، كيف يتم إذن قياس الحرية؟، إن ذلك يحدث من خلال المقاومة التي يجب التغلب عليها، والجهد الذي تبذله للبقاء باستمرار بينما تواجه حالات الحياة الطارئة.(١٥٠)

وهنا يرى كونولي أن الديمقراطية إذا تم تنظيمها بشكل صحيح وعاشت بروح تعبر عن وتزعزع هذه الروابط بين الهوية الشخصية والجماعية فإنها يمكن أن تدعم تجربة الديمقراطية وتجربة الطوارئ في الهوية، الاضطرابات الديمقراطية تزعج القواسم المشتركة؛ إنها تبين أنها تشكل متناقضات معقدة، وتبرز عناصر التنافس داخلها، وتكشف عن الاحتمالات المكبوتة والوقائع الممكّنة من خلال التسويات المتنافسة، ومن خلال تعزيز تجربة الطوارئ في الهوية؛ تزعزع الديمقراطية إغلاق الهوية الذاتية، وتوفر في بعض الأحيان وسيلة لتعديل شروط الهوية الجماعية، وبالتالي يُسمح لمجموعة متنوعة أكبر من الهويات بالتنافس مع بعضها البعض على أساس ديمقراطي؛ إنها تزيد من الضغط لمراجعة معالم الشكل الاجتماعي بحيث يتسع نطاق التسامح المؤسسي مع الأهداف الديمقراطية.(١٥١)

ولتكون هناك تعددية حقيقية يرى كونولي انه يجب أن تمتد السياسة الديمقراطية إلى قضايا عالمية أو أن تتحول إلى حنين مؤسسي لماضٍ عندما كان الناس يعتقدون أن أهم قضايا الحياة يمكن حلها داخل حدود الدولة الإقليمية؛ ربما تكون الحاجة المعاصرة إلى تكملة وتحدي هياكل الديمقراطية الإقليمية بسياسة تتمكن من إضفاء الطابع الديمقراطي على القضايا العالمية؛ إن ما يتطلبه الوقت اليوم وغداً هو تشكيل نشطاء غير رسميين لمجموعات إقليمية منظمة عبر حدود الدولة وضدها مع التركيز على مشاكل عالمية معينة؛ إن مثل هذه التشكيلات غير الحكومية من شأنها أن تزعزع العملية المعتادة للسياسة التي تركز على الدولة، وتكشف كيف تزيل هذه الهياكل نفسها المشاكل والمخاطر التي يجب تعريفها بشكل علني على أنها قضايا ملحة اليوم.(١٥٢)

إن مشروع الديمقراطية غير الإقليمية ربما يتم اتهامه بعدم الواقعية خاصةً عندما يتم تقييمه من خلال الممارسات المؤسسية للديمقراطية الإقليمية؛ وذلك لأنه يفتقر

إلى مجموعة مستقرة من الإجراءات الانتخابية والتي يمكن من خلالها تنظيم المساءلة وفقًا للتوقعات الأكثر تفاؤلاً، ربما ظواهر متباينة ومنفصلة مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة السلام الأخضر، وتوحيد الشركات الدولية، وحركات إزالة الاستثمارات التي تستهدف الشركات العالمية التي تتعامل مع دول تنتهك حقوق الإنسان، وسلسلة من الحركات لمساعدة "اللاجئين "والفلسطينيين وغيرهم من المقيمين خارج حماية الدول الإقليمية، والحركات غير الحكومية مثل "التجميد النووي" لتعزيز الحد من استخدام الأسلحة بين الدول، قد توفر ردًا مقنعًا على هذا الاتهام بمزيد من الاستثناءات المحددة التي يمكن أن تنطلق منها والتي يجب أن يتم الاعتراف بها، لا يمكن رفع هالة عدم الواقعية كليًا عن طريق مثل هذه الاستكشافات أو عن طريق نشاط أكثر فعالية في هذا المجال؛ إن الديمقراطية اليوم هي المثل الأعلى الحي الذي تحصل من خلاله الدولة الإقليمية على أعلى شرعية، لكن حصر روح الديمقراطية في الدولة اليوم هو تحويل الدولة إلى سجن للديمقراطية.(١٥٣)

الحاجة اليوم إذًا هي صياغة روح سخية للمشاركة السياسية بين توجهات متعددة؛ حيث يتصالح العديد من المشاركين بشكل إيجابي مع التنافس حول المعتقدات والهويات الأخلاقية التي يقدّرونها أكثر من غيرها ذلك التقدير بالطريقة التي يعبرون بها في النقاش والبت في القضايا الأساسية للحياة العامة؛ أنت تمارس التسامح عند ممارسة الصبر على دوائر راسخة تختلف عن عقيدتك أو هويتك، وبذلك يصبح التسامح فضيلة أساسية في الدفاع عن التعددية.(١٥٤)

وبذلك تكون هناك دعوة إلى نوع من التعددية النقدية تشارك فيه جميع الأحزاب الدينية وغير الدينية؛ يتم تكريم المشاركين في ثقافة تعددية كل منهم يعترف ضمنيًا بمكانة الآخر مع عدم إضعاف معتقداتهم وقيمهم العزيزة؛ إنه نموذج للمحادثة بين وجهات النظر حيث يوجد إقرار ضمني بأن كل طرف قد يتعلم من الآخر؛ قد تتطابق أو تختلف قناعاتهم.(١٥٥)

إن روح المشاركة هي مجموعة من التصرفات الجماهيرية التي تحدد شكل ونبرة علاقاتها مع الآخرين، وهي أكثر من مجرد مشاركة؛ بمجرد توفر بعض العناصر تعمل الأطراف مع بعضها البعض ممثلًة في مجالس الكنيسة، أحاديث الحي، البرامج التلفزيونية ، الحملات الانتخابية، الاحاديث الرياضية غير الرسمية، الأفلام وما إلى ذلك، وتؤدي إلى تدعيم هذه الروح و تقويتها.(١٥٦)

وهذا يتطلب البحث عن طريقة التفاوض التي تعبر عن ثقافة التعددية؛ إنها تعبر عن ظهور أنماط جديدة من الاختلاف وأيضًا كحد من تلك المحركات الجديدة، لذا فإنها تدعو إلى روح الاستجابة النقدية كوسيلة للبقاء المنفتح على "حركات التعددية المعاصرة"، وهكذا ينصب تركيزها على كيفية الرد بشكل إيجابي على ظهور حركات سياسية جديدة تتحدى الوضع الراهن؛ هذا هو المكان الذي يناسب الكرم بوصفه الاستجابة الأخلاقية الأكثر ملاءمة للحركات الديمقراطية.(١٥٧)

ولتحقيق هذا الغرض يطالب كونولي بإعادة النظر في مفاهيمنا عن العالم ومكانتنا فيه، تكمن قوة حججه في حقيقة أنها لا تنبع من العوالم المجردة والفكرية فقط؛ بل يجب أن تتضمن "عالمًا حقيقيًا" من السياقات المختلفة والمتنافسة التي تتنافس مع بعضها البعض؛ إنه يطالب بإعادة صياغة النظرية السياسية باعتبارها ممارسات للحياة اليومية بدلاً من تشكيل تكتيكات مضادة جماعية، هذا العمل يوفر أساسًا قويًا يمكن من خلاله إطلاق مجموعة من التحليلات النظرية التي تركز بشكل خاص على توسيع مساحة الإمكانات السياسية.(١٥٨)

وهنا يؤكد كونولي أن النضال الديمقراطي لا يستنفد الحيز السياسي بل يترك مساحة لأنماط التعلق والانفصال لزراعة الاحترام بين الدوائر المترابطة والمتنافسة؛ لأنه مهم لدعم كرامة الإنسان من خلال التأكيد على الاحترام المتبادل، والاعتراف بوضع الحدود والوصلات عبر خطوط الاختلاف.(١٥٩)

ولكي يتحقق ذلك لابد من إعادة تشكيل وجودي لبعض العادات والممارسات الراسخة التي يتم النظر إليها على أنها مقاييس عامة للعالمية والتي تكون موضع شك مؤلم؛ لأننا نتشكل إلى حد ما بواسطة الدوائر التي يتم فرضها علينا، نحتاج بشكل دوري إلى العمل على أنفسنا من أجل تعديل انتقائي للخصائص التي أصبحت معتادة وعالمية؛ نحن بحاجة إلى استكشاف التدفق اللامركزي ليتصدى لدوائر الثقافة متحدة المركز.(١٦٠)

وهنا يوضح كونولي أن معظم المشكلات التي تضغط علينا لا يمكن حلها باللجوء إلى قائمة مسلمات سياسية أساسية؛ وإنما يتم ذلك من خلال التفاوض المستنير بقليل من التواضع الذاتي والذي يلعب دورًا أساسيًا في اكتشافها والتعامل معها؛ حيث يقوم المواطنون بتشكيل تجمعات عبر خطوط متعددة من الاختلاف.(١٦١)

نظرًا للطابع المتنوع "للحياة" من المرجح أن يتم تحدي أشكال التنوع بشكل دوري بواسطة الحركات الجديدة التي تسعى إلى تحويل الطاقات الموجودة والإحباطات والآمال، وتبحث من خلالها عن شيء جديد عن أنماط للهوية تقدم إمكانيات جديدة للوجود في مصفوفة التعددية الموجودة.(١٦٢)

تتطلب مثل هذه الروح التعددية التنافس والتعاون بين تقاليد متعددة، كل منها يعترف ببعض المعاملة بالمثل بين عنصر الخلاف في إيمانه وعناصر مماثلة في تلك التي يناضل ضدها؛ إن الهدف هو وجود مجتمع تعددي قوي يحتوي على تداخلات متعددة، وعقلانيات، وقراءات - ذات غرض جوهري هو رعاية وفرة الوجود- تشارك في منافسة محترمة وتعاون انتقائي، أصبح مثل هذا المثال التعددي ضروريًا اليوم، وإن الثقافة السياسية المعاصرة إن لم تتوسع في هذه الطرق فإما أن تنخفض إلى شكل إقصائي ضيق أو تنحدر إلى سلسلة من الحروب الثقافية بين العقائديين المتنافسين.(١٦٣)

وفي هذا الإطار يحتاج المنظرون إلى التحرك ذهابًا وإيابًا بين الاستماع بآذان جديدة لما يحدث، والعمل كشهود علنيين من خلال التدريس والكتابة، والتدخل بنشاط أكبر قدر الإمكان في تدفق الأحداث؛ النظرية وثيقة الصلة بالممارسة خاصة في تعليمنا حدودها وأهميتها لروح إيجابية للمشاركة في الحياة المعاصرة.(١٦٤)

كذلك يجب على العلماء صياغة حلول عملية لإعادة توجيه الممارسات الرأسمالية بدلاً من مجرد معارضة الرأسمالية تمامًا؛ حيث أنه يمكن تحويل الرأسمالية في اتجاهات تشجع الأشكال القانونية للاستهلاك وممارسة رأس المال، ويمكن تحقيق ذلك من خلال سلسلة من السياسات التي من شأنها إعطاء الأولوية للجمهور من خلال توفير خدمات التأمين الصحي والتعليم، وكذلك المزيد من الدعم الحكومي للنقل العام ومصادر الطاقة المتجددة، وذلك بالتزامن مع العمل الأكاديمي النشط الذي يدعو إلى المزيد من التحولات الجذرية للدولة، وإن كان من الصعب أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب فإن هناك سياسات عاجلة أكثر إلحاحًا يمكن سنها الآن للمساعدة في الحد من عدم المساواة في الدخل والأضرار البيئية.(١٦٥)

إن الحاجة اليوم هي بالأحرى بناء سلسلة من التحالفات عبر خطوط متعددة من الاختلاف في الافتراض، والأولوية، والمصدر الأخلاقي، وأنماط السياسة، عندما نؤسس علاقات الاحترام المتبادل عبر الاختلافات ، يمكننا أيضًا أن نأمل في تقوية الدور الأكاديمي، وتحسين الاتصالات مع الأطراف المتعاطفة في وسائل الإعلام، والكنائس، وحركات الشوارع، والمجموعات العمالية.(١٦٦)

مـن الأفضـل إذًا تقـديم التعدديـة النقديـة علـى أنهـا ثقافـة قيمـة عرضـة دائمًـا لاحتمالات جديدة للتفعيل السياسي؛ إنها ليست فكرة سياسية كافية؛ لكنها لا غنى عنها بوصفها عنصر أساسي للأخلاق السياسية.(١٦٧)

وبـذلك يصـبح العـالم المعاصـر مـأهولًا بمزيـد مـن المـواطنين المتفـاعلين مـع القضايا المعاصرة غير القابلة للحل بدولة واحدة، أو عقيدة واحدة، أو فلسفة واحدة.(١٦٨)

ومعنى ذلك أن المفتاح إلى السياسة التعددية هو منع استبداد هؤلاء "الوحـدويين المتصلبين" الذين يسعون إلى فرض مصالحهم وقيمهم على الآخرين، وبذلك ستحتوي السياسة الديمقراطية على دعاة الأديان، والقيم، والمصـالح، والهويـات الثقافيـة المتعـددة الذين يشاركون في المنافسة المحترمة والتعاون الانتقائي.(١٦٩)

إن الفشل في توسيع نسيج التعددية اليوم سيعني امتداد شيطنة السياسـة وتقييدها وقمعها، المهمة الصعبة والملحة هي ترسيخ روح المشاركة هذه فـي الكنـائس، والأسـر، والمـدارس، وممارسـات الاسـتهلاك، والـدراما الإعلاميـة، والتعليم، وأولويـات الدولـة، وفي ضوء ذلك فإن الإيمـان، والـروح، والرغبـة، وأداء الـدور هـي عناصـر متداخلـة لا غنى عنها من أجل تعددية حقيقية.(١٧٠)

وبذلك رأى كونـولي أنـه للتخلص من ثنائيـة الهويـة والاختلاف والخـروج من مأزق إما أو؛ فإن الحل الوحيد هو اللجوء إلى التعددية المتمثلـة فـي الـدفاع عن الهويـات المتعددة، ورفض كل هوية مهيمنة متعصبة، وكذلك الدفاع عن الاختلاف بمعنى احترام الآخـر والاعتـراف بـه والتسـامح مـع التنـوع، لـذلك حـاول كونـولي مـن خـلال إيمانـه بالتعددية أن يعيد العلاقة بين الهوية والاختلاف إلى مسارها الصـحيح بعيدًا عن التشوه الذي فعلـه بهـا الخطـاب السياسـي؛ فتصـبح الهويـة مرادفـة للتعدديـة، ويصـبح الاختـلاف مرادفًا لاحترام الآخر والتسامح معه وتقبله كما هو، بالتـالي تصـبح هـذه العلاقـة مرادفـة لـرفض كـل هيمنـة وتعصـب، وتصـبح مرادفـة للتعـايش والاحتـرام والتسـامح مـع كـل الهويات وكل الاختلافات.

وبذلك ستتحقق التعدديـة عن طريـق الابتعـاد عن كل الثنائيـات التـي تـرى أنـه يجب أن يتم اختيار طرف ورفض الطرف الثـاني، لـذلك يـرى كونـولي أن التعدديـة هـي الحل للتخلص من كل الثنائيات؛ أن نعترف بأنه لا يمكن التوصـل إلـى الحلـول النهائيـة، وبالتـالي رفـض كـل هويـة مهيمنـة تـرى أنهـا تكـون رمـز للحـق والخيـر والصـواب، الاعتـراف بتعـايش كـل الهويـات وتعدديـة هـذه الهويـات ورفـض هيمنـة إحـداها علـى الهويات الأخرى؛ لأن الوجود يتسع لكل الهويات وكل الاختلافات.

وإنني اتفق معه في هذا الرأي؛ يجب أن نحيا في عالم يتسع للجميع يتسع للآخر المختلف ولا يتم النظر إليه على أنه غريب وشاذ، عالم يتم فيه رفض الهيمنة والمركزية والرؤية الأحادية والتي ترى نفسها المعبر عن الحق والصواب والخير وأن كل ما عاداها رمز للخطيئة وللشر والباطل، ولكن كيف سيتحقق ذلك على أرض الواقع؟، كيف يتحقق ذلك في ظل هذه الصراعات، في ظل هذه الحروب الأيديولوجية والسياسية، في ظل هذه العقائد المتصارعة والمبادئ المتضاربة؟، كيف ستتحقق هذه التعددية وهذا الاحترام الذي ينادي به كونولي: احترام الآخر، احترام التعددية، ورفض كل الأحاديات والثنائيات التي تضع لنا اختيارًا بين إما أو؟، وهنا أقول لكونولي لكي يكون لذلك وجود حي ملموس على أرض الواقع، لكي يكون هناك وجود للتعددية واحترام للآخر المختلف يجب أن تكف السياسة عن صراعاتها وعن حروبها وعن تقاتلها، ولكن كيف سيتحقق ذلك على أرض الواقع دون عالم يتحقق فيه السلام ولا يكون فيه وجود لمراكز القوة والهيمنة التي تسعى كلًا منها إلى أن يكون لها أكبر قدر من الهيمنة العالمية، وبالتالي عمل المكائد والحيل والحروب وافتعال كل أساليب تدمير وتخريب الأطراف الأخرى والتصارع معهم، في ظل هذا الواقع الأليم لن يكون لهذه التعددية ولهذا الاحترام للآخر أي وجود؛ سيظل الأمرمجرد كلمات نتمناها، مجرد مثاليات، ولكن الواقع السياسي والخطاب السياسي المعبر عنه يكون بعيدًا كل البعد عن هذه التعددية.

وهنا نتساءل هل يمكن أن ننتقل من تعددية ظاهرية إلى تعددية حقيقية؟، هل يمكن أن ننتقل من الإعلانات والشعارات إلى وقائع حية ملموسة تعبر عن هذه التعددية وتدافع حقًا عن ديمقراطية الاختلاف؟، هل يمكن أن تتخلى السياسة عن الحيل والأكاذيب والخدع في الخطاب السياسي وتتحول إلى حقائق وإلى أمور صادقة بعيدة عن التشوية والتحريف.

وهنا نؤكد أنه لكى يكون للتعددية وجود ولاحترام الآخر وجود، ولكى يكون بالإمكان الجمع بين الهويات ويكون هناك احترام للآخر المختلف؛ يجب أن يتم النظر إلى العلاقة بين الهوية والاختلاف بشكل مختلف عن ما هو متعارف عليه في لغة الخطاب السياسي؛ بمعنى احترام كل الهويات وقبول تعددية الهويات، في نفس الوقت الذي يكون فيه الاختلاف ليس رفضًا للآخر واتهامه بأنه رمز للشر وللخراب وللتدمير؛ وإنما احترامًا لهذا الآخر وتعايشًا معه: إجلالًا وتقديرًا للتنوع واحتفاءً به، ولكى يحدث ذلك على أرض الواقع لابد من وجود ثقافة السلام، لابد من الإيمان حقًا بعالم يتسع للجميع؛ عالم يتسع لكل الهويات ولكل الاختلافات، كف مراكز القوة والهيمنة عن كل

الحيل والأكاذيب وعن كل الحروب الأيديولوجية والعقائدية التي تشنها لتدمير كل الأطراف الأخرى، ولكن في رأيي يصعب تحقيق ذلك على أرض الواقع؛ فإن ذلك وكأنه يحتاج إلى معجزة سماوية تجعل الناس يعودون إلى القيم والمبادئ الإنسانية؛ يعلمون أهمية الحب والتعاون والسلام والتعايش، يعرفون أن ما يفعلونه من صراعات وحروب لا تنتهى بانتصار طرف وهزيمة الطرف الآخر؛ وإنما سيخرج الجميع خاسر من هذه المعركة؛ فإن العالم الذي لا يتسع للجميع سيتحول إلى غابة وليس إلى عالم إنساني يأكل فيه القوى الضعيف، يدمر فيه كل طرف الطرف الآخر وسينتهي بأن يطال التدمير الجميع، ولن ينجو أحد من الهلاك، نحتاج إلى معجزة تعيد البشر إلى صوابهم، نحتاج إلى الفلسفة وإلى المفكرين السياسيين الذين يغلبون صوت العقل ويقولون أن العقل يجب أن يسود، وأن لغة العقل ولغة السلام هي التي يجب أن تسيطر؛ لأن العقل والعنف في رأيي على طرفي نقيض؛ فإن سيادة أحدهما تعني غياب الآخر، يجب أن يتغلب العقل والمنطق والإنسانية، وعندما يحدث ذلك فقط يمكن أن يعم السلام، يمكن أن يتم الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد؛ سياق يتم فيه احترام تعددية الهويات والدفاع عن حرية الاختلاف في ظل عالم لا يكون فيه مجال للهيمنة والسيطرة والرغبة في فرض الرؤية الأحادية التي ترى أنها تعبيرًا عن الحق والخير والسلام؛ وإنما يتسع للجميع، يحترم كل الأطراف وتتحول فيه الأطراف المتصارعة إلى أطراف متعاونة، عالم يضم الجميع، يتعايش ويتحاب فيه البشر، وإن كان ذلك يدخل في ضمن اليوتوبيات التي يصعب تحقيقها في ظل الواقع السياسي المليء بالحروب والصراعات فإننا سنظل على أمل بأن يتحقق ذلك في يوم من الأيام؛ يوم يستفيق البشر من ثباتهم، ويعلمون أن ما يقومون به من صراعات وحروب ستنتهي بالقضاء على الجميع، ستنتهي بتدمير الكون كله والقضاء على الإنسانية ومحوها من الوجود، ولعل هذا الأمل يتحقق في يوم من الأيام ويتحول إلى واقع حي ملموس سواء كان ذلك في أيامنا هذه أو إنه يصبح بالنسبة لنا مجرد حلم وأمل يتحول إلى واقع حي ملموس في ظل الأجيال التالية.

وفي النهاية يجب أن نتذكر دائمًا أن الضمير هو هوية الإنسان، وإن ضاع وضل طريقه ضاعت معه الإنسانية وضلت طريقها، ولن يكون هناك أبدًا في هذه الحالة وجود للقيم الإنسانية من حب وسلام وتعاون، سيحل محلها الشقاء والخلاف والخراب والدمار؛ فيجب أن يعود الضمير الإنساني إلى مساره الحقيقي لكي تعود الإنسانية إلى وجودها الحقيقي وإلى الحياة مرة أخرى.

خاتمة

أتضح في هذا البحث كيف يكون الخطاب السياسي تعبيرًا عن العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف كما يتصورها كونولي، ورأينا كيف يتم الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد، كيف تكون الهوية والاختلاف نفس الشيء مترادفين وليسا متعارضين كما نظن ونتوهم؛ الدفاع عن مبدأ أو عقيدة أو فكرة والإيمان بأنها الحقيقة المطلقة، وأن كل ما عاداها هو الوهم والشاذ والغريب الذي يجب أن نتخلى ونبتعد عنه، وهنا لا يكون الاختلاف اعترافًا إيجابيًا بالآخر واحتفاء بالتنوع واحترامًا له، وإجلالًا وتقديرًا للآخر المختلف، وإنما أصبح الاختلاف مرادفًا للشاذ والغريب الذي يجب التخلي والابتعاد عنه.

وبالتالي فإن الديمقراطية لم تعد ديمقراطية احترام الاختلاف والدفاع عن التنوع؛ وإنما الديمقراطية التي تبرر أن الصراعات السياسية والخلافات السياسية هي أمر مرغوب به ويجب الاعتراف به بل والترويج له والدفاع عنه، وإنني اتفق مع كونولي في ذلك؛ فإن الخطاب السياسي في كل زمان ومكان وليس في أيامنا هذه فقط يجمع بين الهوية والاختلاف والإيمان بالمبدأ والفكرة المهيمنة، ورفض الآخر الغريب المختلف الشاذ.

إن العالم السياسي مليء بالصراعات والحروب والاختلافات الأيديولوجية والعقائدية والتي وصلت فقط إلى ذروتها في أيامنا هذه، وأخذت أشكالًا مروعة، وإن كانت موجودة منذ القدم فإن الاختلاف في أيامنا هذه ليس في وجود الصراعات التي لم تكن موجودة فيما مضى؛ ولكن في توحش هذه الصراعات ومدى تشعبها في كل المجالات وعلى كل المستويات، وذلك في رأيي يرجع إلى الخداع والتضليل السياسي الذي أصبح يعج به الواقع السياسي والخطاب السياسي؛ فهذا الخداع والتضليل يجعلنا نظهر عكس ما نخفي؛ نعلن احترام الآخر والتعايش معه والدفاع عن التنوع، في نفس الوقت الذي نرى فيه المروجين للخطاب السياسي يتبنون هويات بعينها يدافعون عنها ويرون أنها رمز للحقيقة ورمز للخلاص ورمز لكل ما هو صواب، ويرون كل الهويات الأخرى على أنها تعبيرًا عن الرفض والانقلاب الذي يجب محوه من الوجود.

فهذه الثنائية بين الهوية والاختلاف في رأيي ليست ثنائية كما يتصورها كونولي، وإنما أصبحت أحادية توحد بين الهوية والاختلاف وليست مجرد ثنائية؛ فالثنائية معناها إمكانية التعايش بين شيء وآخر، أما التوحد فمعناه أن الاثنين أصبحا شيء واحد، وهذا هو ما حدث سواء على مستوى الخطاب السياسي أو على مستوى الواقع السياسي؛ فإن الهوية والاختلاف أصبحا وجهين لعملة واحدة، أصبح يعبر كلًا منهما عن الآخر؛ فالهوية هي تعبير عن الاختلاف والاختلاف هو تعبير عن الهوية، ولكن ليس هوية تعبر عن احترام الآخر والدفاع عن التنوع؛ وإنما الهوية بمعنى الدفاع عن مبادئ وأفكار وعقائد وأيديولوجيات بعينها، ورفض كل المبادئ والأفكار والعقائد والأيديولوجيات الأخرى باعتبارها مختلفة، وذلك بسبب السياسة التي أصبح يسيطر عليها مراكز القوى والهيمنة التي يرغب كل منها في فرض هيمنته وسيطرته على السياسة، وإثبات أنه المعبر عن الحق والصواب والخير، وأن كل ما عاداه هو رمز للكذب وللخداع وللشر السياسي؛ فالسياسة التي يملأها الصراعات والحروب لا تكون ابدًا اعترافًا بالآخر؛ وإنما رفض ونبذ الآخر وذلك يرجع كما قلنا لأنها تخفي شيئًا وتعلن شيئًا آخر؛ تعلن الاحترام والتقدير والحرية والديمقراطية في الاختلاف والحوار في نفس الوقت الذي تبطن فيه الحروب وتبطن فيه الصراعات؛ تظهر الدول إنها تعقد معاهدات واتفاقيات سلام لتحاول أن تثبت أن العالم يمكن أن يتعايش معًا، وأن العالم يمكن أن يكون فيه مكان للجميع، في نفس الوقت الذي تسيطر فيه الحروب الباردة والصدامات والصراعات، في الوقت نفسه الذي تحاول أن تدمر فيه الكيانات الكبيرة بعضها البعض، يحاول كل طرف أن تكون له هيمنة وسيطرة أكبر عن طريق تدمير الأطراف الأخرى الموجودة في الصراع؛ فإن سبب هذه الازدواجية بين الهوية والاختلاف هو كثرة هذه الصراعات والحروب وكثرة وجود مراكز القوى والهيمنة التي تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها حتى ولو كان من خلال تدمير كل الأطراف الأخرى والقضاء عليها.

كذلك تم الحديث عن مفهوم الشر السياسي بوصفه أهم الآليات التي يتم التعويل عليها لترسيخ الهويات المهيمنة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره رمز للشر السياسي، وفي هذا الإطار وضح لنا كونولي كيف دخل الشر السياسي إلى العالم، كيف أن الشر السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة بين الهوية والاختلاف؛ لأن كل من يدافع عن هوية بعينها يرى أن هذه الهوية تكون رمز للخير، ويرى أن الهويات الأخرى تعبر

عن المختلف عن الشاذ عن الغريب، وبالتالي فإنها تكون رمز للشر، ورأينا كيف حلل كونولي هذا تحليلًا دقيقًا رأى من خلاله أن البداية كانت دينية وأن الإله خير ولكن الشر دخل إلى العالم بسبب إرادة الإنسان ومسؤوليته عن الشر ولكن هذا الشر أصبح في أيامنا هذه يأخذ مسميات كثيرة جدًا مختلفة عن البداية الدينية لتتناسب مع هذه الأوضاع المتغيرة؛ فأصبح كل ما هو غريب وكل ما هو شاذ هو رمز للشر، ولكن هذا الشر يتم تكييفه حسب المذاهب والاتجاهات السياسية، وحسب الأيديولوجيات والأجندات السياسية؛ أي أن مفهوم الشر أصبح أحد الحيل التي يتم التلاعب بها من خلال الخطاب السياسي، وحتى في يومنا هذا يتم استخدام الدين لتبرير هذا الخطاب السياسي ولكن في رأيي إن هذا التبرير الديني لم يختف من الخطاب السياسي حتى في أيامنا هذه؛ فلا يزال يتم القول أن كل هوية مهيمنة وعلى رأسها الحضارة الغربية أو الولايات المتحدة تتدعي أنها رائدة الخير، وأنها تسير ببركة الله وأن كل القوى الأخرى وكل المختلف عنها يسير في طريق الشر؛ فإن التبرير الديني حتى لمفهوم الشر أصبح يتم التلاعب به من قبل السياسة، أصبحت لغة الخطاب السياسي هي لغة الدفاع عن الخير من خلال ترسيخ هويات معينة باعتبارها الهويات المهيمنة، ورفض كل المختلف باعتباره تعبيرًا عن الشر الذي يجب أن يتم الانتصار عليه والقضاء عليه تمامًا، وإن كان الآن يتم التحدث عن الشر بأسماء مختلفة ورموز متشعبة، يظل الأساس هو التعبير عن كل ما هو مختلف وشاذ وغريب لترسيخ هويات بعينها واستبعاد كل الهويات المختلفة الأخرى.

وبذلك انتقلت المسؤولية عن الشر من كونه عقابًا عادلًا من الله على ما يرتكبه الأفراد من خطايا أو من الطبيعة إلى المسؤولية الفردية مسؤولية كل فرد عن الشر، وبالتالي أصبحت هذه المسؤولية الفردية وسيلة لفرض هوية مهيمنة؛ هوية تحدد الضوابط التي يجب أن يسير عليها الفرد، والصفات التي يجب أن يتصف بها؛ وإنه مسؤول مسؤولية كامله عن وجود الشر؛ فتحميل الفرد هذه المسؤولية عن الشر كان له دورًا كبيرًا في ترسيخ هذه العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف، وذلك من خلال ترسيخ هوية فردية أو هوية مهيمنة تحدد الصفات والخصائص التي يجب أن يتصف بها الفرد، وفى نفس الوقت تنظر إلى كل ما هو مختلف عن هذه الهوية الفردية على أنه رمز للجنون والشذوذ واللاعقلانية؛ لذلك فإن هذا الفرد يحتاج دائمًا إلى تقويم وتهذيب ومساعدة حتى لا ينحرف عن المسار الصحيح.

وقد استغل الخطاب السياسي هذه المسؤولية الفردية استغلالًا كبيرًا في فرض مجموعة من الإجراءات التعسفية وفرض زيادة الهيمنة والتدخل في حياة الاشخاص بكل الصور الممكنة، وذلك بحجة أنه حماية للفرد من نفسه حتى لا ينحرف عن المسار الصحيح ويتسبب في إيذاء نفسه وإيذاء الآخرين، وكأن الفرد أصبح طفلًا قاصرًا يحتاج إلى توجيه حتى يسير على الطريق المرسوم ولا ينحرف عن الهوية المهيمنة التي ترى أنها تحافظ عليه وتمنعه من أن ينحرف عن الطريق الصحيح، وهذه الهويات المهيمنة ترى أن كل ما يخالفها رمز للشذوذ ورمز للعقلانية ورمز للجنون، ومعناه أن هذا الفرد قد انحرف عن المسار الصحيح ويحتاج إلى اصلاحه وتقويمه لكى يعود مرة ثانية ويتحمل مسؤوليته كما ينبغي، ولا يكون سببًا في وجود شر في العالم، وقد نتج عن ذلك أن الهويات المهيمنة تدخلت في حياة الشخص بشكل مبالغ فيه عن طريق التركيز على سلوكه والطريقة التي يجب أن يتم التعامل بها معه؛ تم زيادة الهيمنة والبيروقراطية والتدخل في السلوكيات وزيادة الرقابة في كل جوانب حياة الفرد بحجة أن ذلك حماية للفرد من أن يؤذي نفسه ويؤذي الآخرين، وقد أدى ذلك إلى فرض هويات مهيمنة، والنظر إلى التنوع نظرة جعلت التنوع والاختلاف مرادفًا فقط للشذوذ وللعقلانية والجنون وليس التسامح مع هذا الاختلاف؛ وإنما ضرورة أن يتم قمعه ورفضه واستبعاده، وأن يتم اتخاذ كل السبل والأمور الوقائية حتى لا يكون الفرد مسؤول عن وجود الشر في العالم.

ثم تطرق هذا البحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه البعد الأيديولوجي في توجيه لغة الخطاب السياسي وترسيخ ازودواجية الهوية والاختلاف؛ حيث أن كل أيديولوجية تدافع عن هوية بعينها وترى أن أفكارها ومسلماتها تعبر عن الواقع السياسي الذي يجب أن يسود في المجتمع؛ إنها رمز للحق والخير الذي يجب أن يتم اتباعه، وفي المقابل ترفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها غريبة وشاذه ولا تعبر عن المجتمع ولا عن نظامه السياسي، وإنني اتفق معه في هذا الرأي؛ فإن البعد الأيديولوجي له دور كبير جدًا في ترسيخ كل الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب.

إن الأيديولوجيات تتصف بالتعصب في أغلب الأحيان من خلال الدفاع عن أفكار ومسلمات بعينها باعتبارها رمز أو نموذج للمجتمع ونظامه السياسي، بالتالي رفض كل الأيديولوجيات الأخرى باعتبارها غريبة وشاذة ومختلفة فهذه الأيديولوجيات

تعمل لتحقيق مصالح وأهداف معينة، وبالتالي تكون نتيجتها ترسيخ الهويات المهيمنة، وقد أثر ذلك بشكل كبير على توجيه لغة الخطاب السياسي؛ فكل هوية مهيمنة تستعين بهذه الأيديولوجيات وتستمد منها الأدلة والبراهين لإثبات صحتها وإثبات صلاحيتها ومدى فاعليتها وجدواها، وتستند أيضًا إلى أدلتها وبراهينها في رفض كل الهويات المهيمنة الأخرى باعتبارها شاذه وغريبة، لذلك كان للتيارات أو الاتجاهات الفكرية دور كبير في ترسيخ العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ وذلك لأن هذه الأيديولوجيات ليست تعبير عن الواقع الفعلي كما يحدث على أرض الواقع؛ إنها لا تعبر عن المشكلات والأزمات التي تحدث في واقعنا، لا يكون هدفها الإنسان في كل زمان ومكان، كيف لهذا الإنسان أن يحيا حياة كريمة، كيف له أن ينعم بالحرية والمساواة، كيف له أن يتخلص من كل أشكال الظلم والمعاناة والاضطهاد، ولكن هذه الأيديولوجيات كان هدفها خدمة مصالحها وخدمة أهدافها وخدمة الهويات المهيمنة التي تدافع عنها، ورفض كل ما هو مختلف لذلك للأسف وقعنا في عالمنا فريسة لهذا التعصب الأيديولوجي الذي لا يكون فيه مجال للتعايش بين الأيديولوجيات المختلفة؛ لأنه إذا كانت كل أيديولوجية تعمل لصالح ولخير وسعادة الإنسان ولمحاوله التخفيف عن كاهله كل المظالم وكل أشكال المعاناة التي يرزخ تحتها في هذه الحالة لم ولن يكن هناك تعصب أيديولوجي وإنما سيكون هناك تكامل بين كل الأيديولوجيات تكامل وليس اختلاف وصراع؛ وإنما سيكون هناك تعايش وتعاون وتحالف بين كل هذه الأيديولوجيات لتحقيق صالح الإنسان، وسيكون هناك احترام للآخر المختلف، سيكون هناك تسامح مع هذا الآخر المختلف ورغبة في التعايش معه، ولكن للأسف هذه الأيديولوجيات السياسية والتيارات الفكرية كانت أوباقًا يتم الاستعانة بها لترسيخ هذه الهويات المهيمنة؛ لأن كل أيديولوجية تدافع عن مسلمات وأفكار بعينها ترى أنها رمز للخير والحق والصواب وترفض كل الأيديولوجيات الأخرى، وترى أنها يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وقد أدى ذلك إلى هذا الصراع وهذا التنافر بين الأيديولوجيات المختلفة.

إن البعد الأيديولوجي يمكن أن يكون له دور إيجابي عندما يتم الابتعاد تمامًا عن التعصب الأيديولوجي، عندما يكون هناك احترام للآخر المختلف ورغبة في التعايش والتعاون معه، هنا فقط ستتكامل الأيديولوجيات وبالتالي تتكامل أيضًا معها الهويات وتتعايش مع بعضها، ويكون هناك تعدد أيديولوجي حقيقي يؤدي إلى وجود تعددية في الهويات وتعايش بين هذه الهويات المختلفة وليس صراع ونزاع كما يحدث في أيامنا هذه.

كذلك تم الحديث عن جانب آخر من جوانب العلاقة الازدواجية بين الهوية والاختلاف من خلال العلاقة الثلاثية التي أقامها كونولي بين السياسة والدين والاقتصاد الرأسمالي؛ فالسياسة هي الفضاء الذي تتشكل فيه هذه الهويات المهيمنة وتعبر عن نفسها وتخرج إلى النور من خلال التخطيطات والتكتيكات التي تحدث داخل هذا المجال السياسي، والتي يعبر عنها أصدق تعبير هيمنة الدولة، ولكن ليست هيمنة الدولة هي الجانب الوحيد المعبر عن الهوية المهيمنة؛ وإنما تتداخل مع دوائر أخرى وعلى رأسها الاقتصاد الرأسمالي الذي يعبر أصدق تعبير عن العلاقة بين الهوية والاختلاف؛ فالاقتصاد الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة الراسخة في أيامنا هذه، والذي تحالف مع الجانب السياسي لكي تكون له الصدارة، ويؤكد على هيمنته ورسوخه وسيطرته من خلال هيمنة الكيانات الاقتصادية الكبرى وتحالفها مع الدولة والجانب السياسي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما يأتي الضلع الثالث في المثلث والمتمثل في الجانب الديني الذي يعبر أيضًا عن هذه الهوية المهيمنة؛ لأن كلًا من الاقتصاد والسياسة في حاجة إلى الجانب الديني لإثبات براءته وطهارته، وأنه يعبر عن الحق والخير ضد كل ما هو مختلف والذي يرمز إلى قوى الظلام أو القوى الشريرة التي يجب أن يتم استبعادها ومحوها من الوجود، وكذلك فإن الجانب الديني يحتاج إلى الاقتصاد وإلى السياسة من خلال الجانب الروحاني الذى تم هيكلته وإعادة ترتيبه وتنظيمه من خلال إعادة ترتيب أوراقه وإعادة التخطيط بشكل جديد يتناسب مع الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية؛ لكي تتمكن الأصوليات الدينية من تحقيق مصالحها وأهدافها، ولتحقيق هذه المصالح والأهداف فإنها تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، لذلك لابد من أن تتحالف مع الاقتصاد الرأسمالي؛ لأنه سيكون الممول لها لتحقيق أهدافها، كما أنها تحتاج إلى السياسة باعتبارها الفضاء الذى سيسمح لها بأن تعبر عن مصالحها وأهدافها، ومن هنا أصبح هناك تحالفًا ثلاثيًا بين الدين والسياسة والاقتصاد للتعبير عن الهوية المهيمنة والراسخة، ورفض كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ويعبر عن الشر والظلام الذي يجب أن يتم التخلي عنه واستبعاده .

وإنني أتفق معه في ذلك؛ فإذا كان الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد المهيمن الذي يتم تسييسه؛ لأنه يحتاج إلى السياسة لتكون غطاء شرعيًا له، على الرغم من أن هذا الاقتصاد الرأسمالي يعلن أنه ضد تدخل الدولة، وأنه اقتصاد حر بعيد كل البعد عن هيمنة الدولة إلا أن هذا غير صحيح؛ فإنه يشكل مع الدولة تحالفًا كبيرًا فهذا الاقتصاد

الرأسمالي أصبح أحد الهويات المهيمنة بشكل راسخ في أيامنا هذه، وإنه أصبح يفرض سلطته وسيطرته من خلال هيمنة الشركات الكبرى على العالم كله والتي أصبحت تقيم تحالفًا أيضًا مع الدول العظمى التي تقف جنبًا إلى جنب معها، وتفتح لها المجال لكي تفرض هيمنتها وسيطرتها فإنها ازدواجية بين هيمنة الدولة وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما دخل إلى المشهد أيضًا الجانب الديني الإنجيلي الذي يثبت بما لا يدع مجال للشك كذب الادعاء الغربي القائل بفصل الدين عن السياسة؛ فالعالم الغربي لم ولن يكن ابدًا منفصلًا فيه الدين عن السياسة وذلك منذ القدم وخاصة منذ العصور الوسطى ومحاولة هيمنة الكنيسة على الجانب السياسي، واستمر ذلك حتى يومنا هذا، وإن كان المجتمع الغربي الحديث جاء ليقول أن هذا الاندماج بين الدين والسياسة قد انتهى فإن ذلك لم ولن يحدث ابدًا؛ وإنما أخذ شكلًا جديدًا يعلن الانفصال ولكنه يخفي التحالف والاندماج، ويمكن أن يكون ذلك حتى بصورة أكبر مما حدث في العصور الوسطى، ولكن هذه المرة بأطر وأشكال جديدة أشكال أحيانًا تكون مستترة وأحيانًا تكون ظاهرة؛ فالهوية المهيمنة الآن سواء ممثلة في الدولة أو في الاقتصاد الرأسمالي تحتاج إلى الدين لتثبت براءتها، ولتثبت أنها جاءت من أجل الإنسانية، وإنها تهدف إلى الخير ضد الشر؛ فلكي ترسخ هذه الهويات المهيمنة نفسها وتثبت فاعليتها تحتاج إلى الدين لكي يدعمها ولتؤكد أنها تسير ببركه الله، وأن هدفها هو الخير ورفض كل ما هو مختلف؛ لأن هذا المختلف يعبر عن قوى الشر والظلام التي يجب أن يتم محوها من الوجود.

وكما أن هذه الهويات المهيمنة سواء في مجال الدولة المهيمنة أو في الاقتصاد الرأسمالي المهيمن تحتاج إلى الدين فإن الدين أيضًا في أيامنا هذه يحتاج إلى الاقتصاد ويحتاج إلى السياسة، يحتاج إلى الاقتصاد لتحقيق مصالحه ولتوسيع مجاله ولكي يمتلك الأموال اللازمة لتدعيم مشاريعه الدينية أو الأصولية، كما إنه يحتاج إلى السياسة؛ لأنها هي المجال الذي يحقق له أغراضه ويحقق له مصالحه ومآربه.

وبالتالي هناك تقاطع بين الدوائر الدينية والسياسية والاقتصادية؛ كل دائرة تتداخل مع الدائرة الأخرى وإن كانت تعلن أنها تنفصل عنها، ولكن الواقع يثبت لنا كل يوم أنه ما دامت هناك هوية مهيمنة تتدعى أنها رمز للحق ورمز للخير ورمز للصالح

وترفض كل مختلف باعتباره شاذ وغريب وضار؛ فبالتالي لابد من هذا التحالف الثلاثي بين الاقتصاد والسياسة والدين؛ لأنه سيكون الوسيلة التي ستتمكن بها الهوية المهيمنة من ترسيخ نفسها والدفاع عن أحقيتها وإثبات مدى فاعليتها وقوتها ضد كل ما هو مختلف عنها ويعبر عن الشر والنبذ والرفض والذي يجب استبعاده تمامًا ومحوه من الوجود.

كذلك قدم لنا كونولي الطريقة التي يتم من خلالها ترسيخ الهويات المهيمنة، وفي نفس الوقت رفض كل الهويات المخالفة باعتبارها رمز لما هو شاذ وما هو غريب والذي يجب أن يتم استبعاده عن طريق الاستعانة بالتقنيات الحديثة والتي تعبر عنها تقنيات علم الأعصاب والمتمثلة في السياسة العصبية والتي يقصد بها: تأثير الثقافة السائدة التي تعبر عن هذه الهويات المهيمنة على المخ البشرى؛ حيث يتم التأثير على مراكز المخ المختلفة المتمثلة في الشعور والعاطفة والوعي من خلال زرع قناعات ومعتقدات هذه الهويات، وبمرور الوقت تخرج من جانب اللاوعي إلى جانب الوعى ويتم الإيمان بها والدفاع عنها؛ فيتم الاستعانة بتقنيات علم الأعصاب لزرع هذه الهويات المهيمنة، كذلك يتم الاستعانة بتقنيات السينما والتي يتم التعبير عنها من خلال الأفلام السينمائية وما بها من كلمات وصور وإيحاءات وإيماءات يتم من خلالها أيضًا ترسيخ هذه الهويات المهيمنة، والتعبير عن كل ما هو مختلف باعتباره شاذ وغريب ومرفوض، وبالتالي تصبح تقنيات العولمة سلاح ذو حدين؛ حيث يتم التلاعب بها من قبل المروجين للخطاب السياسي لزرع وترسيخ الهويات المهيمنة التي يرغبون في إثبات أنها تعبر عن الحق والخير والصواب، ويستخدمون هذه التقنيات أيضًا في التعبير عن المختلف باعتباره رمز للشر ورمز للغريب ورمز للشاذ.

وإنني اتفق معه في ذلك؛ فإن التقنيات الحديثة تم الاستفادة بها بشكل كبير من قبل المروجين للخطاب السياسي والمدافعين عن مجموعة الهويات المهيمنة لمحاولة تزييف الوعي البشري ومحاولة التلاعب بالذهن عن طريق الدخول إلى مراكز المخ وزرع هذه الهويات في الذاكرة وفي اللاوعي، ومع مرور الوقت تنتقل من جانب اللاوعي إلى الوعي عن طريق التركيز على الشعور والعاطفة والاستعانة بتقنيات الجسد وغيرها من التقنيات التي لها دور كبير جدًا في ذرع هذه الهويات المهيمنة؛ فإن هذه التقنيات الحديثة قد مكنت المدافعين عن هذه الهويات الحديثة من إتقان طرق

التلاعب والاستغلال، كذلك فإن السينما كان لها دور كبير جدًا في ترسيخ هذه الهويات المهيمنة أيضًا عن طريق إثارة الانتباه والتركيز على جانب اللاوعي واللاشعور لدى الإنسان عن طريق شد الانتباه إلى الصور والحركات والإيماءات التي يتم استخدامها في السينما، وذلك لترسيخ هذه الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف وشاذ وغريب .

ومع مرور الوقت تتسرب هذه الهويات المهيمنة ويتم زرعها في المخ البشري، ويتم الإيمان بها من كثرة الدفاع والترويج لها من خلال هذه التقنيات ومن خلال استخدام تقنيات علم الأعصاب الذي تعبر عنه هذه السياسة العصبية، ومن خلال الاستعانة بتقنيات السينما يتم إحداث مزج غريب يتم من خلاله السيطرة على المخ البشرى بعملياته المختلفة ويتم زرع هذه الهويات المهيمنة والترويج لها حتى يصبح الإنسان مقتنعًا بها وبصحتها وبأنها رمز للحقيقة و للخير والصواب الذي يجب أن يتم اتباعه، وفي نفس الوقت يتم التعبير عن الشاذ والغريب بشكل يتم التنفير منه بسبب إتقان هذه التقنيات التي تجعلنا نرفض كل ما هو مختلف عن هذه الهويات المهيمنة باعتباره غريب وشاذ ويجب أن يتم استبعاده؛ فإن أصحاب هذه الهويات المهيمنة تعاملوا مع البشر كأنهم تجارب يتم التلاعب بها، فيتم زرع قناعات في العقل البشري لإقناع الجماهير بهذه الهويات المهيمنة من خلال إتقان هذه التقنيات، ومحاولة توجيهها نحو ترسيخ هذه الهويات المهيمنة ورفض كل ما هو مختلف.

ومع مرور الوقت تنجح هذه الهويات في أغلب الوقت في تنفيذ مهمتها، يتم تزييف الوعي، ويتم إلغاء الإرادة وكأن الإنسان يتحول إلى دمية في يد هذه التقنيات تحركه كما تشاء، وتقنعه بما تشاء، وتجعله ينفر مما لا ترغب فيه، لذلك فإن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو استعادة الوعي البشري؛ أن يعلم الأفراد في كل مكان أنهم يقعون أسرى لهذه التقنيات التي تحاول أن تتلاعب بهم وتدخل حتى إلى مراكز المخ الحساسة لتؤثر عليها ولتزرع فيها ما تشاء وتبعد عنها ما تشاء؛ فيجب أن يكون الإنسان على وعي بخطورة هذه التقنيات، وأن يعمل عقله في كل ما يرى، وكل ما يسمع، وفى كل ما يقال له حتى يستطيع أن يميز بين الحق والباطل، والخير والشر، والصواب والخطأ، ليس من وجهة نظر هذه الهويات المهيمنة وما تريد أن تفرضه ولكن من وجهة نظر ما هو حقيقي وما هو خير حقًا كما يراه ويثبته العقل الواعي الذي

لا يستطيع أن يسيطر عليه أحد، والذي بمقدوره أن يكشف الحقائق ويثبت زيف هذه التقنيات ويكشف هذه الأكاذيب والخدع والحيل التي يتم الترويج لها من خلال هذه التقنيات للسيطرة عليه، يجب أن يكون العقل الإنساني يقظ، يجب أن يتم استعادة الوعي البشري، يجب أن يعود إلى مساره الصحيح ولا يكون فريسة أو ضحيه لهذه التقنيات التي تحاول أن تتلاعب به وتحركه كما تشاء من أجل ترسيخ هذه الهويات المهيمنة.

يجب أن نكون على وعي بأن العولمة وتقنياتها أصبحت سلاح ذو حدين؛ فبدلًا من أن تكون وسيلة للتفاعل وللتواصل وللتفاهم والتقارب بين البشر ونشر قيم الحب والسلام والأمان أصبحت الآن وسيلة للصراع وللخداع وللتضليل يتم الاستعانة بتقنياتها لنشر الأكاذيب والترويج للأباطيل ونشر الشرور وتفشي الصراعات والخلافات بكل أشكالها وصورها، يجب أن نعلم أننا في عالم يتكون من مجموعة من القوى الغير متوازنة و غير المتجانسة كل منها تعبر عن هذه الهويات المهيمنة، وترى أنها رمز للحق والخير والصواب في نفس الوقت الذي تحاول أن تتداخل مع القوى الأخرى إذا رأت أن هذه القوى تتفق مع مصالحها، وفي نفس الوقت ترفض بعض هذه القوى باعتبارها تعبيرًا عن هويات أخرى مخالفة لها؛ فإنها في الأساس لعبة قوى ولعبة هويات مهيمنة تتحالف أحيانًا وتتصارع أحيانًا، وفي النهاية يكون الإنسان هو ضحية هذا التلاعب والصراع بين هذه الهويات والقوى المهيمنة، وتحاول كل منها أن تفرض نفسها على المشهد السياسي وتنفي كل الهويات الأخرى إذا كانت متعارضة مع مصالحها، وفي كل ذلك يتم الاستعانة بالتقنيات للتلاعب بالإنسان وتضليله وتزييف وعيه؛ فيجب أن يحاول الإنسان أن يستعيد وعيه وأن يعيده إلى مساره الصحيح، وأن يكون على دراية بكل ما يحدث معه، وأن يحاول أن يعمل عقله بموضوعية دون أن يسمح لأي طرف من هذه الأطراف المتسارعة أو أي تقنية من هذه التقنيات أن تصل إلى مراكز اللاوعي والشعور والعاطفة؛ فتحاول وكأنها تنومه تنويمًا مغناطيسيًا أن تسحب منه الإدراك والإرادة والوعي وتحوله إلى كائن بلا معالم يستجيب فقط لما يقال وما يفعل به، وكأنه يتحول إلى مريض غير قادر على التحكم بذاته؛ وإنما يصبح فقط وسيلة يتم التلاعب بها والتحكم حتى بمراكز عقله الحساسة ومحاولة تغييبها وتشويشها حتى تستقبل ما يتم إجبارها على استقباله وترفض ما يتم إجبارها على رفضه، وأن ذلك يحدث دون أن يتم إشعارنا بأنه يتم التحكم فينا والتلاعب بنا واستغلالنا؛ وإنما هذه العملية تتم بطريقة محكمة وكأننا نحن من نقتنع بما يتم إيهامنا به، وتتحول هذه

الألاعيب والخدع بمرور الوقت إلى قناعات ندافع عنها ونتمسك بها ولكنها في حقيقة الأمر نتيجة خداع ونتيجة تضليل ونتيجة عمليات محكمة لتزييف الوعي وتغييب الإدراك والإرادة؛ فالحل للخروج من هذا المأزق هو استعادة الوعي وأن نكون على دراية بهذه التقنيات الحديثة، وبالدور الذي تحاول أن تقوم به هذه الهويات المهيمنة لتغيير قناعتنا وإثبات ما ترغب فيه؛ فيجب أن نفهم هذا الدرس جيدًا حتى نتمكن من الخروج من شباك الهويات المهيمنة.

ويتضح في نهاية البحث كيف رأى كونولي أنه للتخلص من ثنائية الهوية والاختلاف والخروج من مأزق إما أو؛ فإن الحل الوحيد هو اللجوء إلى التعددية المتمثلة في الدفاع عن الهويات المتعددة، ورفض كل هوية مهيمنة متعصبة، وكذلك الدفاع عن الاختلاف بمعنى احترام الآخر والاعتراف به والتسامح مع التنوع، لذلك حاول كونولي من خلال إيمانه بالتعددية أن يعيد العلاقة بين الهوية والاختلاف إلى مسارها الصحيح بعيدًا عن التشوه الذي فعله بها الخطاب السياسي؛ فتصبح الهوية مرادفة للتعددية، ويصبح الاختلاف مرادفًا لاحترام الآخر والتسامح معه وتقبله كما هو، بالتالي تصبح هذه العلاقة مرادفة لرفض كل هيمنة وتعصب، وتصبح مرادفة للتعايش والاحترام والتسامح مع كل الهويات وكل الاختلافات.

وبذلك ستتحقق التعددية عن طريق الابتعاد عن كل الثنائيات التي ترى أنه يجب أن يتم اختيار طرف ورفض الطرف الثاني، لذلك يرى كونولي أن التعددية هي الحل للتخلص من كل الثنائيات؛ أن نعترف بأنه لا يمكن التوصل إلى الحلول النهائية، وبالتالي رفض كل هوية مهيمنة ترى أنها تكون رمز للحق والخير والصواب، الاعتراف بتعايش كل الهويات وتعددية هذه الهويات ورفض هيمنة إحداها على الهويات الأخرى؛ لأن الوجود يتسع لكل الهويات وكل الاختلافات.

وإنني اتفق معه في هذا الرأي؛ يجب أن نحيا في عالم يتسع للجميع يتسع للآخر المختلف ولا يتم النظر إليه على أنه غريب وشاذ، عالم يتم فيه رفض الهيمنة والمركزية والرؤية الأحادية والتي ترى نفسها المعبر عن الحق والصواب والخير وأن كل ما عاداها رمز للخطيئة وللشر والباطل، ولكن كيف سيتحقق ذلك على أرض الواقع؟، كيف يتحقق ذلك في ظل هذه الصراعات، في ظل هذه الحروب الأيديولوجية والسياسية، في ظل هذه العقائد المتصارعة والمبادئ المتضاربة؟، كيف ستتحقق هذه

التعددية وهذا الاحترام الذي ينادي به كونولي: احترام الآخر، احترام التعددية، ورفض كل الأحاديات والثنائيات التي تضع لنا اختيارًا بين إما أو؟، وهنا أقول لكونولي لكي يكون لذلك وجود حي ملموس على أرض الواقع، لكي يكون هناك وجود للتعددية واحترام للآخر المختلف يجب أن تكف السياسة عن صراعاتها وعن حروبها وعن تقاتلها، ولكن كيف سيتحقق ذلك على أرض الواقع دون عالم يتحقق فيه السلام ولا يكون فيه وجود لمراكز القوة والهيمنة التي تسعى كل منها إلى أن يكون لها أكبر قدر من الهيمنة العالمية، وبالتالي عمل المكائد والحيل والحروب وافتعال كل أساليب تدمير وتخريب الأطراف الأخرى والتصارع معهم، في ظل هذا الواقع الأليم لن يكون لهذه التعددية ولهذا الاحترام للآخر أي وجود؛ سيظل مجرد كلمات نتمناها، مجرد مثاليات، ولكن الواقع السياسي والخطاب السياسي المعبر عنه يكون بعيدًا كل البعد عن هذه التعددية.

وهنا نتساءل هل يمكن أن ننتقل من تعددية ظاهرية إلى تعددية حقيقية؟، هل يمكن أن ننتقل من الإعلانات والشعارات إلى وقائع حية ملموسة تعبر عن هذه التعددية وتدافع حقًا عن ديمقراطية الاختلاف؟، هل يمكن أن تتخلى السياسة عن الحيل والأكاذيب والخدع في الخطاب السياسي وتتحول إلى حقائق وإلى أمور صادقة بعيدة عن التشوية والتحريف.

وهنا نؤكد أنه لكي يكون للتعددية وجود ولاحترام الآخر وجود، ولكي يكون بالإمكان الجمع بين الهويات ويكون هناك احترام للآخر المختلف؛ يجب أن يتم النظر إلى العلاقة بين الهوية والاختلاف بشكل مختلف عن ما هو متعارف عليه في لغة الخطاب السياسي؛ بمعنى احترام كل الهويات وقبول تعددية الهويات، في نفس الوقت الذي يكون فيه الاختلاف ليس رفضًا للآخر واتهامه بأنه رمز للشر وللخراب وللتدمير؛ وإنما احترامًا لهذا الآخر وتعايشًا معه: إجلالًا وتقديرًا للتنوع واحتفاءً به، ولكي يحدث ذلك على أرض الواقع لابد من وجود ثقافة السلام، لابد من الإيمان حقًا بعالم يتسع للجميع؛ عالم يتسع لكل الهويات ولكل الاختلافات، كف مراكز القوة والهيمنة عن كل الحيل والأكاذيب وعن كل الحروب الأيديولوجية والعقائدية التي تشنها لتدمير كل الأطراف الأخرى، ولكن في رأيي يصعب تحقيق ذلك على أرض الواقع؛ فإن ذلك وكأنه يحتاج إلى معجزة سماوية تجعل الناس يعودون إلى القيم والمبادئ الإنسانية؛

يعلمون أهمية الحب والتعاون والسلام والتعايش، يعرفون أن ما يفعلونه من صراعات وحروب لا تنتهي بانتصار طرف وهزيمة الطرف الآخر؛ وإنما سيخرج الجميع خاسر من هذه المعركة؛ فإن العالم الذي لا يتسع للجميع سيتحول إلى غاب وليس إلى عالم إنساني يأكل فيه القوي الضعيف، يدمر فيه كل طرف الطرف الآخر وسينتهي بأن يطال التدمير الجميع، ولن ينجو أحد من الهلاك، نحتاج إلى معجزة تعيد البشر إلى صوابهم، نحتاج إلى الفلسفة وإلى المفكرين السياسيين الذين يغلبون صوت العقل ويقولون أن العقل يجب أن يسود، وأن لغة العقل ولغة السلام هي التي يجب أن تسيطر؛ لأن العقل والعنف في رأيي على طرفي نقيض؛ فإن سيادة أحدهما تعني غياب الآخر، يجب أن يتغلب العقل والمنطق والإنسانية، وعندما يحدث ذلك فقط يمكن أن يعم السلام، يمكن أن يتم الجمع بين الهوية والاختلاف في سياق واحد؛ سياق يتم فيه احترام تعددية الهويات والدفاع عن حرية الاختلاف في ظل عالم لا يكون فيه مجال للهيمنة والسيطرة والرغبة في فرض الرؤية الأحادية التي ترى أنها تعبيرًا عن الحق والخير والسلام؛ وإنما يتسع للجميع، يحترم كل الأطراف وتتحول فيه الأطراف المتصارعة إلى أطراف متعاونة، عالم يضم الجميع، يتعايش ويتحاب فيه البشر، وإن كان ذلك يدخل في ضمن اليوتوبيات التي يصعب تحقيقها في ظل الواقع السياسي المليء بالحروب والصراعات فإننا سنظل على أمل بأن يتحقق ذلك في يوم من الأيام؛ يوم يستفيق البشر من ثباتهم، ويعلمون أن ما يقومون به من صراعات وحروب ستنتهي بالقضاء على الجميع، ستنتهي بتدمير الكون كله والقضاء على الإنسانية ومحوها من الوجود، ولعل هذا الأمل يتحقق في يوم من الأيام ويتحول إلى واقع حي ملموس سواء كان ذلك في أيامنا هذه أو إنه يصبح بالنسبة لنا مجرد حلم وأمل يتحول إلى واقع حي ملموس في ظل الأجيال التالية.

وفي النهاية يجب أن نتذكر دائمًا أن الضمير هو هوية الإنسان، وإن ضاع وضل طريقه ضاعت معه الإنسانية وضلت طريقها، ولن يكون هناك أبدًا في هذه الحالة وجود للقيم الإنسانية من حب وسلام وتعاون، سيحل محلها الشقاء والخلاف والخراب والدمار؛ فيجب أن يعود الضمير الإنساني إلى مساره الحقيقي لكي تعود الإنسانية إلى وجودها الحقيقي وإلى الحياة مرة أخرى.

الهوامش

(1) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox , University of Minnesota Press, 1991,p 10

(2) Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory: thinking with and against William Connolly , Lough borough University,2009,p3,4.

(3) WILLIAM E. CONNOLLY, The Ethos of Pluralization , University of Minnesota Press, Minneapolis, Eil London, 1995,p98

(4) Stephen K. White, Ethos and late-modern democracy in Democracy and Pluralization: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010, p50

(5) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox, p11

(6) Ibid, p11

(7) Ibid, p11

(8) Ibid,pp 11-12

(9) Ibid,p 12

(10) Ibid,p 15

(11) william e. Connolly, Climate Machines, Fascist Drives, and Truth, Duke University Press, Durham and London, 2019,p73,74

(12) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p 15

(13) Ibid, p 16

(14) Ibid, pp21,26

(15) Mikko Joronen , Jouni Ha¨kli , Politicizing Ontology: The Political Theory of William E. Connolly, University of Tampere, Finland,2016, pp3-4

(16) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p26

(17) Ibid,p44

(18) Ibid,p46

(19) Ibid,pp64,65

(20) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity, Cornell University Press, Ithaca and London, 1993, pp 178,179

(21) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,p.158.

(22) WILLIAME . CONNOLLY , BEYOND GOOD AND EVIL The Ethical Sensibility of Michel Foucault, POLITICAL THEORY, Vol. 21 No. 3, August 1993,p367

(23) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p97

(24) Ibid,pp10-11

(25) Ibid,p 16

(26) Ibid,p 16

(27) Ibid,p 35

(28) Ibid ,p35

(29) Ibid ,p38

(30) Ibid ,p38

(31) Ibid,p39

(32) Ibid ,pp.65,66.

(33) Ibid,p79

(34) Ibid ,p.80.

(35) WILLIAME . CONNOLLY , BEYOND GOOD AND EVIL The Ethical Sensibility of Michel Foucault,p336

(36) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,p81

(37) Ibid ,pp83,84.

(38) Ibid ,p85,86

(39) Ibid ,p.86

(40) Ibid ,p.90

(41) Ibid ,p.112

(42) Ibid ,p.112

(43) Ibid ,p.117

(44) Ibid ,pp118,119

(45) Ibid ,pp١٢١,122

(46) Anthony Szczurek , The Potential of Democracy as Resonance or Resentment A World of Becoming William E. Connolly, INTERSTITIAL JOURNAL ,2014,p3

(47) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,pp.137,138.

(48) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity,p18.

(49) Ibid,p176

(50) WILLIAM E. CONNOLLY, The Augustinian Imperative: A Reflection on the Politics of Morality, ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC, Lanham· Boulder· New York· Oxford, 1993,pp xxviii,25

(51) Ibid,p 85

(52) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,pp142,143

(53) Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory: thinking with and against William Connolly,p4

(54) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,p 144

(55) Ibid ,pp149,150

(56) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity , p 56

(57) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,pp206,207

(58) Ibid,pp 209,210.

(٥٩) فريدريك نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة: فليكس فارس، الإسكندرية، مطبعة جريد البصير، ١٩٣٨، ص٢٣

(٦٠) فريدريك نيتشه، هذا هو الإنسان، ترجمة: على مصباح، برلين، منشورات الجمل، ٢٠٠٨، ص١٥٧، ١٦٣

(٦١) ميشيل فوكو، جينالوجيا المعرفة، ترجمة: أحمد السلطاتي– عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط٢، ٢٠٠٨، ص٧.

(٦٢) آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١. ص ٦١، ٢٦.

(٦٣) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم صلاح قنسوة، سرت، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط٢، ١٩٩٩.ص ٢٠٣.

(٦٤) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧، ص ٨، ٩، ١١، ١٢.

(٦٥) جان بودريار، روح الإرهاب، ترجمة: بدر الدين عرووكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠، ص ١٢.

(٦٦)أمارتيا صن ، الهوية والعنف ، ترجمة: سحر توفيق ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨، ص ٨ ، ٩.

(67) William E. Connolly, POLITICAL SCIENCE& IDEOLOGY, Routledge, LONDON AND NEW YORK,2017 , pvi

(68) Ipid,pp 1-2
(69) Ipid,pp 2-3
(70) WILLIAM E. CONNOLLY, The Terms of Political Discourse, D. C. Heath and Company, Lexington, Massachusetts Toronto London,1974, p1,36
(71) Ibid,p180
(72) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity,p 10
(73) William E. Connolly, POLITICAL SCIENCE& IDEOLOGY ,pp 14,54
(74) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity,pp21,33
(75) Ibid,p63
(76) Ibid,pp 117,118,128
(77) WILLIAM E. CONNOLLY, The Ethos of Pluralization , pp 20,21
(78) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,pp59,66,67
(79) Ibid ,pp73,74
(80) Ibid ,p74
(81) Ibid ,p75
(82) William E. Connolly, The Fragility of Things, Durham and London, Duke University Press, 2013, p60
(83) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,pp87,88
(84) Ibid ,p ٩٢
(85) Ibid ,pp 92,93
(86) Ibid ,p93
(87) Ibid ,p188
(88) WILLIAM E. CONNOLLY, The Augustinian Imperative: A Reflection on the Politics of Morality ,pp 151,152
(89) WILLIAM E. CONNOLLY, Political Theory and Modernity,p179
(٩٠) ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٣١٦.
(٩١) وليم جيمس، إرادة الاعتقاد، ترجمة: محمود حب الله، ليبيا، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦، ص ٨٨.
(٩٢) جون ديوي، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ترجمة وتقديم: محمد لبيب النجيحي، القاهرة، مؤسسة الخانجي، ١٩٦٣، ص ٢٩٦.

(٩٣) كارل مانهايم، الأيديولوجيا واليوتوبيا مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ترجمة و تقديم: محمد رجا عبد الرحمن الديريني، الكويت، شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٠، ص٨٣، ٢٤٩.

(94) Michael Oakeshott, Conduct And Ideology In Politics. What Is History? And Other Essays, London: Imprint Academic, 2004,p 245.

(95) William E. Connolly , The Evangelical-Capitalist Resonance Machine, Johns Hopkins University, 2005,p870

(96) Ibid ,pp873,874

(97) Ibid ,p871

(98) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p145.

(99) Mathew Guest1, EVANGELICALISM AND CAPITALISM IN TRANSLANTIC CONTEXT, Durham University, UK, 2010,p267

(100) WILLIAM E. CONNOLLY, The Ethos of Pluralization , p105

(101) Ibid,pp 105,106

(102) William E. Connolly, The Fragility of Things, pp 94-95

(103) william e. Connolly, Climate Machines, Fascist Drives, and Truth,pp 54,67

(104) William E. Connolly, The Christo-Capitalist Assemblage, Problematizing Global Knowledge – Commentaries,2016,p304

(105) Ibid, p304

(106) William E. Connolly , The Evangelical-Capitalist Resonance Machine,p.875,876

(107) Ibid ,p878

(108) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p147,148

(109) William E. Connolly , The Evangelical-Capitalist Resonance Machine,P872.

(110) Holly Randell-Moon, A Christian-Capitalist Machine, Cultural Studies Review ,Volume15 Number2 ,2009 p211

(111) William E. Connolly, Facing The Planetary Entangled Humanism And The Politics Of Swarming, Duke University Press Durham And London, 2017,pp 1,2,5,6

(112) William E. Connolly , The Evangelical-Capitalist Resonance Machine,p.872.

(113) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox,p203.

(114) Ibid ,p203

(115) Ibid ,p204.

(116) Ibid ,p208

(117) Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory: thinking with and against William Connolly,p2

(118) Alan Finlayson, Becoming plural in Democracy and Pluralist: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010, p7

(119) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed, University of Minnesota Press, Minneapolis, London, 2002,p12

(120) Ibid,pp 107,108

(121) Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory, Thinking with and against William Connolly in Democracy and Pluralist: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010,pp 115,116

(122) WILLIAM E. CONNOLLY ، SOME THESES ON SECULARISM ، Wiley on behalf of the American Anthropological Association, Cultural Anthropology ،Vol. 26, No. 4 ، NOVEMBER 2011, pp 648-649

(123) Ipid,p650

(124) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed, Theory Out of Bounds,vol23, University of Minnesota Press,2002,pp x ii, x v

(125) Ipid,pp 1 4 , 15

(126) William E. Connolly , Experience & Experiment , The MIT Press on behalf of American Academy of Arts & Sciences , Vol. 135, No. 3 ، Summer, 2006 , pp 73-74

(127) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed,pp 36,37

(128) Ipid,pp٤٥,46

(129) William E. Connolly, Europe: A Minor Tradition, in powers of the secular modern, Stanford university press 2006,pp 88-89

(130) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed,pp 20,21

(131) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed,p21

(132) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed, Theory Out of Bounds,pp19,20
(133) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed,p67
(134) Ibid,p67
(135) Ibid,p99

(١٣٦) ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة: مطاع صفدي و جورج صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي،١٩٩٠،ص ١٤٤
(١٣٧) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن، ترجمة: علي مقلد، مراجعة وتقديم: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠، ص ١٥٩.
(١٣٨) هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط٣، ١٩٨٨. ص ١٤٠،١٢٢.
(١٣٩) ف . أ . هايك، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤، ص١٥٣
(١٤٠) اريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة: سعد زهران، مراجعة وتقديم: لطفي فطيم، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩، ص ١٨٠.
(١٤١) جاك أيلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، ٢٠٠٤، ص ٣٩٤، ٣٩٥.
(١٤٢) آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ص ٢٠٥، ٢٠٦.
(١٤٣) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، مراجعة تقديم: عماد عبد اللطيف، القاهرة، المركز -القومي للترجمة، ٢٠١٤ ص ٢٢، ٤٥، ٤٦.

(144) WILLIAM E. CONNOLLY, The Ethos of Pluralization , p xx

(145) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,p12
(146) WILLIAM E. CONNOLLY, The Ethos of Pluralization , pp 195,196
(147) William e Connolly: identity difference ,democratic negotiations of political paradox ,p27
(148) Ibid ,p27,28
(149) Ibid ,p28
(150) Ibid ,p196
(151) Ibid ,p200.
(152) Ibid ,pp217,218
(153) Ibid ,pp218,219.
(154) William E. Connolly, Rethinking The Ethos of Pluralization , philosophy & social criticism,vol24,no1,1998,p94

(155) Mathew Guest1, EVANGELICALISM AND CAPITALISM IN TRANSLANTIC CONTEXT,p 258

(156) Ipid,p 266

(157) Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory: thinking with and against William Connolly,pp 15,16

(158) Anthony Szczurek , The Potential of Democracy as Resonance or Resentment A World of Becoming William E. Connolly ,p1

(159) Mikko Joronen , Jouni Ha¨kli , Politicizing Ontology: The Political Theory of William E. Connolly,p4

(160) William E. Connolly, Cross-State Citizen Networks:A Response to Dallmayr, Millennium: Journal of International Studies, Vol. 30, No. 2,2001,p353.

(161) Ipid,p353

(162) Ipid,pp133-134

(163) William E. Connolly,Twilight of the idols, PHILOSOPHY & SOCIAL CRmClSM - vol21 no 3, 1995, pp134,135

(164) William E. Connolly, The Power of Assemblages and the Fragility of Things, Journal of Political Studies Association, VOL 10,2008,p249

(165) Holly Randell-Moon, A Christian-Capitalist Machine ,p.213

(166) William E. Connolly ، Assembling the Left ، Duke University Press ، Vol. 26, No. 3,Autumn1999, p54

(167) WILLIAM E. CONNOLLY, The Augustinian Imperative: A Reflection on the Politics of Morality,p29

(168) William E. Connolly, Neuropolitics Thinking, Culture, Speed,p121.

(169) Mark Wenman1, William E. Connolly: Resuming the Pluralist Tradition in American Political Science, Political Theory , SAGE Publications Reprints and permissions, Vol. 43, 2013,pp60,61

(170) WILLIAM E. CONNOLLY ، SOME THESES ON SECULARISM ،pp652,653

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا- قائمة المصادر:

1- WILLIAM E. CONNOLLY, The Terms of Political Discourse, D. C. Heath and Company, Lexington, Massachusetts Toronto London,1974.

2- …….: identity difference ,democratic negotiations of political paradox , University of Minnesota Press, 1991.

3- …….. , BEYOND GOOD AND EVIL The Ethical Sensibility of Michel Foucault, POLITICAL THEORY, Vol. 21 No. 3, August, 1993.

4- ……..., Political Theory and Modernity, Cornell University Press, Ithaca and London, 1993.

5- ……., The Augustinian Imperative: A Reflection on the Politics of Morality, ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC, Lanham· Boulder· New York· Oxford, 1993.

6- ……., The Ethos of Pluralization , University of Minnesota Press, Minneapolis, Eil London, 1995.

7- ……,Twilight of the idols, PHILOSOPHY & SOCIAL CRmClSM - vol21 no 3, 1995.

8- ……, Rethinking The Ethos of

Pluralization , philosophy & social criticism,vol24,no1,1998.

9-…….....، Assembling the Left، Duke University Press، Vol. 26, No. 3,Autumn1999.

10- ……..., Cross-State Citizen Networks:A Response to Dallmayr, Millennium: Journal of International Studies, Vol. 30, No. 2,2001.

11- ……., Neuropolitics Thinking, Culture, Speed, University of Minnesota Press, Minneapolis, London, 2002.

12- ……., Neuropolitics Thinking, Culture, Speed, Theory Out of Bounds,vol23, University of Minnesota Press,2002.

13- …….. , The Evangelical-Capitalist Resonance Machine , Johns Hopkins University, 2005.

14- ……, Europe: A Minor Tradition, in powers of the secular modern, Stanford university press 2006.

15- …… , Experience & Experiment , The MIT Press on behalf of American Academy of Arts & Sciences , Vol. 135, No. 3 ، Summer, 2006.

16- ……., The Power of Assemblages and the Fragility of Things, Journal of Political Studies Association, VOL 10,2008.

17- …… ,SOME THESES ON SECULARISM ، Wiley on behalf of the American Anthropological Association, Cultural Anthropology ،Vol. 26, No. 4 ، NOVEMBER 2011.

18- ……., The Fragility of Things, Durham and London, Duke University Press, 2013.

19- ……., Facing The Planetary Entangled Humanism And The Politics Of Swarming, Duke University Press Durham And London, 2017.

20- ……., POLITICAL SCIENCE& IDEOLOGY, Routledge, LONDON AND NEW YORK,2017.

21- ……, Climate Machines, Fascist Drives, and Truth, Duke University Press, Durham and London, 2019.

ثانيًا- قائمة المراجع:

١- المراجع الأجنبية:

1- Alan Finlayson, Becoming plural in Democracy and Pluralist: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010.

2- Anthony Szczurek , The Potential of Democracy as Resonance or Resentment A World of Becoming William E. Connolly, INTERSTITIAL JOURNAL ,2014.

3- Holly Randell-Moon, A Christian-Capitalist Machine, Cultural Studies Review ,Volume15 Number2 ,2009.

4- Mark Wenman1, William E. Connolly: Resuming the Pluralist Tradition in American Political Science, Political Theory, SAGE Publications Reprints and permissions, Vol. 43, 2013.

5- Mathew Guest1, EVANGELICALISM AND CAPITALISM IN TRANSLANTIC CONTEXT, Durham University, UK. 2010.

6- Michael Oakeshott, Conduct And Ideology In Politics. What Is History ? And Other Essays, London: Imprint Academic, 2004.

7- Mikko Joronen , Jouni Ha¨kli , Politicizing Ontology: The Political Theory of William E. Connolly, University of Tampere, Finland,2016.

8- Moya Lloyd, Hate, loathing and political theory: thinking with and against William Connolly , Lough borough University,2009.

9- ……., Hate, loathing and political theory, Thinking with and against William Connolly in Democracy and Pluralist: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010.

10- Stephen K. White, Ethos and late-modern democracy in Democracy and Pluralization: The political thought of William E. Connolly, Routledge innovation in political theory , London and new york, 2010.

٢- المراجع المترجمة إلى العربية:

١- آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

٢- اريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة: سعد زهران، مراجعة وتقديم: لطفي فطيم، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.

٣- أمارتيا صن، الهوية والعنف ، ترجمة: سحر توفيق ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨م.

٤- توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، مراجعة تقديم: عماد عبد اللطيف، القاهرة، المركزالقومي، للترجمة،٢٠١٤.

٥- جاك أيلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، ٢٠٠٤.

٦- جان بودريار، روح الإرهاب، ترجمة: بدر الدين عرووكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ٢٠١٠م.

٧-جون ديوي، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ترجمة وتقديم: محمد لبيب النجيحي، القاهرة، مؤسسة الخانجي، ١٩٦٣.

٨- صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم صلاح قنسوة، سرت، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط٢، ١٩٩٩.

٩- ف . أ . هايك، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤.

١٠- فريدريك نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة: فليكس فارس، الإسكندرية، مطبعة جريد البصير، ١٩٣٨م.

١١- .....، هذا هو الإنسان، ترجمة: على مصباح، برلين، منشورات الجمل، ٢٠٠٨.

١٢- وليم جيمس، إرادة الاعتقاد، ترجمة: محمود حب الله، ليبيا، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦.

١٣- كارل مانهايم، الأيديولوجيا واليوتوبيا مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ترجمة و تقديم: محمد رجا عبد الرحمن الديريني، الكويت، شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٠.

١٤- ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.

١٥- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة: مطاع صفدي وجورج صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.

١٦-.....، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن، ترجمة: على مقلد، مراجعة وتقديم: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.

١٧- ميشيل فوكو، جينالوجيا المعرفة، ترجمة: أحمد السلطاتي– عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط٢، ٢٠٠٨.

١٨- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧.

١٩- هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط٣، ١٩٨٨.

٢٠- وليم جيمس، إرادة الاعتقاد، ترجمة: محمود حب الله، ليبيا، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦.